جامعة الجزائر3

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم الدراسات الدولية

مطبوعة الدعم البيداغوجي في مقياس:

الأخطار الأمنية الجديدة في إفريقيا

موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر تخصص دراسات إفريقية

من إعداد: د. أمينة حلال

2021/2020

المحتويات

مقدمة	3
الفصل الأول: المقاربة المفاهمية للأمن في إطار منظورات العلاقات الدولية	6
المبحث1: تطور مفهوم الأمن عبر التاريخ	6
المطلب1: تعريف الأمن	6
المطلب2: : ظهور مفهوم "الأمن الوطني"	11
المبحث2: في مفهوم الأمن الوطني	15
المطلب 1: الإطار المفاهيمي للأمن الوطني	16
المطلب2: الاتجاهات الرئيسية لتعريف مفهوم الأمن الوطني	17
المبحث3: مقاربة الأمن بالقطاعات	21
المطلب 1: مدرسة كوبنهاجن	21
المطلب 2: قطاعات (أبعاد) الأمن ورهاناتها	23
الفصل الثاني: التهديدات و الرهانات الأمنية في المتوسط الغربي	31
المبحث 1: الإرهاب و انعكاساته على الأمن في المنطقة	31
المطلب1: تعريف الإرهاب	32
المطلب 2: تطور الإرهاب في المغرب العربي	38
المطلب3: تأثير الثورات العربية على ظاهرة الإرهاب في المنطقة	43
المطلب 4: التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الكبرى وحوض بحيرة تشاد (بوكو حرام وداعش)	46
المبحث 2: الجريمة المنظمة و تأثيرها على أمن شمال إفريقيا	52
المطلب 1: مفهوم الجريمة المنظمة	52
المطلب 2: أشكال و مظاهر الجريمة المنظمة في شمال إفريقيا	57
المطلب 3: العلاقة بين الجريمة المنظمة و الإرهاب	64
المطلب 4: أثر الجريمة المنظمة على أمن المنطقة	68
المبحث 3: واقع الهجرة غير الشرعية في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي	71
المطلب 1: مفهوم الهجرة غير الشرعية	71

المطلب 2: تطور الهجرة غير الشرعية و واقعها في الفضاء المتوسطي	77
المطلب 3: أسباب الهجرة غير الشرعية و علاقتها بالجريمة المنظمة	83
المطلب 4 : انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الأمن الإقليمي	92
خاتمة	97
قائمة المراجع	100

مقدمة:

مثّلت نهاية الحرب الباردة نقطة تحول لعملية التنظير في الدراسات الأمنية، باعتبار أن المقاربات النظرية المفسرة للأمن في فترة الحرب الباردة وما قبلها مختلفة عن المقاربات والنظريات الساعية لبناء تصور جديد لواقع الأمن في عالم ما بعد الحرب الباردة.

كما أدى سقوط النظام الشيوعي إلى تغيير جذري في ممارسة العلاقات الدولية من جهة، وتصور الغرب لعلاقاته الخارجية من جهة أخرى، علما أن المواجهة الشرسة بين الشرق والغرب آنذاك لم تتناول سوى الجوانب العسكرية عندما كان يتعلق الأمر بالمسائل الأمنية، لكن الوضع تغير اليوم حيث اتسع نطاق مفهوم الأمن ومنه التهديد متعدد التخصصات، وتم الربط بين الجانب العسكري - الذي لم يختف تماما- وغيره من الجوانب الناشئة مثل الاقتصاد والاجتماع والبيئة، ومن المؤكد أن التعامل مع مختلف التهديدات بشكل صحيح يستلزم وضع سياسة أمنية متكاملة على المدى الطويل.

وتعتبر القارة الإفريقية من أكثر المناطق في العالم خطورة خاصة في ظل تركز أكبر الشبكات الإرهابية في العالم في دول القارة السمراء، وتنافس كل من تنظيم القاعدة وداعش فيها.

تزايدت خطورة الجماعات الإرهابية في القارة الافريقية، وتتزايد خطورتها لكونها عابرة للحدود وليست فقط ذات طابع محلي، وتعد أفريقيا مركزًا لحوالي 64 منظمة وجماعة إرهابية ينتشر معظمها من أقصى الساحل الأفريقي بالغرب إلى أقصى الساحل الأفريقي في الشرق، ساهم في ذلك الإنتشار تداخل الأفكار المتطرفة مع التركيبة التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والفراغ الأمني في تلك المنطقة.

وتتوزع الجماعات الإرهابية ما بين الموجودة بالشمال وهي، جماعة انصار بيت المقدس مصر، وتنظيم القاعدة والمرابطون في بلاد المغرب الإسلامي، وأنصار الشريعة في تونس فضلاً عن خطر جماعة جند الخلافة في الجزائر، بالإضافة إلى خطر الجماعات الإرهابية في دول الساحل الافريقي ، بوكو حرام في نيجريا وحركة شباب المجاهدين في الصومال، وحركة الجهاد والتوحيد في غرب أفريقيا، هذا إلى جانب الخطر المتصاعد للصراع على مناطق النفوذ بين القاعدة وداعس في أفريقيا، وبالرغم من تركيز الجهود للتصدي لخطورة هذه الجماعات، إلا ان تهديدها لا يزال في تصاعد مستمر.

كما تعتبر أيضا القارة الإفريقية فضاء مركزيا للهجرات الدولية ومنطقة للتفاعل بين الشمال والجنوب. وإضافة إلى ذلك تعتبر المنطقة إستراتيجية كون أن قضية الحرب والسلم تأخذ فيها أشكالا مختلفة وليس في شكل نزاعات محلية بل نزاعات على المستوى العالمي.

في حالة القارة الإفريقية تظهر المشكلة الأمنية في أول مقام، مرتبطة بالجانب الاقتصادي والاجتماعي. وعلى خلفية عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي تتطور ظواهر الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية، انتهاكات حقوق الإنسان، عدم احترام الحريات الأساسية والعنصرية والعداء... هذه هي الأخطار الجديدة التي يواجهها اليوم أمن، سلام ورفاهية شعوب دول القارة الإفريقية.

لقد ساعد انعدام وجود عدو معين مسبقا بعد نهاية الحرب الباردة على تركيز الاهتمام على القارة الإفريقية التي وجدت نفسها في واجهة الأحداث، وهو ما أدى إلى ظهور وتعدد المبادرات للاستجابة للتحديات الأمنية في المنطقة.

لقد جاء اهتمامنا بهذا الموضوع موصولا بالأهمية البالغة التي تنبع من عدة اعتبارات أبرزها زيادة الاهتمام بمشكل الأمن بمختلف أنواعه وأطرافه بعد نهاية الحرب الباردة، وخاصة الاهتمام بإفريقيا كمنطقة استراتيجية تواجه مشاكل أمنية خطيرة وعلى رأسها الإرهاب، الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية الناتجة أساسا عن الظروف الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية التي تعيشها دول المنطقة والتباين الشديد بين هذه الأخيرة ودول الشمالي.

لذلك تهدف الدراسة الى تفسير المخاطر والرهانات الدولة الجديدة وكيف تهدد أمن واستقرار الدول الإفريقية وتجعلها عرضة للنزاعات والتدخلات الخارجية.

وللإلمام بكل جوانب الموضوع وحصره طرحنا الإشكالية التالية:

ما هي التهديدات الأمنية التي تُطرح في إفريقيا؟ وما هي الحلول التي يمكن أن تجعل المنطقة آمنة؟

وعلى هذا الأساس يمكن اعتماد الفرضية التالية:

التهديدات الأمنية في إفريقيا مرتبطة بالمتغيرات الداخلية الخاصة بدوله ومجتمعاتها، مما أدى إلى ظهور مبادرات من قبل دول الشمال من أجل التصدي والحد منها.

باعتبار أن التهديدات الأمنية مثل الظاهرة الإرهابية والجريمة المنظمة ظهرت في المنطقة في بداية التسعينات من القرن العشرين ثم امتدت وانتشرت فيما بعد، فإن المجال الزماني للدراسة سيكون في فترة ما بعد الحرب الباردة.

أما الحدود المكانية فهي تشمل دول شمال إفريقيا، باعتبارها نموذجا للدراسة ولتحليل طبيعة التهديدات الأمنية وانعكاساتها على المنطقة، وذلك من خلال تحليل بعدها الإقليمي ومحاولة تقييم المبادرات القائمة وإيجاد حلول.

في السنوات الأخيرة، تطوّر تحليل الأمن الوطني وتطبيقه نظرا لارتباطه بالفواعل الثلاثة التالية:

1- هشاشة السيادة الوطنية،

2- زيادة وتكثيف التفاعل على المستوى فوق القومي،

3- ظهور صراعات في الساحة الدولية شجعتها حركية المطالبة بالهوية

إذا انطلقنا من منظار "الأمن كمفهوم متعارض" سوف نلقي اهتمامنا على التفسيرات التي قدمت للأمن الوطني(القومي) لكي ننتقل إلى مختلف مستويات التحليل. كما نتطرق إلى الأمن من خلال منظار " القطاعاتية" أي توسيع تطبيق مفهوم الأمن إلى ميادين أخرى غير الميدان السياسي العسكري (الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي).

وسنطبق في الجزء الباقي من دراستنا المكتسبات النظرية لدراسة المشكلات الأمنية في منطقة شمال إفريقيا الذي أصبح في الآونة الأخيرة مسرحا لحركات سياسية ودبلوماسية. ونميّز قضايا الأمن في المنطقة ورهاناتها من خلال تطبيق مقاربة القطعاتية التي وضّحناها في الفصل الأول، حيث ركزنا في القطاع السياسي العسكري على كل من الإرهاب وتأثير الثورات العربية على أمن المنطقة. فيما يخص القطاع الاقتصادي درسنا ظاهرة الجريمة المنظمة بأشكالها المختلفة وأثارها على الأمن في المنطقة. أخيرا، تطرقنا للقطاع الاجتماعي حيث عالجنا مسألة النمو الديموغرافي غير المتوازن بين الضفتين والذي يتسبب في الهجرة غير الشرعية.

الفصل الأول: المقاربة المفاهمية للأمن في إطار منظورات العلاقات الدولية

على الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم الأمن، إلا أنه مثله مثل المفاهيم الأخرى في مجال العلاقات الدولية يتميز بغموضه وغياب الإجماع بين الباحثين والمختصين حول تعريفه ومعناه، سواء من خلال اختلاف قراءاتهم للتحولات التي شهدتها العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، أو من خلال التطورات الجديدة في النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة.

الأمر الذي أدى بدوره إلى تنامي النقاشات النظرية بشأنه واختلافها، حيث انقسمت إلى تصورين مختلفين لمفهوم الأمن، تصور ضيق وتصور آخر واسع، ومع ذلك فقد ساهمت على تعددها واختلافها في تطوير البحث في مجال الدراسات الأمنية.

فمع نهاية الحرب الباردة، عرف مفهوم الأمن تحولا جذريا، من حيث توسيع أبعاده لتتجاوز الجانب العسكري، واعتماد وحدات مرجعية غير الدولة لموضوعه، تماشيا مع ظهور موجة تهديدات جديدة ومعقدة، أثّرت في مفهومه وأبعاده.

المبحث 1: تطور مفهوم الأمن عبر التاريخ

عرف مفهوم الأمن اهتماما كبيرا منذ القدم، وتكشف لنا كلمة "الأمن" باللغة اللاتينية عن تناقض جوهري بين(Sine) التي تعني بدون و(Cura) التي تعني العناية، وعند تركيب اللفظين (Sinecura) يصبح الأمن يعني: غياب العناية أي عكس معنى الأمن الحالي والذي يمثل الدولة التي لا نخشى فيها شيئا. هنا نعود إلى شيشرون الذي يرى أن الأمن لا يحدد "غياب القلق الذي يخلق حياة سعيدة"[1]، ففي المرحلة الأولى لم يكن يعكس الأمن حالة من الطمأنينة والتوازن. بعد ذلك لقي مفهوم الأمن اهتماما كبيرا من قبل مجموعة من المفكرين، فنجد عددا كبيرا من الدراسات الإبستيمولوجية والإمبريقية التي تعكس ظهور تصورات جديدة للنظام الدولي، بهدف وضع نموذج Paradigme. لكن لم يتم الوصول إلى تعريف عام وموحد لمفهوم الأمن.

المطلب 1: تعريف الأمن

بلغ الأمن خلال القرن السابع عشر أوّج قيمته من ناحية الاستخدام حيث أصبح يعكس الإحساس بالثقة الزائدة، وهنا نلاحظ التمييز بين الأمن (كشعور ذاتي) والسلامة (الواقع الموضوعي).

---

1 عادل زقاغ، **إعادة صياغة مفهوم الأمن – برنامج البحث في الأمن المجتمعي.**
http://www.politics-ar.com/ar/index.php/دراسات أمنية/index.1.html. le 19/05/2010

لقد قام فافر دوفوقلا Favre De Vaugelas بتبيان هذا الفرق كما يلي "الأمن والسلامة مختلفان، الضمان والثقة، لكن يبدو لي أنهما يقتربان أكثر للثقة وأن الأمن يعني ثقة آمنة، أو ثقة نعتقد أنها آمنة"[2].

عرّف ديكارت René Descartes الأمن في مؤلفه "معاهدة لأهواء النفس" بنفس المعنى: "عندما يكون الأمل قويا إلى حد إلغاء الخوف تماما، سوف تتغير طبيعة الأمل لكي تسمى أمنا أو تأمينا"[3].

ففي هذه الفترة كان يعُتقد أن الأمن مصدر لسقوط وانهيار الأفراد، لأنه ومن خلال التعاريف السابقة للأمن، تكون نفسية الفرد هادئة تماما وهذه هي النقطة المدمرة.

أدت هذه الفكرة بالمفكرين أمثال كالرز Enchir Quarles إلى القول أن "أحسن طريق يؤدي إلى السلامة هو أن لا نكون آمنين"[4].

وبداية من النصف الثاني من القرن السابع عشر، بدأ مفهوم الأمن يتجسد في وسائل الحماية ويعكس إلى شيء مؤمّن وموثوق (Fiable). لكن من النادر الحصول عن أمثلة استخدام الأمن بهذا المعنى في هذه الفترة وكان يجب انتظار القرن الثامن عشر للعثور عليها في بريطانيا، من خلال المفكر وابستر Webster الذي يرى أن "الأسطول البحري يشكل أمن بريطانيا العظمى"[5]. وهكذا أصبح الأمن يرمز إلى كيان واضح وقوي يحمي حياة وممتلكات الأفراد من التهديد الخارجي، كما أن الحماية كانت توفرها أيضا أشياء غير مادية كالادخار مثلا، الذي يمنح شعورا بالأمن اتجاه مخاطر الحياة.

أما من ناحية الفكر السياسي يمكننا أن نميز بين قطيعتين هامتين:

• الأولى تمتد بين النصف الثاني من القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، حين كان الأمن يرتبط بفكرة "الهدف المشترك للأفراد، الجماعات والدول" والتي كانت تتجسد من خلال الروابط بين هذه الفواعل. بالنسبة لـفريدرك ليبنز Friedrich LEIBNIZ "تعريف الدولة: هي مجتمع هدفه المشترك تحقيق الأمن"[6]. لكن لم تكن الدولة الموضوع الوحيد والنهائي للأمن، بل هي كيان

2 Alex Macleod , Les études de sécurité : du constructivisme dominant au constructivisme critique, In Culture et conflits, n°54, été 2004, p.13.

3 Dario BATTISTELLA, Théories des relations internationales, Paris, Presses de Sciences Po, 2003, p.1.34

4 Thierry Balzacq, « La sécurité : définitions, secteurs et niveaux d'analyse », In Fédéralisme Régionalisme, Volume 4, 2003-2004 . http://popups.ulg.ac.be/federalisme/document.php?id=216

5 محمد عبد الكريم نافع، الأمن القومي. القاهرة: دار الشعب للنشر و الطباعة و التوزيع. 1972. ص73.

6 Thierry Balzacq, op.cit.

يبحث عن تحقيق الأمن المشترك وفي نفس الوقت المحافظة على القيم الإنسانية. ويوضح بيل ماك سويني BillMc Sweeney ذلك بطريقة قوية قائلا: "كانت الدولة وسيلة لتجسيد تلك القيم الإنسانية. لم يكن موضوعها، أساس معناها، موقع علاقتها أو حتى الطرف الذي يفسرها ويقيسها"[7].

شكلت الثورة الفرنسية القطيعة الثانية فيما يخص مفهوم الأمن، حيث جعلته مخصصا للدولة، التي يمكنها أن تحققه عن طريق قوة الوسائل العسكرية و/أو الدبلوماسية. لقد كان آدم سميث المفكر الذي دعا إلى تغيير الأمن من المحور الليبرالي عن طريق توجيهه كما يلي[8] :

الدولة هي الفاعل الأساسي "المكلف بحماية المجتمع من العنف والغزو من طرف المجتمعات الأخرى".

تخضع حرية الأفراد إلى أمن الدولة، التي يجب أن تكون جيشا قويا من أجل تحقيق الأمن.

هكذا يمكن القول أن الأمن "الفكرة الرئيسية في الليبرالية" أصبحت شرطا للدولة إذ لا يتم تأمين الأفراد إلا إذا أمّنت الدولة.

في الختام دعمت الثورة الفرنسية الاتجاه الذي يرى أن أمن الأفراد ثانوي أمام أمن الدولة. وعن طريق العقد الاجتماعي سيطرت الدولة، فيما بعد، على النشاط الأمني أي أنه من واجب الدولة ضمان أمن الأفراد في مقابل ولائهم لها. ومع جون جاك روسو يصبح الأمن "المشكل الرئيسي الذي يجب أن تحله الدولة"[9].

نقدم بعض التعاريف العربية للأمن كما يلي:

1. تعريف مركز الدراسات الإستراتيجية للقوات المسلحة المصرية

"الأمن القومي عملية محلية مركبة. تحدد قدرة الدولة على تنمية إمكاناتها، وحماية قدراتها، على كافة المستويات، وفي شتى المجالات، من الأخطار الداخلية والخارجية.

وذلك من خلال كافة الوسائل المتاحة، والسياسات الموضوعة، بهدف تطوير نواحي القوة، وتطويق جوانب الضعف، في الكيان السياسي والاجتماعي للدولة، في إطار فلسفة قومية شاملة تأخذ في اعتبارها كل المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية"[10].

---

7 Michèle BACOT-DECRIAUD, Jean-Paul JOUBERT ET Marie-Claude PLANTIN, La sécurité d'un siècle à l'autre, Paris, L'Harmattan, 2002, p.110.

8 Alex Macleod, op.cit, p15.

9 فهد بن محمد الشهقاء، الأمن الوطني: تصور شامل. الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية. 2003. ص13

10 موسوعة المقاتل. www.elmouqatel.com

حاول صاحب هذا التعريف الوصول إلى تعريف شامل، إلا أنه كان أكثر تركيزاً على الناحية السياسية والاجتماعية، التي تستلزم الحماية. وهي إشارة للبعد العسكري، أيضاً، تاركاً باقي أبعاد الأمن بلا تحديد.

2. تعريف د. أحمد فؤاد سلامة

"الأمن الوطني يعني حماية القيم الداخلية من التهديد الخارجي، وحفظ كيان الدولة وحقها في البقاء، مستندة في ذلك على أسس اقتصادية، وحد أدنى من التآلف الأنتروبولوجي، وخلفية حضارية قائمة على بناء هرمي للقيم، تبرز القيمة العليا السياسية، التي تستتر خلفها المصلحة الوطنية للدولة، كهدف أعلى يعمل من خلال الإطار النفسي، الذي يميز الجماعة، والإطار الإستراتيجي الدولي، الذي يميز الصراع الدولي الحاضر"[11].

أكد هذا التعريف على أهمية حماية القيم الداخلية. وأفرد التهديد بكونه خارجياً، والهدف بالحق في البقاء. ثم أسند ذلك على أسس اقتصادية بشكل عام، واجتماعية بشكل خاص. وتفسير ذلك بالتآلف والخلفية والبناء الهرمي للقيم، وصولاً للقيم العليا السياسية والمصلحة الوطنية كهدف أعلى، وإطار نفسي محلي، وإستراتيجي دولي. وهو التعريف الذي ركز على النواحي الاجتماعية، من دون غيرها من الأبعاد، مع الإشارة إلى القوة ضمنياً، بالحماية من التهديد. إلا أنه لم يضع توضيحاً للعلاقات بين باقي الأبعاد، التي تتأثر وتؤثر في البعد الاجتماعي المشار إليه. وإن كان قد أطلق الزمان والمكان، مما يعطي للتعريف مرونة زمنية وجغرافية.

3. تعريف الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد (أمين عام جامعة الدول العربية)

"الأمن القومي العربي، هو قدرة الأمة العربية شعوباً وحكومات، على حماية وتنمية القدرات والإمكانيات العربية، على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من أجل معالجة أوجه الضعف، وتطوير عوامل القوة، بفلسفة وسياسة قومية شاملة تأخذ في اعتبارها المتغيرات العربية والدولية، وتكون حافزاً قوياً نحو تدعيم أركان الأمن القومي العربي، بكل متطلباته"[12].

هذا التعريف يصنف في خانة الاتجاه الثالث الشمولي، الذي يُغَلِّبْ التنمية على ما عداها، وتُلمس فيه الصفة الوظيفية، حيث يرتبط الأمن القومي بمفهوم مجموعة الدول العربية.

---

11 سليم قسوم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية. أطروحة لنيل الماجستير. جامعة الجزائر3. 2010. ص23.

12 د. عصمت عبد المجيد، مواقف و تحديات العالم العربي. مصر: دار الشروق. 2003. ص21.

والإشارة إلى القومي كصفة للأمن، يعني أيضاً القومية العربية من واقع الوظيفة التي يشغلها الأمين العام لجامعة الدول العربية.

4. تعريف الدكتور أمين الساعاتي

"هو قدرة الأمة (شعوباً وحكومات)، على حماية وتنمية القدرات والإمكانيات، على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، من أجل تطويق نواحي الضعف في الجسد العربي، وتطوير نواحي القوه بفلسفة وسياسة قومية شاملة، تأخذ في اعتبارها المتغيرات الداخلية في الدول العربية والإقليمية والدولية المؤثرة"[13].

يرى هذا التعريف أن الأمن الجماعي، يجب أن يشمل كافة الأبعاد رغم إغفاله للبعد العسكري صراحة، ولكن أشار إليه بلفظ الحماية، في إطار جماعي قومي (عربي).

5. تعريف أمين هويدي

"الأمن القومي لأي دولة هو عبارة عن الإجراءات، التي تتخذها الدولة في حدود طاقاتها، للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل، مع مراعاة المتغيرات الإقليمية والدولية"[14].

يشير هذا التعريف إلى القوة للحفاظ على الكيان، وهو يتحدث عن الأمن القومي للدولة المنفردة، بمعنى ضرورة ربط أمنها الوطني بأمن المجموع، في إطار المصالح المشتركة من دون أن يكون هناك تعارض بينهما. وهو بذلك يكاد يكون الوحيد الذي أشار، في تحديده، إلى مفهوم الأمن بتعدد المستويات الأمنية.

6. تعريف د. حامد ربيع

"إن مفهوم الأمن القومي، في جوهره مفهوم عسكري، ينبع من خصائص الأوضاع الدفاعية للإقليم القومي، ليتحول في صياغة تنظيرية بحيث يصير قواعد للسلوك الجماعي والقيادي، بدلالة سياسية، وبجزاء لا يقتصر على التعامل الداخلي"[15]. يرُجِح الكاتب مفهوم الأمن القومي، إلى المفهوم العسكري، ولكنه يشير إلى أن المفهوم العسكري هو أصلاً نابع من حقائق جغرافية، ذات طبيعة دفاعية (أي ما تيسره طبيعة الإقليم للدفاع عنه في شكلها الطبيعي)، وهو يشير أيضاً إلى الإقليم

---

13 أمين ساعاتي، الامن القومي العربي. الطبعة الاولى. القاهرة: دار الفكر. 1993.ص18.

14 عدنان السيد حسين سليمان عبد الله، مفهوم الامن في اطاره العلمي: مفهوم الامن مستوياته و صيغه و تهديداته. المجلة العربية للعلوم السياسية .العدد 19. 2008.ص31.

15 عبد المنعم المشاط، دراسة الأمن القومى العربى ومضاعفات حرب الخليج. السياسة الدولية. مارس 2007. www. ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=96171&eid=3761

القومي، أي إنه يتحدث عن أمن جماعي لقوم محددين (جاء التعريف في سياق كتابه عن الأمن القومي العربي)، وبتحول المفهوم إلى صياغة مكتوبة، يصبح قاعدة يجب التحرك في إطارها شعباً وحكومة، ومن خلال سياسة محددة تشمل التعامل مع الخارج والداخل معاً. يتميز هذا المفهوم بإشارته للحقائق الجغرافية المؤثرة على مفهوم الأمن القومي (الوطني).

7. تعريف د. علي الدين هلال

"الأمن القومي هو تأمين كيان الدولة، أو عدد من الدول، ضد الأخطار التي تهدده من الداخل ومن الخارج، وتأمين المصالح الحيوية للدولة وخلق الأوضاع الملائمة لتحقيق أهدافها وغاياتها القومية"[16].

يوسع هذا التعريف من نطاق الأمن القومي، ليشمل أبعاداً جغرافية وقطرية بدخول دول ذات مصلحة واحدة، في مفهوم موحد لأمنها القومي، من دون تركيز على أبعاد خاصة، وتحديد لأخطار بعينها، أو بإجراءات محددة لخلق الأوضاع الملائمة المشار إليها.

هكذا ظهر مصطلح "الأمن الوطني"، مع بداية ظهور الدولة القومية في أوروبا في العصر الحديث، ويعتبر هذا المصطلح، من المصطلحات السياسية الحديثة نسبياً، التي لم يكتمل نمو مفاهيمها، وتأكيد عناصرها، وإثبات قوانينها، فما زالت تتغير وتضاف لها تعريفات وعناصر، ويتسع مفهومها أو يضيق، بظهور حالات جديدة. إضافة إلى أن الأكاديميين، ما زالوا مختلفين فيما بينهم، على كثير من أسس ومبادئ هذا المصطلح، بل وحتى تعريف مفهومه.

المطلب2 : ظهور مفهوم "الأمن الوطني"

فكرة الأمن الوطني متجذرة عبر التاريخ، لكن لا يوجد إجماع حول الفترة التي تغير فيها المفهوم ووصل إلى الفكرة التي تطرح اليوم، وبهذا الصدد هناك ثلاث أطروحات:[17]

حسب هلقا هافتندورغن Helga HAFTENDORN، الأمن الوطني هو نتاج مباشر للمأسسة التدريجية للدولة منذ القرن السابع عشر.

لاحظ هرنست ماي Ernest May استخدام مفهوم الأمن الوطني في المذهب السياسي المتفاعل (La doctrine politique réactive) والذي ركّز على حماية سيادة الدولة، وتطور خاصة بعد الحرب العالمية الثانية.

16 علي الدين هلال، العرب و العالم . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 1988.ص32.

17 Charles Philippe DAVID et Jean-Jacques ROCHE, Théories de la sécurité, Paris, Monchrestien, 2002, p. 9.

ظهرت ونشأت فكرة الأمن الوطني في الولايات المتحدة الأمريكية بعد 1945 كتعبير قوي للتشكيك في الإطار الضيق الذي كان يميّز الدراسات السياسية للدفاع. الهدف من هذا التحول هو تعزيز العلاقات بين النشاطات الدفاعية للدولة من جهة، ونشاطات وزارة الخارجية من جهة أخرى، لوضع السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في إطار سياسي أوسع من الإطار الذي كان يرسمه مفهوم الأمن الوطني.

ويرى المحللون السياسيون والخبراء الإستراتيجيون، أن الظروف التي مرت بها أوروبا في الفترة السابقة أثناء الثورة الفرنسية وفي أعقابها، بما اشتملت عليه من تمزق للمناطق الأوروبية، والحروب الكثيرة، التي خاضتها القارة في نهاية عصورها الوسطى وبداية عصرها الحديث، هي أساس فرض مفهوم الأمن، وارتباطه بالظروف الجغرافية.

أدت الظواهر الجغرافية للقارة الأوروبية المتمثلة في ضيق المساحة، وكثرة وتنوع التضاريس الفاصلة إلى عدم وجود مفهوم للقومية والوطن لدى الأوروبيين. وساد مفهوم الولاء للمقاطعة- حيث كانت النظم الإقطاعية تسود معظم المناطق الأوروبية وتكتسب شعوراً قوياً بالانتماء لها، تجاوز مفهوم الدولة القومية والمواطنة في تلك الآونة، كما تفاعل هذا المفهوم أيضاً، مع سيادة نفوذ الكنيسة، والنظام المتعلق بالمهن الحرة. وكلاهما ساعد على خلق مفهوم اجتماعي للأمن والذي كان يعكس التنقل بحرية في أرجاء القارة. وأدى التداخل مؤخراً في عناصر الأماكن من موقع وحدود، وطبيعة أرض، ومجتمع ذي انتماء متقارب ولغة خاصة، إلى ظهور الإحساس الوطني للدولة، الذي تغلب عليه الشعور القاري (الأوروبية).

وكانت المشكلة الأمنية الأوروبية معقدة فقومياتها متعددة، والحدود السياسية لمقاطعاتها، في تحولها إلى دول ودويلات، لا تتفق مع حدودها الجغرافية (الطبيعية)، التي لا تتفق، كذلك، مع حدودها الديموغرافية (مناطق انتشار السكان من أصل عرقي واحد). وعلى الرغم من ذلك، فهي ذات وحدة دينية واحدة، يسيطر عليها النفوذ الكنسي القوي؛ ونظام عمل واحد للمهن الحرة، يهيئ حرية الانتقال بين المقاطعات والدول للعمل بسهولة[18].

تصارعت الكنيسة مع أمراء الإقطاعيات على النفوذ، وأبرز الصراع الديني/ الطبقي مفهوم الوطنية القومية، وأعاق الانتشار الديموغرافي (غير المتوافق سياسياً أو جغرافياً) التطور السياسي. وأحدث الاختلاف بين الحدود الطبيعية، والحدود القومية، توتراً وقلقاً لدى الزعماء والقادة، وهو اختلاف

18 موسوعة المقاتل، التطور التاريخي لمصطلح الأمن
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/OsosAmnWat/sec04.doc_cvt.htm

يقلّل من القدرة على حماية الدولة الناشئة. فكثرت الحروب التوسعية، وأصبحت الحدود السياسية تشمل كلاً من الحد الطبيعي الجغرافي، والحد الديموغرافي، وهو أمر يصعب تحقيقه في كثير من الأحيان، ليتسع نطاق الحروب وتكثر، وتطول فتراتها وتتعدد أطرافها. فازدادت، تبعاً لذلك، الحاجة إلى الأمن في القارة الأوروبية.

وأدى التناقض بين المكونات الجغرافية للمكان، إلى زيادة الحاجة لضمان ما يُشبع حاجات المجتمعات الوطنية الناشئة، فقد كانت الموارد الطبيعية، والمناخ وطبيعة الأرض، التي تكوّن العناصر الجغرافية للمكان، أضعف من أن تفي بمتطلبات الكثافة السكانية العالية به، فأضيف ضيق المكان إلى نقص الإمكانات، وهو ما يعني أن الطبيعة الجغرافية للدولة، أصبحت دافعاً لأن يكون للدولة آمال وطنية تسعى لتحقيقها، التماساً لزيادة قدراتها. ويخلق ذلك شعوراً بانعدام الأمن لدى الحكومات، لعدم قدرة الحدود الجغرافية الطبيعية على الوفاء بمتطلبات السكان، أو ضمان حد مناسب من القوة التي تمكن الدولة من الدفاع عن حدودها السياسية (الحدود الوطنية)[19].

أوجد الشعور بالقلق، إحساساً بضرورة حماية الدولة لمجتمعها الوطني، عن طريق التوسع الحدودي، لضم المناطق التي تمكّنها من إيجاد التوازن، بين جغرافية المكان ومطالب سكانه الحيوية. وأصبح مفهوم الأمن الوطني يعني "ضرورة التوسع في الإقليم، في مناطق غير مأهولة، لحيوية السيطرة عليها لصالح الكيان الوطني، وحفظاً له من المخاطر"[20]. وقد أدى هذا المفهوم، لإثارة العديد من مشكلات الأمن الوطني، في المناطق الحدودية في أوروبا، التي تقطنها شعوب أصلها من دول مجاورة، مثل منطقة التيرول الإيطالية، التي يقطنها سكان من أصول ألمانية، وإقليم الباسك الإسباني ذو الأصول الفرنسية، ومنطقة دانزيج الألمانية البولندية (وهي من أسباب اندلاع الحرب العالمية الثانية) ومنطقتي ألزاس واللورين المتأرجحة بين فرنسا وألمانيا.

استُخدم مصطلح الأمن الوطني بشكل رسمي، في نهاية الحرب العالمية الثانية (عام1947)، عندما أنشأ الأمريكيون هيئة رسمية، سميت "مجلس الأمن الوطني الأمريكي" والذي أنيط به، بحث كل الأمور والأحداث، التي تمس كيان الأمة الأمريكية، وتهدد أمنها. وقد وضع ذلك الاهتمام بالمسائل الأمنية، الخطوة الأولى لاهتمام السياسيين من صانعي القرار السياسي بالأمن الوطني، باعتباره

19 د.سحر مهدي، في مفهوم الأمن القومي. العراق: جريدة الإتحاد السياسية.2005. ص5.

20 Alex Macleod, op.cit., p16.

ظاهرة سياسية تحليلية، يتحقق من خلالها، ما يسعون إليه، أي يفسرون من خلالها، تلك الأعمال التي يرون ضرورة القيام بها، وإن كانت غير عادلة[21].

ارتبط الاهتمام بصياغة المفاهيم الأمنية، بالحروب، نتيجة لتصاعد حدة الصراعات، والمواجهة المباشرة، بين القوى المتنافسة في منطقة واحدة. وزادت معدلات الصراعات في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وقد اهتمت المرحلة الأولى ـ التي استمرت من 1947، إلى نهاية الخمسينات من القرن العشرين ـ بالدراسات البحثية، في محاولة الكشف عن إمكانية تحقيق التوازن لمتطلبات الأمن الوطني، والتي تحددها المجالس المتخصصة (مثل مجلس الأمن الوطني الأمريكي).

بدأت المرحلة الثانية، لدراسة وتعميق مفهوم الأمن الوطني، في نهاية الخمسينيات من القرن العشرين، واستمرت لمنتصف الستينيات من القرن العشرين، متزامنة مع ازدياد حركات التحرر الوطني في العالم الثالث، ومطالب الاستقلال من التبعية للدول الكبرى. وعاصر ذلك، ازدياد تورط الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب، بين شطريّ فيتنام، وهو ما انعكس على مقوماتها الأمنية، نتيجة لفشلها العسكري والسياسي، في جنوب شرق آسيا[22].

كما كان لتداعيات حرب أكتوبر 1973، خاصة الاقتصادية، فضل في تطوير مفهوم الأمن الوطني، في العالم العربي، فقد استخدم العرب صادراتهم النفطية كوسيلة ضغط على المجتمع الغربي المؤيد دائماً لإسرائيل، مما غيّر نظرة الغرب لأمنه الوطني، ليشمل تأمين الموارد الحيوية لشعوبه. وهى المرحلة الثالثة، التي عاشها التطور التاريخي للأمن الوطني حتى منتصف الثمانينيات.

وبتصاعد تنافس قطبيّ النظام العالمي، في مجالات البرامج النووية، وبرامج الفضاء، وحرب الكواكب، وبدأت المرحلة الرابعة من مفهوم الأمن الوطني، التي شملت، أيضاً، ارتفاع معدلات التوتر في دول العالم الثالث، ونظريات الحرب بالوكالة.

اعتباراً من نهاية الثمانينيات، وعلى إثر سقوط الاتحاد السوفياتي وتفككه، بدأت مرحلة جديدة (الخامسة) التي سادها نظام عالمي جديد، وشعور بالفوضى العالمية، والقطبية المنفردة للولايات المتحدة الأمريكية. وبدأت الأطراف المختلفة، في دراسة وتطبيق مبادئ جديدة للأمن الوطني، من خلال مصالحها الذاتية، فاتجهت القوى الكبرى إلى التنظيمات الدولية، لإضفاء قوة وفاعلية لدورها

21 Thierry Balzacq, op.cit.

22 موسوعة مقاتل من الصحراء الالكترونية، www.moquatil.com

في النظام الجديد، بينما تحاول القوى الإقليمية اختبار مدى صلابة النظام الجديد، وما هي محاور الاقتراب المسموح بها في إطاره، لتحقيق مفاهيمها الخاصة بالأمن الوطني.[23]

المبحث 2: في مفهوم "الأمن الوطني"

استُخُدم مصطلح الأمن الوطني بشكل رسمي، في نهاية الحرب العالمية الثانية (عام1947)، عندما أنشأ الأمريكيون هيئة رسمية، سميت "مجلس الأمن الوطني الأمريكي" والذي أنيط به، بحث كل الأمور والأحداث، التي تمس كيان الأمة الأمريكية، وتهدد أمنها. وقد وضع ذلك الاهتمام بالمسائل الأمنية، الخطوة الأولى لاهتمام السياسيين من صانعي القرار السياسي بالأمن الوطني، باعتباره ظاهرة سياسية تحليلية، يتحقق من خلالها، ما يسعون إليه، أي يفسرون من خلالها، تلك الأعمال التي يرون ضرورة القيام بها، وإن كانت غير عادلة[24].

ارتبط الاهتمام بصياغة المفاهيم الأمنية، بالحروب، نتيجة لتصاعد حدة الصراعات، والمواجهة المباشرة، بين القوى المتنافسة في منطقة واحدة. وزادت معدلات الصراعات في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وقد اهتمت المرحلة الأولى ـ التي استمرت من 1947، إلى نهاية الخمسينات من القرن العشرين ـ بالدراسات البحثية، في محاولة الكشف عن إمكانية تحقيق التوازن لمتطلبات الأمن الوطني، والتي تحددها المجالس المتخصصة (مثل مجلس الأمن الوطني الأمريكي).

بدأت المرحلة الثانية، لدراسة وتعميق مفاهيم الأمن الوطني، في نهاية الخمسينيات من القرن العشرين، واستمرت لمنتصف الستينيات من القرن العشرين، متزامنة مع ازدياد حركات التحرر الوطني في العالم الثالث، ومطالب الاستقلال من التبعية للدول الكبرى.

وعاصر ذلك، ازدياد تورط الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب، بين شطريّ فيتنام، وهو ما انعكس على مقوماتها الأمنية، نتيجة لفشلها العسكري والسياسي، في جنوب شرق آسيا[25].

كان لتداعيات حرب أكتوبر 1973، خاصة الاقتصادية، فضل في تطوير مفاهيم الأمن الوطني، في العالم العربي، فقد استخدم العرب صادراتهم النفطية كوسيلة ضغط على المجتمع الغربي المؤيد دائماً لإسرائيل، مما غيّر نظرة الغرب لأمنه الوطني، ليشمل تأمين الموارد الحيوية لشعوبه. وهي المرحلة الثالثة، التي عاشها التطور التاريخي للأمن الوطني حتى منتصف الثمانينيات.

---

23 عبد الوحيد . م، حرب المعلومات...تحديات القرن الواحد و العشرين. مجلة الجيش، عدد 482، سبتمبر2003، ص 9.

24 Thierry Balzacq, « Qu'est ce que la sécurité », La revue internationale et stratégique, n°52, (Hiver 2004) : 34.

25 موسوعة مقاتل من الصحراء الالكترونية، "أسس ومبادئ الأمن الوطني"، موسوعة مقاتل من الصحراء الالكترونية، (تاريخ الدخول: 14 جانفي 2014)، https://bit.ly/2X6gV9p

وبتصاعد تنافس قطبيّ النظام العالمي، في مجالات البرامج النووية، وبرامج الفضاء، وحرب الكواكب، وبدأت المرحلة الرابعة من مفاهيم الأمن الوطني، التي شملت، أيضاً، ارتفاع معدلات التوتر في دول العالم الثالث، ونظريات الحرب بالوكالة.

اعتباراً من نهاية الثمانينيات، وعلى إثر سقوط الاتحاد السوفياتي وتفككه، بدأت مرحلة جديدة (الخامسة) التي سادها نظام عالمي جديد، وشعور بالفوضى العالمية، والقطبية

المنفردة للولايات المتحدة الأمريكية. وبدأت الأطراف المختلفة، في دراسة وتطبيق مبادئ جديدة للأمن الوطني، من خلال مصالحها الذاتية، فاتجهت القوى الكبرى إلى التنظيمات الدولية، لإضفاء قوة وفاعلية لدورها في النظام الجديد، بينما تحاول القوى الإقليمية اختبار مدى صلابة النظام الجديد، وما هي محاور الاقتراب المسموح بها في إطاره، لتحقيق مفاهيمها الخاصة بالأمن الوطني.[26]

المطلب 1: الإطار المفاهيمي للأمن الوطني

اختلف المهتمون بالأمن الوطني في تعريفهم له، واقتصر بعضهم على محاولة تحديد مفهوم له دون تعريفه، بينما حاول البعض الآخر وضع تعريف جامع. ولا شك أن كل

التعريفات والمفاهيم تأثرت (بدرجة معينة) بشخصية صاحبها من جهة تخصصه الوظيفي، انتمائه الوطني ومناسبة تحديده للمفهوم أو التعريف.

وتؤكد الاختلافات في التعريف أن مفهوم الأمن متغير بتغير العصور والظروف المحيطة به، وباختلاف المنظار الذي تتحدد من خلاله أبعاد التعريف والمفهوم. كما يمكن أن تشمل تعريفات الأمن الوطني على كل أبعاده أو جزء منها، ويعود ذلك إلى الأهداف والأولويات الأمنية التي يريد الباحث الوصول إليها من خلال تعريفه للمفهوم.

ويختلف التعريف عن المفهوم، فالتعريف محدد بدقة ويضع مواصفات واضحة أما المفهوم فهو شرح لمضمون ما، لذا يختلف باختلاف استيعاب الشرح أو وجهة نظر مفسره.

يعني ذلك أنه بقدر ما هناك غياب توضيح مفاهيمي تتعدد تعريفات الأمن الوطني والدولي كذلك، لكن لغياب وجود تفاعل حقيقي بين هذه التعريفات سنتطرق لمجموعة من التعريفات.

26 عبد الوحيد م، « حرب المعلومات...تحديات القرن الواحد و العشرين »، مجلة الجيش، (المركز الوطني للمنشورات العسكرية، الجزائر، عدد 482، سبتمبر2003)، ص 9.

المطلب 2 : الاتجاهات الرئيسية لتعريف مفهوم الأمن الوطني

هناك مجموعة من المبادئ والأسس التي تحدد القصد من هذا المصطلح كما يلي:[27]

- الفكرة الأساسية لهذا المصطلح هي التزام الدولة بحماية أفرادها بما يكفل لهم كفاءة الأداء، وسلامة الحقوق مقابل انتمائهم لها من دون أن يعرّضها ذلك للمخاطرة بكيانها. هذه الوظيفة للدولة هي ممارسة طبيعية وتلقائية تقوم بها.

- حسب سموك Smoke مبدأ الحماية هو من الأولويات البديهية للفرد، والجماعة، والمجتمع، ثمّ للدولة، والأمة، ولمجموعة من الأمم. وهي سابقة لأي وظائف أخرى، في أي مجال، وعلى أي مستوى، ولا توجد دولة، أو رئاسة لأي تنظيم، لا تمارس هذا المفهوم، وإلا فلا معنى لمناقشة استخدام الاصطلاح أصلاً. وهذا المبدأ يكُسب المصطلح صفة العموم، والعالمية، في الانتشار.

- ضوابط المفهوم وحدود تطبيقاته مرنة، إلا أنها غير مطلقة، وتخضع من ثم للنظام والشرعية، الذي وضع أسسها، والذي عادة يغيّر تلك الحدود لتعبر عن متطلباته الأمنية الجديدة والتي يطبقها في مواجهة الآخرين. وتضييق نطاق المفهوم، يمكن أن يجعله يصل إلى مجرد حماية الحدود، من مفاجآت الدول المجاورة، وهو أدنى حد للتعبير عن الأمن الوطني، والاتجاه المعاصر يوسع من نطاق المفهوم، في إطار من الضوابط الخاضعة لمنطق معين.

- لم يعد المصطلح قاصراً على الشكل السياسي للدولة فقط، كما كان سابقاً، بل إن المرونة في تطبيقاته يمكن أن تشتمل على التجمعات، والقوميات، أيا كانت، من دون أن تنتقص من إرادة عضو منفرد، أو الجماعة ككل، وهو ما لم يكن متاحاً في ظلال التقاليد القديمة للرؤيا السياسية للأمن (الأمن الأوروبي - الأمن العربي...).

- تتداخل العلاقة بين مفهوم الأمن الوطني، والمصالح الوطنية، والأهداف الوطنية، وهو ما يمكن أن يندرج كله تحت مظلة الأمن الوطني نفسه، من دون تناقض، أو تعارض، أو حتى تشابه بينهما.

وعلى الرغم من ذلك، فهناك ثلاثة اتجاهات لتعريف الأمن الوطني، كل اتجاه منها له منظوره الخاص في تحديد المفهوم. يركز الاتجاه الأول على الأمن الوطني كقيمة مجردة، مرتبطة بالاستقلال وسيادة الدولة الوطنية. ويهتم الاتجاه الثاني بالجانب التنموي، لحيويته في إطاره

27 Charles-Phillippe David, La guerre et la paix : Approches comptoporainnes de la sécurité et de la stratégie, 2ème éditions. (Paris : les presses de Sciences Po, 2006), 45.

الاقتصادي والإستراتيجي. أما الثالث، وهو الأحدث بالنسبة للاتجاهات الثلاثة حيث يؤمن بالأبعاد المتكاملة الشاملة للأمن الوطني.

1. الاتجاه الأول (الأمن الوطني كقيمة مجردة)

يخص هذا الاتجاه الأمن الوطني بالأولوية في موارد الدولة، باعتباره القيمة الأساسية، والحيوية، وهو ما يسميه آدم سميث "مأزق الاختيار بين الرخاء والدفاع"[28]. ويكون الاختيار بالنسبة لهذا الاتجاه في صالح الدفاع.

ويرى هذا الاتجاه أن الاستقلال والسيادة الوطنية أكثر أهمية من الأمن الوطني، لذلك فإن البعد العسكري، يجب أن تحسب قدراته، على أساس التفوق على الخصم (الحقيقي أو المحتمل). ويستخدم بعض المؤيدين لهذا الاتجاه، عند قياسهم لقدرات الدولـة الشاملـة (القوى الشاملة للدولة)، متغيرات معنوية، يصعب قياسها، مثل الإرادة الوطنية، والروح الوطنية كأسس للأمن الوطني.[29]

وحسب هذا المنظور يجب أن تسعي الدول الأكثر قوة في النظام الدولي لزيادة قدراتها العسكرية، وقوتها في شتى المجالات، لأن العنصر العسكري يرى أمنه في استمرار وجود عناصر تهديد للأمن. هذا التنافس الشديد، بين الدول الأقوى في النظام الدولي، يوّجه الجزء الأكبر من الموارد لمواجهة هذا التنافس وتداعياته على حساب مطالب التنمية، في القطاعات الأخرى غير العسكرية، وهذا ما يدُخل الدول المتنافسـة في دائرة مفرغة للحصول على مزيد من التسلح ونظم الدفاع، حيث يسود مناخ من التشكيك وعدم الثقة في العلاقات الدولية.

ومن أكثر الانتقادات الموجهة لهذا الاتجاه، نظرته للنظام الدولي، من خلال تدرج هرمي، تكون الغاية منه الحفاظ عليه، من خلال تأكيد تبعية الأصغر للأكبر، والأضعف للأقوى، وهو ما يعكس نتائج دراسة الصراعات في العالم النامي، والمرتبطة أساساً بهيكل النظام الدولي، وكذا هياكل النظم الداخلية لها.

2. الاتجاه الثاني (الأمن الوطني ذو بعد اقتصادي إستراتيجي أكثر أهمية)

أوضحت تداعيات أزمة النفط في حرب أكتوبر 1973، أهمية تأمين الموارد الحيوية والإستراتيجية، والحفاظ على معدلات تدفقها إلى شرايين الاقتصاد العالمي، الذي يخص الـدول

28 Balzacq, Qu’est ce que la sécurité, 35.

29 David, La guerre et la paix, 44.

الصناعية بالدرجة الأولى. وقد أدى ذلك إلى تصاعد أهمية الموارد الإستراتيجية في درجات الأمن الوطني، وأصبحت إحدى ركائز الأمن الوطني للمجتمع الأوروبي والأمريكي.

وعرّف جوزيف صامويل ناي Joseph Samuel Nye الأمن الاقتصادي بأنه "غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية"[30]. كما وضع مانكير هولسن Mancur Olson وويلبوك Wilbok تعريفا للسيادة الاقتصادية؛ باعتبارها أكثر أبعاد الأمن الوطني خطورة وأهمية، بأنها "القدرة على التحكم في أكبر عدد ممكن من أدوات السياسة في المجال الاقتصادي"[31].

ارتبط مفهوم الأمن الوطني بهذا الاتجاه، ذا المنظور الاقتصادي، بالحرب، ووضع كسابقه اختياراً صعباً بين السلاح والغذاء. فبينما عارض بعض الناس ارتفاع نفقات التسليح ونظم الدفاع عن الدولة، رأى آخرون ـ خاصة في الدول المصدرة للسلاح ـ أنها غير ذلك، حيث تُوفر عمالة، وتضخ في شرايين الاقتصاد الوطني عائدات مهمة، وتطوّر الصناعة الوطنية، فضلاً عن الاستثمار في خدمة ما بعد البيع، بتوريد مستلزمات الإصلاح والصيانة والتدريب والذخائر والتطوير.

3. الاتجاه الثالث (النظرة الشمولية في تعريف مفهوم الأمن الوطني)

لاحظ روبرت ماكنمارا Robert McNamara أن امتلاك الأسلحة، لم يمنع الثورات والعنف والتطرف، وأن مثيري الشغب والاضطرابات من الفقراء. كما أن الدول الأكثر استخداماً للأسلحة والعنف والحروب هي الدول الأكثر فقراً، في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية. وأرجع ماكنمارا هذه الظاهرة إلى الفقر، وضعف البنية الاقتصادية لتلك الدول، مما يضر بالأمن. وأن السلاح والقوه العسكرية، قد يكونان جزءا من الأمن ولكن ليسا أهم عناصره. وهذا المفهوم ينطبق على الدول الغنية والقوية، كما ينطبق على الدول الفقيرة.

ربط ماكنمارا بين الأمن والتنمية، وأوضح أن التنمية لا تعني فقط البعد الاقتصادي، بل يجب أن تشمل كل الأبعاد. فتنظيم الأمة لمواردها، وتنمية قدراتها، يجعلانها قادرة على الحصول على احتياجاتها الذاتية، وهو ما يساعدها على مقاومة الإخلال بالأمن، أو اللجوء إلى العنف.[32]

أدى مفهوم الأمن الوطني من منظور تنمية شاملة، إلى زيادة الفهم لمطالب وظروف الدول الفقيرة، وإدراك أن معالجة مشاكلها، تتطلب حلولاً اقتصادية ذات أبعاد اجتماعية، من دون اللجوء إلى المغالاة في رفع القدرات العسكرية وحدها.

30 Joseph S. Nye, "Cyber guerre et paix", Project Syndicate, "accessed September 02, 2018", https://bit.ly/2x3KvBD

31 OCDE, "L'économie de la sécurité", ISBN 92-64-10773-8, https://bit.ly/2xIAMkh

32 Balzacq, Qu'est ce que la sécurité, 37.

إن تناول المسائل الأمنية من خلال التنمية يتم من خلال الأبعاد التالية:

فشل التنمية والمشاكل التي تنتج عنه تؤدي إلى انعدام الأمن؛ الصراع وانعدام الأمن يؤخر التنمية، التنمية والأمن كظواهر مستقلة يمكن أن تتفاعل في تكوينات متعددة.[33]

تعريف الأمن الوطني

وفي الأخير، نعتمد في دراستنا على تعريف أرنولد والفرز Arnold WOLFERS الذي طرحه سنة 1952 الذي يرى أن "الأمن مفهوم غامض إذا لم نجب عن الأسئلة التالية:

الأمن لمن؟ الأمن لأي قيم وبالنسبة لأي تهديدات؟"[34]

السؤال الأول يتعلق بتوضيح موضوع الأمن (أفراد، دولة، منطقة، نظام دولي...) أما

الثاني فيدفعنا إلى تحديد القطاع المعني (اقتصادي، سياسي، اجتماعي، بيئي...) وبصفة خاصة ما هي القيمة المهددة باهتزاز أحد القطاعات المذكورة؟

مظاهر الأمن الأربعة

		التهديد	
		عنف جسدي	عنف جسدي غير عسكري
الموضوع	الفرد	أمن فردي	أمن إنساني
	الدولة	أمن وطني	أمن شامل

المصدر: Amitav Acharya, "Human Security: East Versus West", International Journal, n°56, (2001), 453.

من خلال ما تقدم، نلاحظ أن الأمن مفهوم مناقش بشدة، مُعرّض لتجديد مفاهيمي مستمر يصاحبه تساؤل أوسع حول المعايير التي تضبط النظام الدولي. وأدى تنافس المدارس الفكرية حول فهم الظاهرة الأمنية إلى التطور من الأمن الوطني إلى الأمن الإنساني. وتعتبر مدرسة كوبنهاجن من أهم المدارس الفكرية حيث سعى كتّابها وعلى رأسهم باري بوزان Barry Buzan إلى استخدام

33 Neclâ Tschirgi, « L'articulation développement-sécurité. De la rhétorique à la compréhension d'une dynamique complexe», Annuaire suisse de politique de développement, Vol 25, n°2, (2006), https://bit.ly/34aI38P

34 J.-B. Duroselle, "Théories des relations internationales", Revue française de science politique, Volume 13, Numéro 1, (1963), 184.

مفهوم موسّع للأمن، الذي ساهم في الواقع، في إعطاء صورة إيجابية لهذاالأخير دون أن تتسم بالمثالية.

المبحث 3: المقاربة الأمنية بالقطاعات

مثلت نهاية الحرب الباردة نقطة تحول فارقة في عملية التنظير في الدّراسات الأمنية، على اعتبار أن المقاربات النظرية المفسرة للأمن في فترة الحرب الباردة وما قبلها مختلفة من نواح مهمة عن المقاربات والنسخ النظرية الساعية لبناء تصور جديد للأمن في عالم ما بعد الحرب الباردة، وعليه فقد شهدت البيئة الأمنية في هذه الفترة بروز منظومة مفاهيمية مغايرة للتي كانت سائدة من قبل، وهو ما جاء انعكاسا لتنامي النزعة ما بعد الوضعية في نظرية العلاقات الدّولية، وفي العلوم الاجتماعية بشكل عام.[35]

وعلى عكس الدراسات الاستراتيجية التي حصرت مفهوم الأمن ضمن المجال العسكري البحت، تطوّرت الدراسات الأمنية على قاعدة التساؤل حول إمكانية توسيع وتعميق هذا المفهوم؛ توسيعه ليضم تهديدات عدا التهديد العسكري/الدَّوْلَتي، وتعميق مرجعيته إلى وحدات أخرى غير الدولة.

المطلب 1: مدرسة كوبنهاغن

لقد قام كتاب المدرسة في المرحلة الأولى بطرح التساؤل: ما يعني مفهوم الأمن؟ في رأيهم للأمن جذور عميقة في التقاليد السياسية للقوة، الأمن أولا وقبل كل شيء قضية استمرار. واعتبروا أن الأمن ليس موضوعيا ولكنه ذاتي لأنه محدد من قبل فواعل، كما أن الأمن يخضع إلى تداخلات، أي أنه لكي يصبح رهان موضوع للأمن يجب "أن يتم الاتفاق على أن الشيء المهدّد يجب أن يبقى في الوجود".[36] بالتالي لا يكمن الأمن (مثل كل السياسات) في الفواعل بل في المواضيع لأنه ممارسة اجتماعية دقيقة وليس مسألة موضوعية بالنسبة للتهديدات.

وبالتالي نتكلم عن الأمن عندما يكون رهان ما تهديدا مصيريا، أي شيء نعتبره مهدد بالانقراض وله حق شرعي للبقاء. لذلك يؤكد كل من وائفر، وايلد وبوزان Wilde وWaever, Buzan أن طبيعة التهديدات الأمنية تبرر استخدام إجراءات خاصة لمعالجتها، وعندما يتحدث ممثل الدولة عن "الأمن" هذا يعني أن حالة الطوارئ تعطي له الحق في استخدام كل الوسائل التي يراها

35 Keith KRAUSE, « Approche critique et constructiviste des etudes de sécurité », AFRI, Volume IV, (2003), https://bit.ly/2VqVfCn

36 Ole Wæver, Insécurité, identité: une dialectique sans fin, in Entre union et nations : L'État en Europe (Paris, Presses de sciences po, 1998), 9.8

ضرورية لإيقاف تطور التهديدات. يحدّد هذا المسار الذي يشرح الأمن بمصطلح مركزي هو "الأمننة" التي هي خيار وفعل سياسي يعتبر الأمن فعلا لغويا[37]

اقترح كتاب مدرسة كوبنهاغن أن يقتصر حقل الدراسات الأمنية على دراسة التهديدات التي تتوفر على الشروط التالية:

- التهديدات الوجودية: التي تهدف إلى بقاء الأشياء المرجعية (الدولة والمجتمع والأمة...)

- الترتيبات المتعلقة بإدارة التهديدات هي وسائل استثنائية (استخدام القوة، والصلاحيات الخاصة، وفرض قيود في التمتع بالحقوق والحريات الفردية، التجنيد الإجباري...)

فيما يتعلق بمستويات التحليل، تم تحديدها كما ما يلي:[38]

- النظام الدولي

- النظم الفرعية (حلف الشمال الأطلسي مثلا)

- وحدات مثل الدول والأمم والشركات المتعددة الجنسيات

- الوحدات الفرعية: مثل البيروقراطية واللوبيات،...

- الأفراد

السؤال الأخر الذي طرحه رواد المدرسة: **الأمن لمن؟ ولماذا؟** للإجابة عليه قررت توسيع مصطلح الأمن عن طريق استخدام خمسة قطاعات للتحليل: العسكري، السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي. كما تم تحديد القطاعات المعنية في الدراسات الأمنية انطلاقا من نوع الأنشطة الإنسانية التي تنتجها:[39]

يستخدم الجيش (القطاع العسكري) الإكراه أساسا،

يرتبط القطاع السياسي بعلاقات السلطة، الاعتراف بالدول والحكومات،

القطاع الاقتصادي ذو الصلة بالإنتاج، التجارة والمالية،

إن القطاع البيئي يشير إلى الأنشطة البشرية وأثرها على المحيط الحيوي.

37 Ibid., 99.

38 Alex Macleod, "Les études de sécurité : du constructivisme dominant au constructivisme critique", Culture et conflits, n°54, (été 2004), 365.

39 David, La guerre et la paix, 65.

كما ترتبط المواضيع المرجعية للأمن بكل قطاع:[40]

1. الدولة (القوات المسلحة بالخصوص) أو الكيانات السياسية الأخرى هي المواضيع المرجعية للقطاع العسكري،
2. فيما يخص القطاع السياسي، يمكن أن تكون السيادة أو الإيديولوجية التي تدافع عنها الدولة مواضيع مرجعية،
3. في القطاع السياسي يمكن أن تكون مسألة توفير المواد الأولية موضوعا مرجعيا للأمن،
4. كما يمكن أن تكون الهوية الجماعية لأمة أو هوية أقلية موضوعا مرجعيا للأمن.

نلاحظ أن مدرسة كوبنهاغن حاولت أن تحافظ على التفاعل المتبادل بين المقاربة القديمة والجديدة من خلال التأكيد على أهمية الخيار السياسي.

أما فيما يتعلق بالقطاعات، فكل قطاع له فواعل خاصة به، الأهداف المتعلقة به، حركيتها وتناقضاتها التي يجب فهمها.

المطلب 2: قطاعات (أبعاد) الأمن ورهاناته

إن نطاق الأمن الوطني هائل، ومع ذلك فإن الدولة كفاعل أساسي للأمن الوطني تواجه أربعة مجالات مرتبطة بالواقع، وهي مجالات ذات أولوية ناقلة لنقاط الضعف البارزة وهي: القطاع الاقتصادي، البيئي، السياسي والاجتماعي.

يتعلق الأمن الاقتصادي بقدرة الدولة على الوصول إلى الموارد الإستراتيجية والأسواق الضروريتين من أجل الحفاظ على قوتها ورفاهيتها. ويعكس الأمن البيئي نوعية الغلاف الجوي الذي هو شرط أساسي لاستمرار وجود "حياة إنسانية حقيقية على الأرض"[41].

نقصد بالأمن السياسي الاستقرار الإيديولوجي، المؤسساتي والمادي للدولة، كما أنه يسيّر المجال العسكري ويستخدمه عند الضرورة، لذا نفضل تسمية القطاع أو المجال السياسي-العسكري. أما الأمن الاجتماعي فهو يقتضي "المحافظة (في ظل شروط مقبولة لتحقيق التقدم) على اللغات التقليدية، الثقافة والدين، الهوية الوطنية والعادات"[42].

تعود التطورات الأولى لطريقة التحليل من خلال القطاعات إلى نشر كل من بوزان، جونس وليتل BUZAN, JONES, LITTLE مقال "منطق الفوضى" The logic of anarchy

40 Balzacq, Qu'est ce que la sécurité, 36.
41 PARIJS Philippe, Ethique économique et sociale, (Paris: La Découverte, 2000), 98.
42 Macleod, Les études de sécurité, p36.

سنة 1993. وهي طريقة لتحليل النظام الدولي من خلال النشاطات، يقدم كل قطاع رؤية معينة للأمن القومي وتختلف طبيعة التهديد داخل كل قطاع، كما تؤثر على أمن الدولة بطريقة خاصة.

لا يجب أن نعتبر القطاعات نظما فرعية بل عدسات تحليلية يرى بها الباحث حالة النظام بكامله بالنسبة لقضية معينة. كما تمكننا هذه الطريقة من الحصول على صورة شاملة للنظام بأكمله من خلال العدسة المختارة، بالفعل إن "وظيفة القطاعات مماثلة لوظيفة العدسات: كل واحدة منها تقدم رؤية الكل والذي يؤكد على خصائص معينة ويهمل أخرى، وفي بعض الأحيان يغطيها"[43]. كما تسمح القطاعات وإلى حد كبير بالسيطرة على كثرة المتغيرات.

ولا يشكل النظام السياسي الدولي زاوية التحليل الوحيدة للحقيقة الدولية، فالقطاعات الأخرى تساهم في إثراء التحليل من زوايا أخرى[44].

إذا حاولنا من خلال دراستنا أن نستخدم مقاربة لا تعتمد على القطاعات، يكون العمل ناقصا لأنها تجعل من المجرد ملموسا ومن الجزء الكل. كما تشكل القطاعات شبكة واضحة للمسرح الدولي، وعلى هذا النحو لا يمكن فصل قطاع عن بقية القطاعات. يجب أن نتذكر أن القطاعات ومستويات التحليل ما هي إلا "مختصرات" تحليلية.

يمكننا أن نلخص ما قيل عن القطاعات والمستويات كما يلي:

خرائطية الدراسات الأمنية (المستوى الجهوي)[45]

توسيع		قطاعات الأمن			
تعمق		الاقتصادي	البيئي	السياسي- العسكري	الاجتماعي
مستويات التحليل	الشامل				
	الجهوي	+	+	+	+
	الدولي				
	الوطني				
	المحلي				
	الفردي				

43 Thierry Balzacq, « La sécurité : définitions, secteurs et niveaux d'analyse », Fédéralisme Régionalisme, Volume 4 (2003-2004): 112

44 Jef HUYSMANS, « Dire et écrire la sécurité : le dilemme normatif des études de sécurité », Culture & Conflits, n°31-32 (1998) : 177.

45 Charles Philippe David, Théories de la sécurité (Paris : Monchrestien, 2002), 109.

هناك أبعادا لا تقل أهمية عن سابقتها، وهي بديهية، أو موجودة دائماً ومؤثرة، وهي البعد العسكري، لكن الأمر يتعقد عندما نتكلم عن التغيير الذي طرأ على التهديدات غير العسكرية والتي تمثل خطرا هاما على سلطة الدولة وسيادتها ومن بينها: تجزئة المجتمع والعنف المجتمعي، تدفقات المهاجرين، تجارة المخدرات، الإرهاب ونشر المعلومات.

سوف نقوم بالتفصيل في كل قطاع مع إبراز الرهانات التقليدية الموجودة في كل واحد منها.

1- القطاع السياسي العسكري

يفرّق باري بوزان Barry BUZAN بين القطاع السياسي والعسكري، لأنهما موضوعا تهديدات مختلفة. بالنسبة للتهديدات التي تتعلق بالقطاع العسكري فهي تؤثر على جميع مكونات الدولة: مثلها العليا، مكوناتها المؤسساتية والمادية، أما التهديدات التي تؤثر على القطاع السياسي فهي تمس المكونتين الأوليتين للدولة. يمكننا مناقشة طرح بوزان BUZAN كما يلي:[46]

لا يمكن أن يتم تهديد عسكري إلا عن طريق المجال السياسي.

إن القطاع العسكري قطاع خاضع تماما للقطاع السياسي (هذا صحيح بالنسبة للدول التي تتميز بوضوح مؤسساتي).

القطاع العسكري وسيلة في خدمة القطاع السياسي، فإذا كانت دولة أ تهدد عسكريا الدولة ب فهذا التهديد يكون من خلال القطاع السياسي للدولة أ.

لهذه الأسباب لن نقوم بالتفرقة بين القطاع العسكري والسياسي كما قام بها بوزان BUZAN بل نعتمد على الاستمرارية بين السياسة والمجال العسكري لكلوزويتس (CLAUZWITZ).

يمكننا أن نجزّئ القطاع السياسي إلى بعدين:[47] بعد علوي يتمثل في النظام الدولي (الوحدة+التفاعل+الهيكل) وبعد سفلي يتعلق بالمستوى الداخلي أي ذلك المستوى الذي يجب على الدولة (التي تتكون من مجموعة من الأفراد) أن تحقق الأمن فيه وترفعه لتفادي حرب الكل ضد الكل التي وصفها توماس هوبز والتي تميّز حالة الطبيعة الأولى.

يبدو لنا البعد الأول أكثر ثراء لأننا ندرس من خلاله الأمن بين الدول لكن الهيكل الفوضوي للنظام الدولي يبيّن لنا حدود الأمن الوطني، فالنظام الدولي هو شرط أي مناقشة جدية بشأن الأمن الوطني. إن الدول تعيش في وسط فوضوي ولكن في المقابل تكون مهيكلة بواسطة النظام الدولي،

46 Charles Philippe DAVID, op.cit, p110.
47 Thierry Balzacq, op.cit, p114.

هذه هي فكرة الهيكلة المزدوجة التي طوّرها عالم الاجتماع قيدنز GIDDENS ونقلها المفكر وندت WENDT إلى العلاقات الدولية48. الفوضى لا تعني الدمار (Le chaos) بل تعني غياب سلطة (حكومة) عالمية تعلو حكومات الدول. في نهاية المطاف، تتجسد الفوضى بوجود وحدات ذات سيادة داخل النظام الدولي، ومن المستحيل بالنسبة لهذه الأخيرة (فواعل النظام) أن تتحدث عن الفوضى أو أن تتناقش حول تقاربات واختلافات الأمن الوطني.

تضع الفوضى إطارا للدراسات الأمنية الوطنية، لأن الدول تتفاعل داخل النظام الدولي وتتأثر بالمنافسة التي تسود فيه "إن أحسن استخدام لفكرة الأمن القومي هو للتعبير عن الشروط النظامية التي تؤثر على طريقة تصرف بعض الدول والتي تغرس شعورا نسبيا بالأمن في دول أخرى"[49].

وتتأكد الفوضى الدولية من خلال اختلاف أفكار الدول، إذ أن كل هذه الأفكار تتساوى، فكل دولة تعتقد أنها الأحسن لتنظيم الحياة السياسية بشكل صحيح، وهذا ينطبق على الديمقراطية الليبرالية، مرورا بالدولة التسلطية ووصولا إلى الدولة الدينية، فكل مبدأ تنظيمي لهده الدول يرى في مبدأ الدول الأخرى تهديدا لاستمراره. نأخذ مثال الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر دولة إيران عدوا لها، ونفس الشيء بالنسبة لإيران، فهذا يعكس التعارض المتبادل بين فكرة الدولة الديمقراطية الليبرالية والدولة الدينية.

يكون التهديد السياسي في المرحلة الأولى متعمّدا ويصبح بعد ذلك هيكليا ذا منطق داخلي لا يتحكم فيه السياسيون، هذه هي الأدوات الهيكلية والتي يمكن أن يكون سببها انقسام إيديولوجي أو استمرار صراع، لتوضيح الفكرة نقدم مثالا عن كل سبب بالنسبة للانقسام الإيديولوجي يعكسه الانقسام بين كوريا الشمالية والجنوبية، وفيما يخص استمرار الصراع، نضرب المثال بالصراع بين الشرق والغرب أثناء الحرب الباردة.

2 - القطاع المجتمعي

تتمثل إشكالية الأمن المجتمعي في كونها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمجال السياسي، وقد طوّرت المدرسة البنائية الحديثة (Le constructivisme moderniste) هذا القطاع أكثر من المذهب الواقعي. لقد شددت المدرسة البنائية الحديثة على أهمية الجماعات، سواء كانت تضم كل أفراد الدولة أو أقلية فقط. وأكدت مدرسة كوبنهاغن أن العولمة قد أثّرت، وبشكل كبير، على الهويات

48 Thierry Balzacq, ibid., p115.
49 Alex Macleod, op.cit, P40.

المجتمعية التي وجدت نفسها مهددة بجملة من العوامل كالهجرة واستيراد الثقافات الأجنبية المغايرة للعادات والتقاليد، بالإضافة إلى الاندماج داخل وحدات أكثر اتساعا.[50]

من هذا المنطلق، يتمحور الأمن المجتمعي حول الهوية أو حول ما يمكّن للجماعة من الإشارة إلى نفسها بضمير "نحن"، في مقابل "الآخر" الذي يشكّل تهديدا موضوعيا لهذه الهوية.

"ففي خصام النظام الدولي المعاصر، يعني الأمن المجتمعي مدى قدرة المجتمع على الحفاظ على سماته الخاصة في سياق من الظروف المتغيرة وتهديدات فعلية أو محتملة. وبدقة أكثر، يرجع إلى استمرارية النماذج التقليدية للغة، الثقافة والروابط، بالإضافة إلى الهوية والشعائر الدينية والوطنية"[51].

إن التهديدين الكلاسيكيين المذكورين هما الهجرة والقومية (Nationalisme) كعاملين للتفكّك الاجتماعي، إذ يمكن للهجرة، على مدى معين، أن تطرح مشكلة كبيرة بالنسبة للدول الأوروبية، على سبيل المثال إذا لم تسع هذه الأخيرة إلى إدماج المهاجرين الذين يقيمون بها من جهة، ومساعدة دول الضفة الجنوبية للمتوسط لتحقيق التنمية بها من أجل إيقاف عملية الهجرة من جانب آخر. ومن ناحية أخرى، إذا كانت تدفقات المهاجرين (migratoires Flux) كبيرة، فسوف تظهر اضطرابات هامة في كل من سوق العمل وفي هوية مجتمعات الأجيال المستقبلية.

أما بالنسبة للقومية، فهي عامل يمكن أن يستخدم من قبل الإيديولوجيين المتطرفين، ويمكن أن يؤدي إلى نتائج ضارة ومؤسفة، ونبقى دائما في موضوع الهجرة لتوضيح الفكرة، فالكثير من الدول الأوروبية تستخدم القومية للتعامل مع المهاجرين، وهو ما يؤدي إلى تهميشهم اجتماعيا واقتصاديا من خلال تقديم أجور منخفضة مثلا مقارنة بأجور السكان الأصلية، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور ظواهر مثل السرقة وأعمال الشغب والتي تعتبر تهديدا مباشرا لأمن هذه الدول. هنا يكون إهمال الطريقة التي تكونت بها بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، اللتين تشكلتا عن طريق الهجرة ولازالتا تتجدّدان بواسطتها[52].

50 Didier Bigo, « Sécurité et immigration : vers une gouvernementalité par l'inquiétude ? », In Cultures & Conflits, n°31-32, 1998, p. .72

51 Ole WÆVER, « Insécurité, identité, une dialectique sans fin », in Le Entre nation et integration, Paris, Presses de Sciences Po, 1998, p. 97.

52 Didier Bigo, op.cit, p..92

في مسألة القومية، يظهر لنا الارتباط بين الأمن الوطني والأمن الاجتماعي واضحا، خاصة عندما تتحول مطالب الاعتراف بهوية جماعة معينة إلى مطالب انفصالية، نذكر على سبيل المثال دولة السودان، أين انفصل الشمال عن الجنوب.

3- القطاع الاقتصادي

لا يوجد إجماع حول ما يشمله "الأمن الاقتصادي"، لأن السوق يقوم على مبدأ الخطر، فهو حسب بوزان BUZAN بيئة وحشية، خطرة، عدوانية وغير مؤكدة، ولكي يكون السوق فعّالا، يجب أن تعيش فواعله ضغط المنافسة وخوف فقدان الحصص داخل السوق، لأن السوق الرأسمالية تتكون من التنافس وانعدام الأمن. وتتعدّد فواعل النظام الاقتصادي العالمي من أفراد إلى دول، مرورا بشركات متعدّدة الجنسيات، لكن الأمن الاقتصادي للدولة يرتبط بمدى قدرتها على الوصول إلى الموارد، الأسواق والتمويلات الضرورية، للحصول على مستويات مقبولة من الرفاهية والسلطة في النظام الدولي، بالتالي، ما هي التهديدات التي يواجهها الأمن الاقتصادي الوطني؟

كما لا يمكن أن نعتبر الضغوطات القوية التي تواجهها الشركات متعددة الجنسيات وكذا الشركات الوطنية رهانات للأمن الاقتصادي الوطني، بالرغم من الأضرار التي تسبّبها للاقتصاد الوطني كاختلال ميزان المدفوعات، إلا أنها مخاطر عادية داخل السوق الرأسمالية، غير أن آثار هذه الاختلالات يمكن أن تشكّل تهديدا أمنيا بالنسبة للدول النامية.

الاقتصاد مكون رئيسي للقوة السياسية والعسكرية للدولة، لذا يشكّل ضعفه خطرا كبيرا عليها، حيث تقوم الدول بتخفيض ميزانيتها في بعض المجالات مثل الدفاع والأمن الداخلي، وبعض البرامج الاجتماعية والتجهيزات العمومية.

ترتبط إشكالية الأمن الاقتصادي الوطني بعدم وجود طريقة للتنبؤ بسلوكيات السوق (التنبؤات الاقتصادية هي اقتراحات تخضع لتحولات السوق، لذا فهي غير دقيقة وتكون معرضة للخطأ)، الأمر الذي يجعل من اعتماد الدولة لسياسات اقتصادية لعبة يرتبط مستقبلها بالسوق[53].

53 Pierre de Senarclens, La mondialisation. Théorie, enjeux et débats, Paris, Armand Colin, 4ème ed, 2005, p.109.

4- القطاع البيئي

يصنّف القطاع البيئي من بين المسائل الأكثر جدلا في السياسة العالمية المعاصرة، باعتبار أن تهديداته لا تخص دولة واحدة فقط، بل كل الدول بدون استثناء، لكن عادة ما يتم الخلط بين التهديدات الطبيعية والتهديدات البشرية على البيئة.

التهديدات الطبيعية هي أخطار متأصلة في بيولوجيا الأرض مثل الزلازل والفيضانات، كما أن وسائل تفاديها محدودة جدا، على سبيل المثال لا يمكن منع حدوث زلزال، بل يمكن تبني هندسة بنائية تحمي من الزلازل (antisismique Technique)، إلا أنها لا تمنع انهيار البنايات في حال وقوع زلازل عنيفة، ويمثل زلزال فوكوشيما في 11 مارس 2011 مثالا على ذلك. من الصعب تصنيف هذا النوع من التهديدات كرهانات للأمن الوطني بصفتها تهديدا للهيكل المؤسساتي أو للأساس المادي للدولة، لأنه حتى إذا هدّمت مدينة أو إقليم بكامله، إلا أنه يبقى ملكا للدولة. لكن في حال ما إذا تسبّب الزلزال في أضرار تكون نتيجة لسياسات تخطيط وبناء غير ملائمة، تكون الدولة هنا أمام مشكلة أمنية.

في خاتمة القول، التهديدات الطبيعية هي مسائل أمن وطني من الدرجة الثانية، فهي تؤثر في حياة بعض المواطنين أي سكان المنطقة التي عاشت الزلزال، لكن ليس لها تأثير على وجود الدولة.

كما يحتوي المجال البيئي على تهديدات بشرية ناتجة عن نشاطات الإنسان، فكل من انبعاث الغازات الدفيئة (gaz à effet de serre)، تآكل طبقة الأوزون وارتفاع مستوى مياه البحر، تمثل عواقب واضحة لنشاط الجنس البشري المكثّف والتي أصبحت تؤثر في الحياة اليومية للأفراد ونضرب المثل بدولة الشيلى فيما يخص مشكلة طبقة الأوزون. بالرغم من ذلك، لا تتعلق التهديدات البشرية بالأمن الوطني مباشرة، ولكنها تشكّل تهديدا للعالم ككل.[54]

يمكن للبيئة أن تصبح مسألة للأمن الوطني من الدرجة الأولى في الحالات الثلاث التالية:[55]

إذا كانت الدولة بحاجة ماسة إلى موارد طبيعية مثل المياه، تقوم باتخاذ تدابير عسكرية من أجل اكتساب هذا المورد أو من أجل الرقابة عليه حصريا.

في حال طوّرت مجموعة من الدول قدرات تكنولوجية تسمح لها بمعالجة المناخ، فهذا ما يولّد الشعور بالخطر عند باقي الدول.

54 Charles Philippe DAVID, op.cit, p.118.
55 Thierry Balzacq, op.cit.

في حال اندلاع حرب نووية، الأمر يؤثر على النظام الإيكولوجي ككل.

كخلاصة للمبحث، نعتبر أن كل ما تمت مناقشته على مستوى قطاعات الأمن ليس ثابتا، أي أن التهديدات الأمنية التي لاحظناها ليست ثابتة، فحاولنا تسليط الضوء على الديناميكيات الداخلية للقطاعات دون استخدام مفهوم "الاعتماد المتبادل" بينها، لكن إذا أضفنا هذا المتغير، سنلاحظ على سبيل المثال ارتفاعا للتهديدات الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية، إضافة إلى رابط أقوى بين القطاعين الاقتصادي والبيئي، بسبب زيادة وتعزيز كثافة التفاعل بينهما، كل هذا يبين درجة ارتباط الأمن الوطني بسياسات الاعتماد المتبادل.

اليوم، نجد، إضافة إلى الأمن الوطني كلا من الأمن البشري، الفردي والشامل، وبالتالي أصبحت هناك أربع صور للأمن تتصارع من أجل الحصول على الأولوية في جدول أعمال السياسيين.

		التهديدات	
		عنف مادي	عنف مادي و/أو غير عسكري
موضوع الأمن	الفرد	أمن فردي	أمن بشري
	الدولة	أمن وطني	أمن شامل

يمكن أن ندمج هذه التهديدات غير العسكرية في القطاعات الأمنية التالية: القطاع السياسي (ظاهرة الإرهاب)، القطاع الاقتصادي (الجريمة المنظمة) والقطاع الاجتماعي (الهجرة غير الشرعية)، هذا ما نحاول توظيفه ودراسته في الحوض الغربي للبحر الأبيض متوسط.

الفصل الثاني: التهديدات والرهانات الأمنية في إفريقيا

أفرزت التحولات البنيوية الكبرى في السياسة العالمية نمطا جديدا من التصورات والإدراكات حول الأمن والتهديد، من حيث المفهوم، المصدر والطبيعة، فعلى عكس التهديد الشيوعي الذي كان عسكريا بالدرجة الأولى، صار التهديد الجديد شاملا ومركبا.

تغيّر مضمون الأمن من الطابع العسكري التقليدي إلى الطابع الشامل المتعدد المضامين، والذي يشمل قطاعات: اقتصادية، سياسية واجتماعية. ويعكس هذا التغير تحول طبيعة التهديدات والمخاطر ضد أمن الدول، والتي ظهرت هي الأخرى بشكل جديد عابر للحدود والقارات، كالإرهاب، الهجرة غير الشرعية، وجرائم مختلفة كتجارة المخدرات، البشر والأسلحة غير المشروعة.

لقد تجلت إشكالية الأمن في منطقة المتوسط كحقيقة فرضت نفسها في هذه المرحلة، مع تنامي ظاهرة الإرهاب الدول، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، احتدام التنافس الأوروبي-الأمريكي على المنطقة المتوسطية وموجة الثورات الشعبية التي اجتاحت بعض دول العالم العربي منذ نهاية عام 2010. كل هذه المعطيات في ظل بيئة دولية متغيرة، جعلت من البعد الأمني يحتل الصدارة.

المبحث 1: الإرهاب وانعكاساته على الأمن في المنطقة

الإرهاب ظاهرة اجتماعية تمتد جذورها إلى تاريخ بعيد، أصبحت اليوم من أخطر التهديدات الأمنية التي يعرفها العالم بصفة عامة وحوض البحر الأبيض المتوسط بصفة خاصة.

ساعد على انتشار ظاهرة الإرهاب التطور الذي عرفته وسائل الإعلام والاتصال، كما ازدادت عنفا من خلال الوسائل التي يستخدمها.

الإرهاب العالمي تهديد مشترك لجميع دول حوض البحر الأبيض المتوسط، وخاصة المتوسط الغربي. ومع ذلك، يختلف معناه كثيرا من ضفة إلى أخرى، فهو مشكلة أمن داخلي بالنسبة لدول أوروبا الجنوبية، أما دول إفريقيا الشمالية فتعتبره عامل عدم استقرار للأنظمة، كما أن مظاهر أعمال العنف ليست موحدة، تختلف من ضفة إلى أخرى وحتى من دولة إلى أخرى في الضفة الجنوبية.

من ناحية أخرى، يتواجد الإرهاب في الضفة الجنوبية لبحر الأبيض المتوسط إلا أن نشاطه يهدد حتى الضفة الشمالية. في الواقع، إنه لا يستهدف فقط مصالح ومواطني دول الشمال كفرنسا وإسبانيا وإيطاليا في منطقة شمال إفريقيا بل يمثل تهديدا لكل الدول المتوسطية (بما فيها الشمالية) داخل أراضيها الوطنية.

المطلب 1: تعريف الإرهاب

لغة الإرهاب من الفعل الثلاثي رهب أي خاف، يلاحظ أن الكلمات ذات أصل الفعل الثلاثي (رهب) تتضمن الفزع والخوف.

أما اصطلاحا، تعني كلمة إرهاب في المعجم السياسي "محاولة نشر الفزع والذعر لأغراض سياسية"[56]

في الموسوعة السياسية هو "استعمال العنف غير القانوني أو التهديد به بأشكاله المختلفة، كالاغتيال والتشويه والتعذيب، والتخريب والنسف، بغية تحقيق هدف سياسي معين، مثل كسر روح المقاومة والالتزام عند الأفراد، وهدم المعنويات عند الهيئات والمؤسسات، كوسيلة من وسائل الحصول على المعلومات أو المال، وبشكل عام استخدام الاكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجهة الإرهابية"[57].

كما يعرف قاموس أكسفورد الإرهاب على أنه "استخدام العنف والتخويف بصفة خاصة لتحقيق أهداف سياسية"[58].

وفي موسوعة علم العلاقات الدولية عُرّ ف الإرهاب كما يلي: "النشاطات التي تقوم بها الدولة أو غير الدولة والتي يتم فيها استخدام العنف قصد تحقيق أهداف سياسية محددة". وقدمت الموسوعة السياسية والعسكرية التعريف التالي للإرهاب: "عمل عنيف يُعرّض الأرواح والممتلكات للخطر أو يهدد بتعريضها له، وهو موّ جه لأفراد أو مؤسسات أو مصالح تابعة لدولة ما، ويقوم به أفراد (أو جماعات) مستقلون أو مدعومون من دولة ما وقصد تحقيق أهداف سياسية"[59].

لكن ما هو الإرهاب؟ هل يجب تعريفه بواسطة التأثيرات المعنوية التي يسعى إلى تحقيقها بدلا من قوته التدميرية المادية: أي نشر شعور الرعب، إثارة وإشاعة مناخ توتر؟ أو تحديده كإزعاج "خطير للنظام العام"؟ أم هو الاستخدام غير المشروع للعنف السياسي، والذي يحول دون الاستخدامات المشروعة، مثل الحرب أو المحافظة على النظام العام؟

هل يمكن تعريفه من خلال عدد الضحايا غير المقاتلين (غالبا ما يكون معيار التعريفات الأمريكية)؟ أم من خلال اختياره للضحايا المدنيين غير المعنيين والذين يعينون في كثير من الأحيان عشوائيا؟

---

56 مجمع اللغة العربية، معجم الوسيط، الطبعة 5، (القاهرة: دار العمران،2011)، الجزء1، ص39.

57 عبد الناصر حريز، النظام السياسي الإرهابي الإسرائيلي. ط 1 (مصر، مكتبة دبولي، 1997)، ص25.

58 إدريس لكريني،"مكافحة الإرهاب الدولي: بين تحديات المخاطر الجماعية وواقع المقاربات الإنفرادية"، الحوار المتمدن، العدد 1555، 19-05-2006 (تاريخ الدخول 3 جوان 2015)، https://bit.ly/2xRatbF

59 أحمد فلاح العموش، أسباب انتشار ظاهرة الإرهاب. (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية،1999)، 69.

من هنا برز النقاش حول من هم الأبرياء، في الوقت الذي تقتل الحرب المدنيين الأبرياء أكثر من الجنود.

أم نعرفه من نوايا الأطراف التي قامت به؟ لكن النوايا ليست إجرامية فقط (يمكن أن تكون من أجل المصلحة أو المتعة في التدمير) فهي أيديولوجية.

هل الإرهاب هو الحرب، حرب العصابات أو تمرد الأقلية، الضعفاء أو الفقراء؟ لذلك سعى العلماء ورجال القانون (بما فيهم الامم المتحدة) للتوفيق بين العناصر القادرة على تمييز الإرهاب: [60]

من الجانب التنظيمي: الإرهاب هو مجموعة من الأشخاص المدربين والمتخصصين يقومون بأعمال التخريب والقمع.

من الجانب النفسي: هو حالة من الذعر أو الشلل يسعى إلى تحقيقها.

من الجانب الأخلاقي: ينعكس في عدد الضحايا، وطبيعة العمل الإرهابي الذي يتميز بالسرية والوحشية، ما يجعله أقرب إلى الجريمة.

بالنسبة لعلم الحرب: [61] الإرهاب مثل الحرب، يسعى من خلال استخدام العنف لثني إرادة الطرف الآخر الذي يعارضه.

من الجانب السياسي: من خلال مطالب الإرهاب نلاحظ خلافه مع النظام السياسي: شكل الحكومة، اعتماد قانون أو سحبه، التحالف مع كيان سياسي آخر أو إلغائه...

تبين المناظرات التي دامت سنوات في الأمم المتحدة وفي المفوضية الأوروبية بعد أحداث 11 سبتمبر أن أي محاولة لتعريف الإرهاب تواجهها اعتراضات، فهي تسعى للحد من المفهوم الذي سيشمل في نهاية المطاف كل أشكال العنف السياسي. بالتالي نجد فئة من المفكرين يرون أنه يجب استبعاد بعض مظاهر العنف السياسي من دائرة الإرهاب بسبب نواياها النبيلة مثل المقاومة والنضال ضد الاستعمار، مقاومة النظم غير الديمقراطية التي لا تترك مجالا لأي وسيلة بديلة للتعبير. بالنسبة للآخرين يمكن التمييز بين النضال البسيط (المظاهرات التي تتسبب في اشتباكات، احتلال أماكن العمل، وتدهور السلع..) والإرهاب من خلال الوسائل والطرق المستخدمة.

60 Jean-Claude ARCHAMBAULT, « Le terroriste: l'homme aux deux visages », Questions internationales, N°8 (juillet-août 2004): 46.

61 هو فرع من فروع نظرية العلاقات الدولية الذي يركز على فهم الصراع، أصله وطريقة تطوره.

إن استخدام مصطلح الإرهاب كان مبتذلا كثيرا، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، سواء من قبل وسائل الإعلام أو المسؤولين السياسيين، وحتى من قبل الباحثين، هذا الالتباس الدلالي (المقصود أحيانا) يؤدي إلى اعتقادات وتفسيرات خاطئة، واستقراؤه يجعله يفقد نطاقه. بالتالي أدى استخدام مفهوم الإرهاب لوصف الأفراد غير المرغوب فيهم، وهو ما أدى إلى إفراغ المفهوم من مضمونه: الجميع إرهابيون وبالتالي لا أحد إرهابي. من هنا نلاحظ أن استخدام مصطلح إرهاب يمكن أن يصف أفعال أو جماعات نخالفهم في الرأي والإتجاه، مثل "الإرهاب النقابي" و"إرهاب أرباب العمل" الذي يعارضه.

أساسا يجب التعامل مع الإرهاب كظاهرة إجرامية وليس سياسية (رغم أن الهدف الأخير سياسي). الإرهاب هو طريقة وإجراء للتصرف وليس سياسة، لكن يرى بعض المختصين أن الإرهاب فعل سياسي أو ديني[62].

بالتالي ما هي تعاريف الإرهاب؟

من خلال محاولة تعريفنا لمفهوم الإرهاب واطلاعنا على مختلف كتابات المختصين لاحظنا استحالة اتفاق الكتاب على تعريف جامع حتى أن البعض لم يجد تعريفا له.

من جهة أخرى، نلاحظ أنه تم تطوير تعاريف للإرهاب لكن في مجالين أساسيين: من جهة التعاريف "العلمية" الصادرة عن علماء السياسة، الاجتماع، التاريخ والفلاسفة، وفي المقابل نجد التعاريف القانونية التي تقدمها المنظمات الدولية (الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، منظمة الأمن والتعاون OSCE،...) أو الدول، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

1- التعاريف العلمية:

استخدم جان مارك بالونسي Jean Marc Balencie تحليلا وظيفيا لتعريف الإرهاب: "هو أسلوب تقليدي للكفاح في إطار علاقات لا متناظرة للقوة، إذ يسعى عدد قليل من الأفراد إلى تحقيق أكبر عدد ممكن من الخسائر البشرية، في ظل دعاية كبيرة من أجل توليد أقصى مشاعر الرعب والرهب بين الناجين/المشاهدين"[63].

62 Djallil Lounnas, «AQMI, une filiale d'al-Qaïda ou une organisation algérienne», Maghreb-Machrek, N°208 (Été 2011): 38.

63 Jean Marc Balancie, «Les mille et un visages du terrorisme contemporain», Questions Internationales, N°8 (Juillet-Aout 2004): 8.

يعرّ ف رايمون أرون Raymond Aron الإرهاب بقوله : "يسمى فعل عنيف إرهاب عندما تتجاوز أثاره النفسية بكثير الخسائر المادية البحتة"[64].

يقترح رونو موساي Renaud Mossay تجزئة مفهوم الإرهاب إلى خمسة محاور من أجل فهمه[65]:

يمكن تعريف الإرهاب من خلال الفعل ذاته.. من هنا تظهر لنا عدة إمكانيات وفرضيات، من جهة يمكن تحديد الأفعال التي يمكن أن تصنف كأعمال إرهابية ووضعها في قائمة، إلا أنه يجب تعديلها من خلال الأخذ بعين الاعتبار التطورات التكنولوجية. من جهة أخرى يمكن تعريف الفعل الإرهابي من خلال أثاره، وبالتالي يمكن اعتبار الفعل الإرهابي كل نشاط يترتب عنه انتشار العنف في مجتمع معين.

تتمثل المقاربة الثانية في التركيز على القائمين بالفعل، وهنا نجد وجهتي نظر متضاربتين: من جهة تعريف للإرهاب محدود بالأفراد والجماعات ويستثني الدول. من جهة أخرى هناك من يرى أن الدول يمكن أن توصف بالإرهابية في حالة ما كانت أعمالها تهدف إلى نشر الرعب والفزع في أوساط المجتمع. إلا أن الدول خاضعة لقواعد القانون الدولي، وفي حالة إضطهاد فئة معينة من السكان (مواطنون أو أجانب) تطبق عليها اتفاقيات جنيف ولاهاي، وهذا يعني أن مفهوم إرهاب الدولة موجود في القانون الدولي. لكن فيما يخص الأفراد يجب التفرقة بين العمل الإرهابي وأفعال حرب العصابات أو التمرد. لكن الاتجاه الشائع يتمثل في استخدام الدلالة السلبية لمفهوم الإرهاب من أجل طعن الجماعات الثورية والتحررية المدعمة من قبل الشعوب المضطهدة وذات الشرعية المكتسبة.

تعريف الإرهاب من خلال التركيز على أهداف العمل الإرهابي، وبالتالي يرتبط التعريف هنا بالانقسام الثنائي بين وجود أو عدم وجود هدف سياسي وراء أي عمل عنيف.

أما المقاربة الرابعة فتأخذ بعين الاعتبار في منظورها ضحية العمل الإرهابي وهنا تستخدم مصطلحات مثل: المدنيين أو الأبرياء، لكن يطلق على ضحايا العمل الإرهلبي في القانون الدولي "الأهداف التي ليست لها ميزة إستراتيجية فورية".

لكن يمكن أن تستهدف الأعمال الإرهابية مدنيين يشكلون أهدافا إستراتيجية من خلال النشاطات التي يقومون بها (رجال أعمال، مستشارون سياسيون،...). كما أن براءة الأفراد صعبة التحديد في

64 Gérard Challiand et Armand Blin, Histoire du terrorisme de l'Antiquité à Al-Quaida (Paris, Bayard, 2004), 98.
65 Jean Beaufrays, La démocratie après le 11 septembre (Bruxelle, Editions de l'ULG, 2003), 61.

حين أن براءة البعض تقاس من حيث ذاتية الآخرين. بالتالي يمكن للإرهابي أن يستهدف أفرادا ذوي مميزات إستراتيجية وفي نفس الوقت "أبرياء" بهدف الضغط على الحكومات. بالتالي المصلحة الإستراتيجية موجودة حتى ولو بطريقة غير مباشرة.

في الأخير، يمكن تعريف الإرهاب أيضا من خلال النتائج المترتبة عن الفعل، وبالتالي يعتبر كل فعل أو عمل تتجاوز أثاره ونتائجه النفسية (الرعب داخل المجتمع) النتائج والأثار المادية إرهابا.

أما تعاريف المفكرين العرب فنذكر منها ما يلي:

يعرف عبد العزيز سرحان الإرهاب بأنه "كل اعتداء على الأرواح أو الممتلكات أو الأموال العامة أو الخاصة، يقع بالمخالفة لأحكام القانون الدولي بمصادره المختلفة"[66].

ويعرّفه أحمد رفعت بأنه "استخدام طرق عنيفة موجهة إلى ضحية معينة بقصد إثارة حالة من الرعب والفزع لمجموعة من الأفراد البعيدين عن مسرح العمل الإرهابي"[67].

2- تعاريف النظام القانوني الدولي

يعكس تعريف الإرهاب على المستوى الدولي أو الوطني الطريقة التي تحاول من خلالها المجتمعات أن توازن العلاقة بين الحريات المدنية والحفاظ على النظام القائم، وبالتالي هي عملية دقيقة ومعقدة لأنها ذات طابع سياسي كما يلاحظ جيرار سوليي Gérard Soulier "القانون يقدم إجابة جزئية لمسألة الإرهاب، لكن هذا لا يعني أن الرد على مسألة الإرهاب تكون خالية من القانون: إذا كان الرد على اللاشرعية هو اللاشرعية يصبح القانون غير موجود لأي شخص"[68].

تعتبر الهجومات ضد الفريق الإسرائيلي أثناء الألعاب الأولمبية في ميونيخ سنة 1972 من بين العناصر الهامة التي جعلت الإرهاب الدولي يحتل الصدارة، والأهم من ذلك بروز ضرورة وجود آليات قانونية لمواجهته. ففي هذا التاريخ وبقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة تأسست لجنة لصياغة اتفاقية دولية حول الإرهاب لكنها تعرضت لمعارضة قوية بين الدول الغربية ودول العالم الثالث، دول عدم الانحياز والاتحاد السوفياتي. لقد كانت دول العالم الثالث تسعى لتفادي تسجيل الأعمال الناتجة عن محاربة الاستعمار وتلك التي تكون في إطار حق الشعوب في تقرير مصيرها ضمن الأعمال الإرهابية، لكنها لقيت معارضة شديدة من طرف الدول الغربية.

66 أدونيس العكرة، الإرهاب السياسي: بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية، (بيروت: دار الطليعة، 1993)، ص86.
67 غانم السيد عبد المطلب، "ندوة العنف والسياسة في الوطن العربي"، مجلة السياسة الدولية، (مركز الأهرام للدراسات السياسية واالسرتاتيجية، مصر، العدد90، أكتوبر 1987)، ص249.
68 Gérard Soulier, « Comment combattre la terrorisme », Manière de voir, (Décembre 2001): 23.

بغض النظر عن هذه الاختلافات، حققت منظمة الأمم المتحدة الإنجازات التالية:

الاتفاقية الدولية لسنة 1997 من أجل قمع الهجومات الإرهابية بالقنابل

الاتفاقية الدولية لسنة 1999 من أجل قمع تمويل الإرهاب

وبالتالي نلاحظ الصعوبات في وضع اتفاقية تُعرّف بوضوح ما هو الإرهاب، ومن أجل تدارك ذلك عيّن الأمين العام للأمم المتحدة سنة 2003 مجموعة مكونة من 16 شخصا ذوي كفاءة ومستوى عاليين، من أجل تقدير التهديدات على الأمن والسلم في القرن الـ21. توصلت هذه المجموعة إلى قرار تطرقت من خلاله إلى تعريف الإرهاب كما يلي: "كل فعل إلى جانب الأعمال المحددة في المعاهدات السارية المفعول حول مختلف جوانب الإرهاب (اتفاقيات جنيف...) يرُتكب قصد إلحاق الضرر أو وفاة أو إصابات جسدية خطيرة في صفوف المدنيين أو العناصر غير المحاربة، يهدف من خلاله إلى ترويع السكان أو إرغام حكومة أو منظمة دولية على القيام بفعل أو الامتناع عنه"[69].

إلا أن هذا التعريف لا يشكل قاعدة للقانون الدولي، فغياب الإجماع يشكل ثغرة هامة في إطار التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب، وقد أشار الكتاب أمثال رادفيد روزي Ruzié Radvid إلى السهولة التي تميّز الطريقة التي تدخل من خلالها المنظمات الإرهابية العابرة للدول في الثغرات القانونية القائمة بين الدول[70].

3- المساهمات الجماعية في تعريف الإرهاب

تعرّف الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب 22 أفريل 1998 في المادة 1 البند 2 الإرهاب على أنه "كل فعل من أفعال العنف والتهديد به أيا كانت بواعثه أو أغراضه يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإذائهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الإستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر"[71].

كما ورد في المادة 2 من الاتفاقية "...لا تعد جريمة إرهابية حالات كفاح الشعوب ضد الاحتلال الأجنبي والعدوان بمختلف الوسائل، بما في ذلك الكفاح المسلح من أجل تحرير أراضيها والحصول

69 Rapport du groupe de haut niveau sur les menaces, les défis et le changement, « Un monde plus sur: nôtre affaire à tous », A/59/565*, (Novembre 2004), https://bit.ly/2xP6n3Y

70 Radvid Ruzié, « A propos d'une définition du terrorisme », Desinfos, le 11 décembre 2004, https://bit.ly/39TjNJC

71 جامعة الدول العربية، "الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب"، (القاهرة، 22 أفريل 1998)، https://bit.ly/2x7mFoK

على حق تقرير مصيرها واستقلالها، وبما يحافظ على الوحدة الترابية لكل بلد عربي، وذلك كله وفقا لمبادئ ومقاصد ميثاق وقرارات الأمم المتحدة"[72].

بالتالي، وعلى غرار التعاريف الأخرى المقدمة تميز هذه الاتفاقية بين الإرهاب والكفاح المسلح ضد الاحتلال الأجنبي وفق المواثيق الدولية.

من جهتة يُعرّف الاتحاد الأوروبي الإرهاب في المادة 1 من قرار المجلس الأوروبي ليوم 13 جوان 2012 المتعلق بمحاربة الإرهاب كما يلي: " تتخذ مل الدول الأعضاء في الاتحاد الإجراءات اللازمة ليعتبر كجرائم إرهابية كل فعل متعمد، بحكم طبيعته أو السياق الذي يظهر فيه، يلحق أضرارا خطيرة لدولة أو منظمة دولية، لتحقيق الأهداف التالية: تخويف المجتمع بجدية، إجبار حكومة أو منظمة دولية على القيام بفعل ما أو الامتناع عن القيام به، زعزعة استقرار أو تدمير الهياكل الأساسية السياسية، الدستورية، الاقتصادية أو الاجتماعية لدولة أو منظمة دولية"[73].

من خلال ما سبق يمكن تعريف الإرهاب **بأنه استعمال منظم للعنف بشتى مظاهره المادية والمعنوية بشكل يثير الرعب والخوف ويخلف خسائر مادية وبشرية، بغية تحقيق أهداف سياسية أو شخصية، بالشكل الذي يتنافى مع قواعد القانون الدولي والداخلي.**

المطلب 2: تطور الإرهاب في المغرب العربي

لقد مرت ظاهرة الإرهاب في المغرب العربي بتطورات ومراحل تاريخية بداية من نشأة الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA) في الجزائر، ثم انتقالها إلى الجماعة السلفية للدعوة والقتال (GSPC)، ثم تحولت إلى تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي (AQMI) التي وحّدت الجماعات التي تصف نفسها بالجهادية في المغرب العربي ومنطقة الساحل.

- **تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي: AQMI**

يعتبر تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي من أهم الجماعات التي تصف نفسها بالجهادية في إفريقيا الشمالية، ظهر في أوائل عام 2007، تعود جذوره للجماعة السلفية للدعوة والقتال(GSPC) الجزائرية التي تكونت سنة 1998 والتي بدورها ناتجة عن انقسام الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA) التي تشكلت في أوائل التسعينات من القرن الماضي.

72 المرجع السابق.

73 LE CONSEIL DE L'UNION EUROPÉENNE, « DÉCISION-CADRE DU CONSEIL du 13 juin 2002 relative à la lutte contre le terrorisme», 2002/475/JAI, (2002), 04, https://bit.ly/2Rf8kgU

ففي الثمانينات من القرن العشرين هاجر عدد من الجزائريين إلى باكستان من أجل محاربة النظام السوفياتي المتواجد في أفغانستان، وبالتالي تدربوا وفق الإيديولوجية "الجهادية"[74] وحسب الطرق الأفغانية. بعد تفكك الاتحاد السوفياتي رجع هؤلاء الجزائريين إلى وطنهم، حيث لقبوا بـ"الجزائريين الأفغان".

في ديسمبر 1991 ألغيت الانتخابات التي أدت إلى فوز حزب الجبهة الإسلامية للإنقذ (FIS)، مما أدى إلى تجمع الجزائريين الأفغان وإنشاء الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA) في أكتوبر 1992 "من أجل محاربة النظام والجيش الجزائري".

لقد استمرت الجماعة الإسلامية المسلحة في الوجود مدة 6 سنوات، لكن بسبب العديد منالنزاعات والحروب الداخلية المتعلقة بالجماعة انقسمت هذه الأخيرة في سبتمبر 1998 على يد حسان حطاب (قائد الجماعة الإسلامية المسلحة) والذي قام بإنشاء الجماعة السلفية للدعوة والقتال (GSPC).

تمثلت إستراتيجية حسن حطاب في جعل الجماعة السلفية للدعوة والقتال (GSPC) أهم جماعة إرهابية في منطقة شمال إفريقيا عن طريق استقطاب كل الأعضاء الذين خاب ظنهم من الجماعة الإسلامية المسلحة،(GIA) وبالتالي قام بجذب نبيل صحراوي إلى منظمته والذي أصبح على رأسها في أوت 2003، إضافة إلى عبد المالك دروكدال، كما دمج في المنظمة جماعات تابعة للجماعة الإسلامية المسلحة (GIA) مثل الفرع الصحراوي لـ(GIA).[75]

بعد اغتيال نبيل صحراوي في جوان 2004 في اشتباكات مع الجيش الشعبي الوطني الجزائري أصبح عبد المالك دروكدل أمير الجماعة السلفية للدعوة والقتال (GSPC) ولقب بأبو مصعب عبد الودود الذي بواسطته دخلت (GSPC) في إستراتيجية التوسع نحو الخارج.

ففي المرحلة الأولى كان هناك تقارب مع شبكات القاعدة في العراق التي يقودها أبو مصعب الزرقاوي، وهذا ما سمح لـ(GSPC) بارسال "جهاديين" لمحاربة الولايات المتحدة الأمريكية في العراق واكتساب عناصرها خبرة في القتال. يعتبر هذا التقارب الخطوة الأولى في تدويل الجماعة السلفية للدعوة والقتال (GSPC)،وفي نفس الوقت قامت بوضع خطة لإنشاء فيديرالية للجماعات السلفية الجهوية في حركة واحدة. أما المرحلة الثانية فبدأت في سبتمبر 2006، حين انضمت

74 القضية الجهادية هي حركة جهادية مناهضة للمفهوم الحديث للدولة الأمة وتقاليدها المحلية والوطنية، هذه الحركة هي هوية سياسية منشقة لها العديد من الشبكات.

Philippe Rekacewicz, « Affaissement des Etats, diffusion du djihadisme », Le Monde diplomatique, (1 Octobre 2013): 5.

75 Compagnie Méditerranéenne d'Analyse et d'Intelligence Stratégique, « Al Qaida au Maghreb Islamique: histoire, réseaux et structure », (Octobre 2013), 08, https://bit.ly/2JFPMCj

الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى تنظيم القاعدة، إذ جاء في بيان لعبد المالك دروكدال في 13 سبتمبر 2006 أن من أسماهم الجهاديين الجزائريين قرروا مبايعة الشيخ أسامة بن لادن (5 سنوات بعد هجومات 11 سبتمبر 2001).

لقد حافظت الجماعة السلفية للدعوة والقتال خلال هذه الفترة على علاقة حساسة مع تنظيم القاعدة، لكن في نهاية المطاف تم دمجها مع تنظيم القاعدة، مكوّ نة بذلك تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي AQMI في 24 جانفي 2007، كما بقي دروكدال يحافظ على مكانه بصفته الرقم الأول في هذا التنظيم الجديد الذي يهدف إلى إقامة إمارة كبرى في المغرب العربي تمتد من المغرب إلى ليبيا. وهذا ما أدى بها إلى تدويل أعمالها تدريجيا والتي كانت مبدئيا محصورة في الجزائر، كما أن اسم القاعدة سمح لدروكدال بتوحيد الجماعات الجهادية الموجودة في المغرب العربي ومنطقة الساحل[76].

هذه المعطيات الجديدة أدت من جهة إلى تركيز AQMI بشكل أساسي على الأنظمة السياسية في شمال إفريقيا، حيث تنتقد بلا هوادة وبتكرار "وكلاءها"، ومن ناحية أخرى تدّعي أنها تنفذ نشاطاتها من أجل مصلحة مجتمعات دول المغرب العربي التي تشكل مرجعيتها، بالتالي تأمل الحصول على دعمها. لكن في جانفي 2009، أعلن التنظيم ضرورة كسر وزعزعة "أسس التحالف الشيطاني، المتألف من اليهود والنصارى والمرتدين"[77]، الشيء الذي يعكس الإيديولوجية المعادية للكفار والغرب. هذا التوجه له آثار واضحة فهو يستهدف المواطنين الأجانب والمصالح الأجنبية (الأوروبية والأمريكية والإسرائيلية) في البحر الأبيض المتوسط، ونذكر على سبيل المثال رهائن عين أميناس في جانفي 2013.

76 Roudani Cherkaoui, « Le spectre d'une tempête terroriste plane sur la Maghreb », sahel-intelligence, juillet 2010, « accessed February 4, 2019 », https://bit.ly/2UNyyJG

77 Fernando Reinares, « Méditerranée occidentale et terrorisme mondial: quels défis ? Quelles réponses ? », AFKAR/IDEES, (Automne 2009): 17.

أهم الأحداث المرتبطة بتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي

الحدث	التاريخ
إنشاء الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA)	أكتوبر 1992
تكوين الجماعة السلفية للدعوة والقتال GSPC	سبتمبر 1998
تعويض حسان حطاب بنبيل صحراوي	أوت 2003
تعيين عبد المالك دروكدال على رأس GSPC مكان نبيل صحراوي المقضي عليه	جوان 2004
إعلان عبد المالك دروكدال الولاء لأسامة بن لادن	13 سبتمبر 2006
تغيير تسمية GSPC إلى AQMI	24 جانفي 2007
أولى عمليات AQMI في الجزائر التي استهدفت مكتب رئيس الحكومة ومقر الشرطة بالعاصمة	11 أفريل 2007
اختطاف إسبانيين في موريتانيا من قبل عناصر AQMI	29 نوفمبر2009
إعدام الرهينة الفرنسية Michel Germaneau الذي اختُطف في 24 أفريل 2010	24 جويلية 2010
اختطاف فرنسيين في شمال مالي من قبل عناصر AQMI	24 نوفمبر 2011
هجومات عين أميناس من قبل جماعة قادها مختار بلمختار أمير AQMI	16 جانفي 2013
مقتل أبو زيد عضو أساسي في AQMI، في شمال المالي أثناء عملية Serval	فيفري 2013

المصدر: من إعداد الباحثة

هدف AQMI الرئيسي المزعوم هو إقامة دولة إسلامية في المغرب العربي من المغرب الى ليبيا مرورا بصحراء الساحل، من خلال تمديد الحرب المقدسة (الجهاد) في هذه المنطقة. ولتحقيق هدفها نظمت AQMI هذه المنطقة الشاسعة وقسمتها إلى عدة أقاليم وكل إقليم ينقسم إلى كتائب يوّجه كل واحدة منها أمير، نذكر منها الأكثر نشاطا[78]:

78 Olivia Cahusac et Martin de Maupeou, « Une nouvelle approche du terrorisme », Les notes stratégiques, Paris, (Mai 2013): 12.

كتيبة الفرقان: مسؤولة عن المنطقة الموريتانية القريبة من الحدود مع مالي، تتكون أساسا من مقاتلين موريتانيين وماليين.

كتيبة طارق بن زياد أو الفاتحين: تعتبر الكتيبة الأكثر راديكالية، وقد تورطت في العديد من عمليات القتل والاختطاف.

كتيبة الأنصار: هي الكتيبة الوحيدة التي يقودها "جهادي" ليس جزائريا وهو عبد الكريم أبو طالب، هذا الأخير من طوارق مالي، وهو عضو في عائلة زعيم أنصار الشريعة المذكورة سابقا. تنشط هذه الكتيبة في شمال مالي والنيجر وتتكون من الطوارق من النيجر ومالي.

تمكنت AQMI من الحصول على موارد مالية هامة قاربت 70 مليون دولار جراء الفدية التي كانت تفرضها على الدول التي تنتمي إليها الرهائن[79]، كما ساهمت الأزمة الليبية في تداول الأسلحة التي انتشرت إثرها وأدت إلى تدفق كبير للسلاح ووصوله إلى يد هذه التنظيمات الإرهابية.

يعتبر المغرب العربي بوابة إفريقيا الغربية أين تثبتت القواعد الإرهابية حول طرقات القوافل القديمة بين موريتانيا ومالي والنيجر وتشاد، وهي المنطقة التي تعتبر مركزا للتهريب بجميع أنواعه ومركزا للهجرة غير الشرعية.

تعرف منطقة الساحل انتشار الظاهرة الإرهابية بشكل كبير، بحيث تعددت التيارات الإرهابية، بالإضافة إلى بعض الحركات المتطرفة التي لها نفس التوجهات وهي موجودة في دول الجوار ومن أهم هذه التيارات:

يعتبر المغرب أول مصدر للمقاتلين الأجانب في العراق منذ بداية الحرب سنة 2003، ومن بين الجماعات المتطرفة في المغرب نذكر الجماعة الإسلامية المغربية المقاتلة (GICM) التي استغلت التفاوت الاجتماعي الذي يميّز المجتمع المغربي ووجدت في الأحياء القصديرية الموجودة في المدن المغربية مصدرا للحصول على "الاستشهاديين"[80].

لا يوجد تاريخ معروف لتأسيس الجماعة الإسلامية المغربية المقاتلة (GICM) لكن يربطه الخبراء ببداية التسعينات من القرن الماضي بعد رجوع المجاهدين "الأفغان" إلى المغرب كما تقوم هي

79 Jean François Croustillière, « Questions de sécurité en Méditerranée », Confluence Méditerranée, N°67, (Automne 2008): 36.

80 محمد مقدم، الأفغان الجزائريون.. من الجماعة إلى القاعدة، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر، الاتصال والتوزيع، 2002)، ص74.

الأخرى على الإيديولوجية السلفية الجهادية التي تحث على الكفاح المسلح لتحقيق الأهداف السياسية المشتركة المتمثلة في تأسيس دولة إسلامية، لذلك تستهدف النظام المغربي "العدو"[81].

بالنسبة لتونس هناك القليل من الحركات الإسلامية المقاتلة، نظرا للوعي الأمني فيها، وبالتالي ينحصر نشاطها مع الجزائر، ومن أقدم هذه المجموعات الجماعة الإسلامية التونسية المقاتلة (GICT) التي أسسها طارق معروفي في التسعينيات من القرن الماضي، بهدف محاربة خضوع الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي للغرب.[82]

عكس ذلك، تعرف ليبيا وجود عدة مجموعات متطرفة مرتبطة بالقاعدة مثل الجماعة الليبية المقاتلة التي تلقب بـأنصار الشريعة، والتي تأثرت كثيرا بالجماعة الإسلامية المسلحة (GIA) في الجزائر، وتأسست سنة 1995 من قبل المقاتلين المحيطين ببن لادن، لكن نظرا للمواجهة الشديدة التي قوبلت بها من السلطات الليبية في فترة القذافي انتقلت قيادتها إلى أفغانستان سنة 1996. لكن مع سقوط نظام القذافي استأنفت نشاطها.

فيما يتعلق بموريتانيا نجحت الجماعة السلفية للدعوة والقتال GSPC التي تحولت إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في 2007 - في زرع خلايا نشطة من "الجهاديين" في موريتانيا، ومن أهم العمليات التي جرت في المنطقة الهجوم على المشاركين في سباق دكار للسيارات سنة 1999، والهجوم على مقهى قرب السفارة الإسرائيلية بنواقشط في مارس 2008، وتنفيذ تفجير انتحاري في سبتمبر 2009 استهدف السفارة الفرنسية بنواقشط.[83]

المطلب 3: تأثير الثورات العربية على الإرهاب في المنطقة

لقد سمحت الثورات العربية للجماعات الإرهابية المحلية بالحصول على تأثير إيديولوجي أكبر وكذلك زيادة قوتها المادية، كما سمحت لتنظيم القاعدة أن يعيد تموضعه في القارة الإفريقية.

إن انتكاسات تنظيم القاعدة في القارة الأسياوية (الحرب في أفغانستان) وانهيار الأمن الليبي عوامل تفضي إلى مركزية جديدة لتنظيم القاعدة في المغرب العربي، منطقة الساحل وغرب إفريقيا بواسطة امتداد الفكر الجهادي في القارة من جهة، وعن طريق تغيير الأماكن التي كانت ترتكز فيها شبكات القاعدة في إفريقيا (كما هو موضح في الخريطة)، من جهة أخرى.

---

81 الجزيرة، "القاعدة في بلاد المغرب اللإسلامي"، الجزيرة نت، 21 جويليا 2012، (تاريخ الدخول: 07 أفريل 2017)، https://bit.ly/2JHvMzf

82 Jean Pierre Filiu, « Al-Qaida au sud de la méditerranée », PAPERSIEMed, Institut européen de la Méditerranée, (Janvier 2008), 13, https://bit.ly/2XfZiEf

83 Moussa Ould Hamed, « Menace terroriste en Mauritanie: un cas d'école », L'Année du Maghreb, n° IV, (2008): 337, https://bit.ly/2wl4ADb

مراكز شبكات القاعدة في إفريقيا الشمالية

المصدر: Laurence Aida Ammour, « Nouveaux défis sécuritaires en Afrique du Nord », GCSP Policy Paper, Centre Politique de Sécurité, Genève, No 2012/04, (2012) : 3, https://bit.ly/34hZWlQ

من بين نتائج الحرب في ليبيا انتشار الأسلحة بأعداد كبيرة في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل بسبب سهولة إختراق دول المنطقة، الأمر الذي أصبح يشكل تهديدا جديدا في الضفة الجنوبية للمتوسط الغربي، وحسب مركز The International Action Network on Small Arms (IANSA) هناك حوالي 125 ألف مدني ليبي مسلح. كما أن العديد من الترسانات الليبية غير مراقبة يمكن لأي طرف الوصول إليها: بنادق الكلاشنيكوف الهجومية، الصواريخ والألغام والقذائف، الأسلحة الكيميائية، صواريخ أرض جو SAM 7 التي تمتلك منها ليبيا 20 ألف وحدة، صواريخ SA-24 الروسية وهي من أحدث جيل الصواريخ الطائرة القادرة على إسقاط الطائرات المقاتلة.[84] أخيرا على المستوى الإقليمي، نلاحظ توسيع مجالات الضعف وانتشار بؤر التوتر وعدم الاستقرار في الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، سواء من قبل المعارضة السياسية التي أخذت شكل الانتفاضات الشعبية أو عن طريق الزيادة في الأنشطة الإجرامية وتدعيم قوة

84 Laurence Aida Ammour, « Nouveaux défis sécuritaires en Afrique du Nord », GCSP Policy Paper, Centre Politique de Sécurité, Genève, No 2012/04, (2012):3, https://bit.ly/34hZWlQ

الشبكات الإرهابية. ومع تراكم التهديدات المتعددة الجوانب، نضيف هشاشة الاقتصاديات الذي يعتبر عاملا للتدهور الأمني وتمديد التحولات السياسية إلى أجل غير مسمّى.[85]

بعض الأحداث الناتجة عن انتشار أسلحة الترسانة الليبية

الحدث	المكان	التاريخ
حجز 640 كيلوغرام من المتفجرات والصواعق	الحدود النيجيرية الليبية	12 جوان 2011
اختفاء 500 صاروخ موجه قادر على إسقاط طائرة على علو 11 ألف قدم خلال عملية نهب ترسانة	ليبيا	18 سبتمبر 2011
اشتباكات بين الجيش التونسي ومجموعة مسلحة مجهولة الهوية	بئر زنيقرة، تونس 20 كيلومتر من الحدود الجزائرية	21 سبتمبر 2011
اكتشاف المتمردين ترسانات من الأسلحة الكيميائية	الجفرة، ليبيا	22 سبتمبر 2011
اشتباك بين الجنود التونسيين وأعضاء شبكة الاتجار بالأسلحة (20 شخص)	بئر علي قرب صفاقس تونس	09 فيفري 2012
اكتشاف الجيش الجزائري مخبأ للصواريخ الليبية، 15 صاروخ من نوع SA-24، 28 صاروخ من نوع SA- 7 وذخيرة مدفونة في الصحراء	عين أميناس، الجزائر 50 كيلومتر من الحدود الليبية	20 فيفري 2012
حجز الجمارك التونسية لـ80 طنا من نترات الأمونيوم في شاحنتين قادمتين من ليبيا	رأس الجدير، المعبر الحدودي تونس	21 فيفري 2012
تفكيك خلية مرتبطة بتنظيم القاعدة كانت تخطط لإقامة إمارة إسلامية في تونس (اعتقال 12 شخص)	تونس	أفريل 2012

المصدر: من إعداد الباحثة

85 Christophe Boisbouvier, « Terrorisme: la poudrière libyenne », Jeune Afrique, 11/03/2013, https://bit.ly/2USvxrz

المطلب 4: التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الكبرى وحوض بحيرة تشاد (بوكو حرام وداعش)

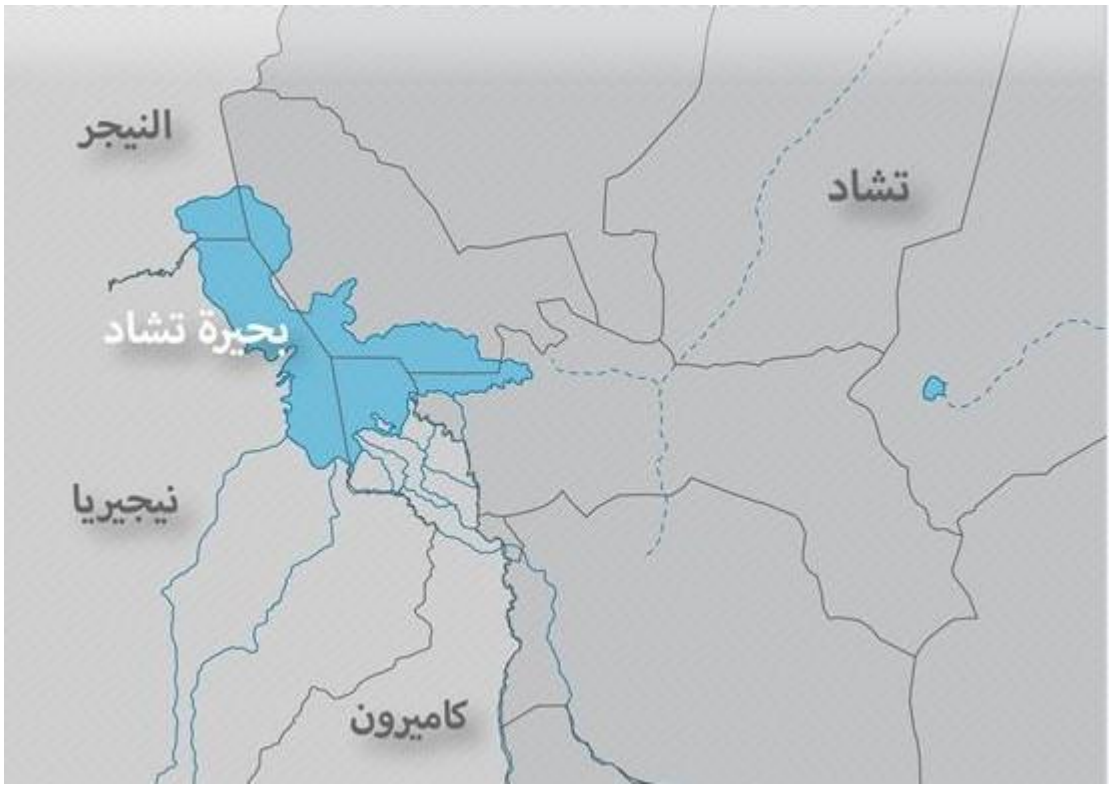

جاءت منطقة الساحل الكبرى وحوض بحيرة تشاد ضمن أهم بؤر للصراع سيشهدها العالم في عام 2017 في تقرير لمجلة الفورين بوليسي Foreign Policy وذلك على خلفية تسبب النزاعات المتداخلة- بين الحركات الجهادية والشبكات الإجرامية مع ضعف الحكومات في مواجهتها –عن معاناة إنسانية أسفرت عن تهجير حوالي 4.2 مليون مواطن ومن جانب آخر شهد عام 2016 المنطقة هجمات قاتلة في غرب النيجر وبوركينا فاسو وساحل العاج.

وبالرغم من خطر وتهديد بوكو حرام في منطقة الساحل وبحيرة تشاد بأكملها، إلأ انه وفقاً للإحصائيات فإن أغلب الخسائر التي تسببت بها تتركز في نيجيريا، وبالرغم من جهود حكومة الرئيس محمد بخاري حتى الآن في نيجريا، إلا ان هذه الجهود لم تقضِ على بوكو حرام بالكامل.

بوكوحرام

تتشكل نيجيريا من 350 عرقا وأكثر من 250 لغة وما يزيد عن 150 ديانة، يشكل فيها المسلمون 60 بالمئة من تعداد سكانها البالغ عددهم أكثر من 130 مليون نسمة، وهم يمثلون الأغلبية المطلقة في 19 ولاية في الشمال النيجيري من أصل 36 ولاية تتألف منها الدولة الاتحادية النيجيرية.

في نهاية القرن العشرين صدر القانون الفدرالي ومنه بدأت بعض الولايات الشمالية المسلمة تسير نحو أسلمة القوانين، ونجحت "بوكو حرام" من استغلال الفقر والبطالة والأمية ففي 2009 ظهرت "بوكو حرام" كجماعة إرهابية في شمال نيجيريا.

وتعود النشأة إلى أبو بكر لاوان مؤسس جماعة "أهل السنة والهجرة" أو جماعة الشباب "منظمة الشباب المسلم" في مادوجيري بولاية بورنو وهي جماعة شكلها مجموعة من الطلاب تخلوا عن الدراسة، وكانت حركة دعوية.

تعني كلمة "بوكو حرام" بلغة الهاوسا "تحريم التعليم الغربي"، وبالتالي تعتبر هذه الجماعة كل ما هو غربي منافيا للإسلام جملة وتفصيلا ومرفوضا، وترى في النفوذ الغربي في المجتمعات الإسلامية أصل الضعف الديني لدى هذه المجتمعات، مما جعلها تصدر إعلانًا تعتبر فيه النظام المصرفي التقليدي والضرائب والقوانين والمؤسسات الغربية والتعليم الغربي، كلها أمورا كافرة يجب على المسلمين تجنبها، كما أنها لا تؤمن إلا بالتعليم الذي يشبه نظام "الملالي" والحلقات الدينية .

أما مهمتها الأيديولوجية فهي السعي لقلب نظام الدولة العلمانية في نيجيريا، وفرض التطبيق الصارم لتعاليم الشريعة الإسلامية في البلاد، وبالتالي يكون "أفضل ما يمكن للمسلم المتدين القيام به هو "الهجرة" من هذا المجتمع المفلس أخلاقيا إلى مكان منعزل وإقامة مجتمع مثالي خال من الفساد السياسي والفراغ الروحي، وهو ما يعني أن من لم ينضموا لهذه الجماعة يُعتبرون كفارا (ينكرون الحقيقة) أو فساقًا.

لذلك لا تختلط "بوكو حرام" كثيرا بالمجتمعات الموجودة فيها، وتفضل الانعزالية بصفة عامة، وبشكل عام فإن "فكر" جماعة "بوكو حرام" هو فكر تكفيري، حيث يؤدي أتباعها الصلاة في مساجد منفصلة، ويطلقون اللحى ويضعون على رءوسهم أغطية حمراء أو سوداء.. واستطاع البعد العرقي أن يلعب دورا كبيرا في تنامي حجم تنظيم "بوكو حرام"، حيث تتشكل نيجيريا من قبيلتين كبيرتين، هما "الهاوسا" في شمال البلاد، وأغلبهم مسلمون، وقبيلة "الإيبو"، وغالبيتهم من المسيحيين، وكثيرا ما تحدث اشتباكات دينية وعرقية بين القبيلتين.

ومع انتشار الفقر بين المواطنين وضعف الأداء الحكومي الرقابي، توسعت عقيدتهم حول "الجهاد"، لتأسيس دولة إسلامية في نيجيريا حتى وإن تطلب ذلك القوة المسلحة، والدعوة إلى التطبيق الفوري للشريعة الإسلامية في جميع الولايات النيجيرية، وليس تطبيق الشريعة في الـولايات الاثنتي عشرة الشمالية، لتفتتي الجماعة بعدم جواز العمل في الأجهزة الأمنية والحكومية التابعة للدولة.

وتغير مسار "بوكو حرام" التنظيمي بعد أن تولى محمد يوسف زعامتها في 2002، وكان القائد العام لها، وفي أعقاب وفاة يوسف في 2009، أصبح أبو بكر شيكاو زعيم الحركة وتجلّت زعامته في تغيير هيكلها التنظيمي إذ اعتمد أسلوب القيادة والسيطرة الفضفاضة، التي تسمح للتابعين لجماعته بالعمل بشكل مستقل، فهي الآن تعمل فيما يشبه الخلايا والوحدات المترابطة التي تأخذ توجيهاتها عمومًا من قائد واحد، ليرأس مجلس الشورى، والذي سمح بالهجمات المتزايدة من قبل الخلايا المختلفة للجماعة.

وبحلول عام 2013، صنَّفت الولايات المتحدة بوكو حرام جماعة إرهابية بسبب تدميرها عشرات السجون، ومئات مراكز الشرطة، وقتلها الآلاف من الأشخاص. واشتهرت بوكو حرام آنذاك باختطاف الفتيات، وتجنيدهن، وإجبارهن على تنفيذ عمليات انتحارية في الأسواق وبين الحشود لقتل أكبر عدد ممكن.

حتى ذلك الوقت لم تُعرف الحركة عالميا رغم دمويتها بسبب وقوعها في جزء منسي من العالم، بيد أنها نالت شهرة واسعة في إبريل/نيسان 2014 عقب اختطافها 276 طالبة من إحدى المدارس في ولاية برنو كن يتلقّين تعليما حديثا، وقالت الحركة إنها ستعاملهن باعتبارهن إماء وغنائم حرب. وبحسب تقديرات "اليونيسيف"، تسبَّبت بوكو حرام حتى عام 2015 في إغلاق أكثر من ألف مدرسة، وأجبرت مليون شخص على ترك المدارس، كما تسبَّب تمرُّدها المسلح في مقتل نحو 17 ألفا، وتشريد مليونَيْ شخص.

جاء التحوُّل الكبير في مسيرة بوكو حرام في مارس 2015 بعد إعلانها البيعة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وتغيير اسمها ليصبح "ولاية غرب أفريقية". وقد عيَّن التنظيم بعد عام واحد أبو مصعب البرناوي أميرا جديدا للحركة -أُطيح به في انقلاب داخلي أبيض عام 2019- الذي وعد بعدم مهاجمة الأسواق والمساجد التي يرتادها المسلمون في شمال نيجيريا. حفَّز انضواء بوكو حرام، أخطر تنظيم إرهابي في أفريقيا الآن، تحت لواء داعش، مع سيطرته الفعلية على عدة مدن في الشمال الشرقي، تشكيل تحالف إقليمي مُكوَّن من قوات الجيش النيجيري ومتطوعين وقوات من التشاد والكاميرون لشن حرب نظامية استخدمت فيها الطائرات، وتمكَّن التحالف أثناءها من استعادة أربع مدن، بينما ظل التنظيم يسيطر على أربع من أصل عشر مناطق في شمال ولاية بورنو قُرب بحيرة تشاد.

بعد مرور عقدين على تأسيس بوكو حرام، وعقد على حربها المُتطرِّفة باسم الإسلام، أصبح التنظيم أكثر فتكا وقوة وأفضل تسليحا، بل وأعلن في عام 2019 حصوله على طائرت مُسيّرة ليست في

حوزة الجيش النيجيري نفسه؛ ما دفع نيجيريا لطلب مساعدة الولايات المتحدة في نشر طائراتها المُسيّرة هناك. ورغم أن الرئيس الحالي لنيجيريا، الجنرال محمد بخاري، وصل إلى سدة الحكم عام 2015 استنادا إلى برنامج انتخابي تعهَّد بهزيمة التنظيم في غضون عامين، فإن قواته لم تستطع اقتحام مدن الريف في الشمال الشرقي، حيث تتمركز بوكو حرام وتستمر عملياتها للاختطاف بدأب دون رادع. لا تتوفر بيانات رسمية حول أعداد المقاتلين في صفوف الحركة، ولم تُقدِّم الحكومة من جانبها أي تنازلات ناجحة للتفاوض مع الحركة، والوصول معها إلى صيغة تفاوض لترك السلاح، وهي مؤشرات تقودنا إلى دلالة واحدة وهي أن سيطرة بوكو حرام على شمال نيجيريا سوف تستمر لفترة طويلة قادمة.

تنظيم «داعش» ولاية غرب أفريقيا

نافس الفرع الغرب إفريقي لداعش جماعة بوكو حرام وهي أقوى الجماعات المتطرفة في المنطقة وأكثرها دموية، لينهي أزيد من عقد من سطوة التنظيم النيجيري الذي خسر كثيرا من المناطق الإستراتيجية.

وشكل تنامي قوة تنظيم الدولة الإسلامية-ولاية غرب إفريقيا منعطفا حساما في ضخم صراع على النفوذ مع تنظيمات جهادية أخرى في المنطقة أبرزها تنظيم بوكو حرام النيجيري.

وتسيطر جماعتان جهاديتان متنافستان على أجزاء كبيرة من منطقة بحيرة تشاد في نزاع مستمر متواصل منذ نحو 12 عاما، إلا أن تنظيم الدولة الإسلامية-ولاية غرب إفريقيا بات الأقوى.

وتزايدت حدة الخصومة مع حركة بوكو حرام الإسلامية منذ عدة سنوات وساهمت في إضعاف الطرفين، لكن يبدو أن فرع داعش في غرب إفريقيا الذي صار الجماعة المهيمنة، يسيطر بوضوح وبشكل واسع على المنطقة.

وأعدم تنظيم الدولة الإسلامية-ولاية غرب إفريقيا عشرة من قادة بوكو حرام في حين انضم ثلاثون من الأعضاء البارزين في هذه الجماعة الأخيرة إليه وفق مصادر قريبة من الاستخبارات وسكان في المنطقة.

وتفيد مصادر أمنية بأن التنظيم عين قائدا على غابة سامبيسا هو أبومصعب البرناوي نجل مؤسس بوكو حرام محمد يوسف، الذي سبق واختاره تنظيم الدولة الإسلامية في 2016 لقيادة الحركة الجهادية في المنطقة.

ويثير تعاظم نفوذ التنظيم وإعادة هيكلته قلقا كبيرا لأن هذا الأمر يعني أن تنظيم الدولة الإسلامية- ولاية غرب إفريقيا، بات يسيطر على أجزاء أكبر من المنطقة ولديه المزيد من الرجال والسلاح.

وخلافا لجماعة بوكو حرام التي لم تكن تتردد في قتل المدنيين الذين لا ينخرطون في صفوفها بشن هجمات أو ارتكاب مجازر فظيعة، يُفضل تنظيم الدولة الإسلامية- ولاية غرب إفريقيا كسب ثقة أبناء المنطقة وضمان موارد مالية بشكل منظم.

وفي منطقة بحيرة تشاد، وجه التنظيم رسالة رحب فيها بالسكان في دولة "الخلافة" التي أعلنها، وفق ما قال صائد سمك في بلدة باغا الواقعة على ضفة بحيرة تشاد.

وأكد المقاتلون كذلك أنهم يريدون "التخلص من بوكو حرام للتفرغ بعدها للجنود النيجيريين" بحسب الصياد الذي أوضح أنهم "لا يريدون القتال على جبهتين في وقت واحد."

وإلى جانب غابة سامبيسا، لجماعة بوكو حرام معاقل كبيرة على جانبي الحدود بين الكاميرون وخصوصا في غووزا وبولكا وفي جبال ماندارا، ومع النيجر أيضا.

وقال إيفان سان-بيار الذي يدير مركز "مودرن سيكيوريتي كونسالتنغ غروب" الاستشاري للتحاليل الأمنية "في حال نجح تنظيم الدولة الإسلامية-ولاية غرب إفريقيا في استقطاب عناصر بوكو حرام ومواردها فمن شأن ذلك تعزيز ثقله وقدرته على التوسع."

ويمكن للجهاديين أن يعززوا عزلة مايدوغوري عاصمة ولاية بورنو التي لا تزال بمنأى نسبيا وإلى حيث لجأ أكثر من مليون مدني وزيادة الضغوط على الجيش المتواجد في الأساس في "ثكنات محصنة" ويعتمد كثيرا على الضربات الجوية.

وعلى الضفة الأخرى تنشط جماعة إسلامية صغيرة غينية في الكونغو الديمقراطية ويعتقد أنها مقربة من تنظيم الدولة الإسلامية وأنها تلقت دعما منه في هجمات دموية.

على العكس من جماعة بوكوحرام، انتهج تنظيم داعش سياسة "استمالة العقول والقلوب" التي ساهمت في الحفاظ على نقاط تمركز ونطاق انتشار تنظيم داعش في منطقة الساحل، بل وسحب البساط من تحت أقدام التنظيمات الإرهابية المنافسة مثلما هو الحال مع جماعة بوكوحرام، عبر توظيف البيئة الأمنية والسياسية والاقتصادية التي ترسخ من حالة السخط الشعبي من الحكومات، إلى جانب حرص التنظيم على تقديم الخدمات الأساسية للسكان القاطنين في مناطق نفوذه، لذا حرص مقاتلو ولاية داعش في غرب أفريقيا على توجيه رسائل إلى السكان بأنهم طالما يقومون بتنفيذ تعليمات التنظيم ويدفعون ما يسمى بـ"الخوة" فإنهم لن يتعرضوا لإجراءات عقابية، وهو ما

يبدو أنه ساعده على استقطاب مقاتلين جُدد لصفوفه، وضخ مزيد من الموارد المالية التي تساعده على مواصلة نشاطه.

ترتيباً على ما سبق، خاض تنظيم داعش معارك دامية ضد معاقل الجماعة على الحدود مع الكاميرون والنيجر، خلال الفترة الماضية، مما يُشير إلى اتساع نطاق نفوذه في منطقة الساحل، ويُعطي انطباعاً بأن المكاسب التي تحققت في أفريقيا قد عوضت بعض خسائر تنظيم داعش الرئيسي في الشرق الأوسط، وهو ما يفتح له المجال للتنسيق والتعاون مع غيره من التنظيمات الإرهابية، كما يفرض مزيداً من الضغوط الأمنية على الجيش النيجيري وغيره من الجيوش النظامية في تشاد والنيجر والكاميرون ومالي، لاسيما في ظل ما تواجهه بلدان منطقة الساحل من تحديات أمنية وسياسية.

ومع ذلك، تتوقع اتجاهات عديدة أن يكون لأنشطة تنظيم داعش في المنطقة سقف محدود سوف يحرص على عدم تخطي، حتى لا يوفر حافزاً قوياً لدى الجيوش للتصدي له واستعادة المناطق التي سيطر عليها كما هو الحال مع هجمات بوكو حرام في عام 2015، وحتى يتمكن من الحفاظ على مكاسبه الميدانية، وحتى لا يثير استعداء التنظيمات الإرهابية المنافسة له في المنطقة، مما يفتح أمامه جبهات قتالية جديدة تعمل على تشتيت مقاتليه.

المبحث 2: الجريمة المنظمة وتأثيرها على أمن المنطقة

نشأت الجريمة المنظّمة منذ قرونٍ بعيدةٍ، مع نشأة المافيا الإيطالية، ولكن هذه الأخيرة ظّلت تباشر نشاطاتها على نطاقٍ محلي، إلى أن اكتسبت طابعاً دولياً في أواخر القرن العشرين، ومع بداية القرن الحادي والعشرين احتلت هذه الجريمة مكان الصدارة بين المشكلات الأمنية الأكثر خطورةً في العالم، وذلك نتيجةً للمتغيرات الكبيرة التي أفرزتها الظروف والمعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي من أبرزها النمو الشامل والمتسارع للنشاطات التجارية والمالية والاقتصادية، وما صاحبها من تطورٍ هائلٍ في وسائل الاتصالات وعولمة النظم الاقتصادية التي أسهمت في تجاوز الحدود الوطنية بين الدول، ولاسيما المجال المصرفي وتداول الأموال، فضلاً عن انهيار سلطة الدولة أو ضعفها في بعض الدول.

لقد شهدت الجريمة المنظمة تطورا ملحوظا في الآونة الأخيرة، خاصة في منطقة المتوسط الغربي وبالأخص في ضفته الجنوبية كما أنها ارتبطت بالهجمات الإرهابية لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، واستغلت التنظيمات الإجرامية الانفتاح الاقتصادي لتحقيق أهدافها.

المطلب 1: مفهوم الجريمة المنظمة

لم يحظ أي تعريفٍ للجريمة المنظّمة بالإجماع، ويرجع ذلك إلى عدة اعتباراتٍ أهمها:

حداثة مصطلح الجريمة المنظّمة، ووجود خلافاتٍ وصعوباتٍ عمليةٍ حول صياغة تعريفٍ عالمي لها، نظراً إلى اختلاف الأنظمة القانونية من دولةٍ إلى أخرى، لذلك كثرت تعريفات الجريمة المنظمة، ومن هذه التعريفات:

تعريف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظّمة عبر الحدود الوطنية: تتضمن نشاطاً إجرامياً معّقداً وعلى نطاقٍ واسعواسعٍ، تنّفذه مجموعة من الأشخاص على درجةٍ من التنظيم، وتهدف إلى تحقيق الثراء للمشتركين فيها على حساب المجتمع وأفراده، وهي غالباً ما تتم عن طريق الإهمال التام للقانون، وتتضمن جرائم تهدد الأشخاص، وتكون مرتبطةً في بعض الأحيان بالفساد السياسي.[86]

كما عرّ فتها جماعة العمل متعددة التخصصات حول الجريمة المنظمة للاتحاد الأوروبي سنة 1993 بأنها "جماعة مشكلة من أكثر من شخصين تمارس مشروعا إجراميا، ينطوي على ارتكاب

86 الأمم المتحدة، "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنّظمة عبر الحدود الوطنية"، (نيويورك، 2004)، 05، https://bit.ly/2R1TzxX

جرائم جسيمة لمدة طويلة أو غير محددة، ويكون لكل عضو مهمة محددة في إطار التنظيم الإجرامي الذي يهدف إلى السطو وتحقيق الأرباح".[87]

تعرفها المادة 1 من الفصل 1 للاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية بأنها "كل جريمة ذات طابع عابر للحدود الوطنية وتضطلع بتنفيذها أو الاشتراك فيها أو التخطيط لها أو تمويلها أو الشروع فيها..."[88].

كما عرّفها الأنتربول في الندوة الأولى التي عقدها حول الإجرام المنظم بفرنسا في ماي 1988 بكونها "أي جماعة من الأشخاص تقوم بحكم تشكيلها بارتكاب أفعال غير مشروعة بصفة مستمرة، وتهدف أساسا إلى تحقيق الربح دون التقيّد بالحدود الوطنية"[89].

حسب تعريف هدى حامد قشقوش فإن الجريمة المنظّمة هي: مؤسسة إجرامية ذات تنظيمٍ هيكلي متدرجٍ، تمارس نشاطات غير مشروعة، بهدف تحقيق أرباحٍ ماليةٍ، مستخدمةً الطرائق المتاحة كّلها لتمويل مشروعها الإجرامي وتحقيق هذا الهدف، وذلك في سريةٍ تامةٍ لتأمين وحماية أعضائها.[90]

يعرّ فها يونس زكور: "كل فعل غير قانوني يرتكب من طرف جماعة إجرامية تتكون من شخصين أو أكثر، وهي ذات تنظيم محكم ومتدرج، تتمتع بصفة الإستمرارية، ويعمل أعضاؤها وفق تنظيم داخلي يحدد دور كل منهم بما يكفل طاعتهم لأوامر رؤساهم، ويكون الغرض من هذا الفعل في غالب الأحيان الحصول على الربح، وتستخدم الجماعة الإجرامية التهديد أو العنف أو الرشوة لتحقيق أهدافها، ويمكن أن يمتد نشاطها عبر عدة دول"[91].

ومن الواجب الإشارة إلى أن تعريف الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية ينبغي أن يكون متوازناً، فيجب ألاّ يكون التعريف ضيقاً فيؤدي إلى عدم فعالية مكافحة الإجرام المنظم، ولا أن يكون واسعاً حّتّى لا يؤدي إلى المساس بالحريات والحقوق الفردية.

خصائص الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وسماتها:

87 عباسي محمد الحبيب، الجريمة المنظمة العابرة للحدود،(أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، 2017)، ص32.
88 الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية ، القاهرة، 21 ديسمبر 2010، https://bit.ly/3aBbaEn
89 بولعراس بوعلام، الجريمة المنظمة: الوجه الاخر للإرهاب الدولي. مجلة الجيش، (المركز الوطني للمنشورات العسكرية، الجزائر، العدد 471، أكتوبر 2002)، ص7.
90 هدى حامد قشقوش، الجريمة المنّظّمة، ط 2، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 2006)، ص18.
91 يونس زكور، "الإرهاب والإجرام المنظم، أية علاقة؟"، الحوار المتمدن، العدد 1811، 30 جانفي 2007. https://bit.ly/2UPt3dd

انطلاقاً من التعريفات الواردة أعلاه، فإنّه يمكن تحديد أهم خصائص وسمات هذا النوع من الجريمة بالآتي:

1. التنظيم والبناء الهيكلي المتدرج:

يعد التنظيم الدقيق من أهم خصائص الجريمة المنظمة، فلابد من وجود نظامٍ يبين آلية العمل في المنظّمة الإجرامية، ويقوم بتقسيم الأدوار بين الأعضاء، وتحديد علاقة بعضهم ببعضٍ من جهةٍ وعلاقتهم بالمنظّمة الإجرامية من جهةٍ أخرى، وتجدر الإشارة إلى أن المنظمات الإجرامية ليست كلّها على الدرجة ذاتها فيما يتعلق بالتنظيم والهيكل، إذ تتنوع هذه المنظمات من جماعاتٍ تعتمد على هيكلٍ متدرجٍ يقوم على أساس العلاقات شبه العائلية إلى شبكاتٍ معّقدةٍ وعلى درجةٍ عاليةٍ من التنظيم[92] .

يقوم التنظيم في المنظّمة الإجرامية على أساس المستويات المتدرجة الواضحة التي تتصف بالثبات والاستمرارية والإحكام والتدرج الهرمي، ففي قاع الهرم يقع الجنود الذين يتم تجنيدهم وفقاً لطقوسٍ خاصةٍ، ثم رؤساء الفرق، ثم مجموعة المستشارين، ثم نواب الرئيس، وأخيراً على قمة الهرم رئيس التنظيم الإجرامي أو الزعيم الذي يحتفظ بالسلطة المطلقة على جميع الأعضاء في المنظّمة، ويسهم هذا الهيكل المتدرج في إخفاء شخصية رؤساء المنظمات، الذين لا يمكن بسهولة ربطهم بالنشاطات الإجرامية التي قام بها الجنود، كما أّنه لا يمكن القبض عليهم متلبسين[93].

2. التخطيط الجماعي:

يتعين أن يكون السلوك الإجرامي المكون للجريمة المنظمة وليد تخطيطٍ دقيقدقيقٍ، فالتخطيط هو عنصر مهم وحيوي لتحقيق أهداف الجماعات الإجرامية المنظمة، ودليلٌ على أن أعضاء هذه الجماعات لا يرتكبون جرائمهم مصادفة أو نتيجة انفعالٍ شخصي أو ردة فعلٍ على ظروفٍ معينةٍ أو بشكلٍ عشوائي أو بصورةٍ منفردةٍ، لأن عمل هذه الجماعات يتصّف بالمستوى العالي من الدّقة والانضباط في التخطيط والتنسيق والتنفيذ، حتّى تضمن نجاح أعمالها واستمرارها[94].

---

92 عبد الفتاح الصيفي، الجريمة المنّظّمة: التعريف والأنماط والاتجاهات . (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999)، ص 30

93 الدكتور أحمد فاروق زاهر، الجريمة المنظّمة: ماهيتها، خصائصها، أركانها. (الرياض: مركز الدراسات والبحوث في أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2007)، ص14.

94 كوركيس يوسف داود، الجريمة المنظّمة،(الأردن: الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع.2001)، ص38.

ويتطلّب التخطيط لارتكاب الجرائم المنظمة قدراً كبيراً من الذكاء والخبرة، حيث تستعين المنظمات الإجرامية بأشخاصٍ من ذوي الكفاءات العالية في مختلف المجالات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية، وبخبراء في مجال الحاسوب والهندسة والأسلحة.

إن عصابات الجريمة المنظّمة تنتهج التخطيط المتقن قبل القيام بالجرائم، لهذا يعد التخطيط صفةً مميزةً من صفات الجريمة المنظّمة.

3. الاستمرارية:

يقُصد بالاستمرارية: امتداد حياة المنظّمة واستمرارها في تحقيق أهدافها بصرف النظر عن انتهاء حياة أو عضوية أي فردٍ فيها، ومن ثم فإن هناك من يحلّ محلّ الأعضاء الذين يقُتلون أو يسُجنون أو يخرجون من التنظيم لأي ظرفٍ، وأياً كانت مستوياتهم، دون أن يؤّثر ذلك في التنظيم أو يعني انتهاء التنظيم أو انهياره.

يترتب على خاصية الاستمرارية في ممارسة النشاط الإجرامي أثر مهم يتمّثل في أن غياب أي عضوٍ من أعضاء المنظمة الإجرامية لا يؤثّر في بقائها وممارسة مختلف نشاطاتها الإجرامية.95

4. النطاق العابر للحدود الوطنية:

أسهم وجود التطور التقني في وسائل الاتصالات المختلفة، وتطور وسائل النقل، والاتجاه العالمي لفتح الحدود بين الدول، وانتشار الأسواق العالمية، في سهولة تنّقل الناس والبضائع والخدمات بين الدول، وهو ما ساعد بدوره على توسيع نشاطات أعضاء المنظمات الإجرامية من الجريمة المنظمة المحلية إلى الجريمة المنظّمة العابرة للحدودالوطنية[96] .

حددت اتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية عام 2000 الحالات التي تكون فيها الجريمة عابرةً للحدود الوطنية فيما يأتي: [97]

أ - إذا ارتكب الجرم في أكثر من دولةٍ واحدةٍ،

ب - إذا ارتكب في دولةٍ واحدةٍ ولكن جرى جانب كبير من الإعداد والتخطيط له أو توجيهه والإشراف عليه في دولةٍ أخرى،

---

95 الدكتور زاهر، الجريمة المنظّمة ، ص16.

96 قشقوش، الجريمة المنّظّمة، ص24.

97 الأمم المتحدة، "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنّظّمة عبر الحدود الوطنية"،(نيويورك، 2004)، https://bit.ly/2R1TzxX

ج- إذا ارتكب في دولةٍ واحدةٍ، ولكن اشتركت في ارتكابه جماعة إجرامية منظّمة تمارس نشاطات إجراميةً في أكثر من دولةٍ واحدةٍ،

د- إذا ارتكب الجرم في دولةٍ واحدةٍ ولكن كانت له آثار شديدُة في دولةٍ أخرى وبناء عليه، فإن الجريمة المنظّمة لا تكون جريمةً منظمةً عابرةً للحدود الوطنية في حال ارتكاب الجرم داخل دولةٍ واحدةٍ، وكان أعضاء الجماعة الإجرامية من مواطني تلك الدولة وكان الضحايا جميعهم من مواطني تلك الدولة، وكانت الآثار الناتجة عن الجرم محصورةً في تلك الدولة.

5- استخدام الوسائل غير المشروعة :

لا يمكن للجريمة المنظّمة تحقيق أهدافها وجني الأرباح الطائلة إلا باعتماد وسائل غير مشروعةٍ كالعنف والفساد والتهديد والابتزاز والرشوة والإيذاء والخطف.[98]

تعد الرشوة من أهم الأساليب التي تلجأ إليها المنظمات الإجرامية، حيث تسمح لها بالسيطرة على المشروعات والمؤسسات الاقتصادية والمالية، والتسّلل إلى المؤسسات السياسية والإدارية والقضائية، من أجل ضمان أن يتعاون العاملون فيها معهم في تحقيق أهدافهم، ولحمايتهم من المساءلة القانونية.[99]

إن استخدام العنف أمر معتاد في ارتكاب الجرائم المنظمة، مثل السطو المسّلح والقتل والاغتصاب والتهديد والاغتيال، فبواسطته تتمكّن المنظمات الإجرامية من أن تفرض سيطرتها ونفوذها، وتحّقق "مناعتها" من رقابة الأجهزة القانونية.

وقد يباشر العنف في مواجهة السكّان بهدف تخويفهم وإحباط أي محاولةٍ لمقاومة النظام الذي تفرضه المنظّمة عليهم، أو قد يمارس في مواجهة الدولة بهدف إضعاف هيكل الشرطة والقضاء والسلطات العامة فيها.

6- تهدف إلى الربح وجني الأموال:

تتميز الجريمة المنظّمة عن غيرها من الجرائم السياسية التي لا تهدف إلى تحقيق الربح المادي، وأشهر صور هذه الجرائم هي جريمة الإرهاب التي لا تدخل في إطار الجرائم المنظمة، لأن أهدافها ليست بالضرورة اقتصادية، ولكنّها في المقام الأول تأخذ طابعاً سياسياً، ولكن هذا لا يعني أّنه ليس هناك تداخلٌ بين هاتين الصورتين، فالإرهاب يمكن أن يشكّل إحدى الوسائل التي تستخدمها الجريمة

98 كوركيس ، الجريمة المنظّمة ، ص40.
99 عبد الفتاح الصيفي، الجريمة المنظّمة، ص26.

المنظّمة للوصول إلى أهدافها.[100] إن الكسب المادي الهائل وغير المشروع أهم أهداف مرتكبي الجريمة المنظمة، ولذلك فإن المنظمات الإجرامية تلجأ إلى الانغماس في الأعمال الشرعية، وتستخدم النشاطات القانونية بهدف تغطية الأعمال غير القانونية التي تقوم بها، لأن الأرباح الضخمة المتحصلة من نشاطاتها غير المشروعة لا تكون قابلةً للاستخدام ما دامت علاقتها بمصدرها غير المشروع مازالت قائمةً، ولهذا فإنّها تقوم بغسيل الأموال غير الشرعية أو المسروقة، كالأرباح الناتجة عن مبيعات المخدرات، التي يمكن أن تُغسل كأرباحٍ شرعيةٍ من خلال نشاطاتٍ غير إجرامية.

المطلب 2: أشكال ومظاهر الجريمة المنظمة في شمال إفريقيا

حسب مكتب الأمم المتحدة لمكافحة تجارة المخدرات والجريمة قُدرت عائدات الجريمة المنظمة، مثل تجارة المخدرات وتجارة السلاح غير القانونية وتهريب المهاجرين، بـ870 مليار دولار أمريكي فى عام 2012. وهو ما يعادل الرقم 1.5 فى المائة من الانتاج الاقتصادي السنوي العالمي، وفقا لما ذكره المكتب فى دراسة نُشرت فى إطار حملة وعي عالمية بشأن مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للقوميات.[101] وتأخذ الجريمة المنظمة في منطقة المتوسط الغربي أشكالا مختلفة من أهمها:

1- تجارة المخدرات:

وفقا لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة تجارة المخدرات والجريمة، فإن الأعمال الأكثر ربحا بالنسبة للمجرمين هي تجارة المخدرات والتزوير. وقد عرفت منطقة المتوسط الغربي في السنوات الأخيرة تنامي هذه الظاهرة بكل أنواعها وأشكالها، والتي تعرف تطورا سريعا، خاصة بعد تحول المنطقة إلى مكان عبور للمخدرات الصلبة مثل الهيروين والكوكايين والكراك من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا، عبر إفريقيا الغربية ثم الساحل الإفريقي ثم عبر دول المغرب العربي[102].

من جهة أخرى، تعتبر الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط منتجة للمخدرات، إذ يحتل المغرب المكانة الأولى عالميا (منذ 12 سنة على التوالي) في إنتاج وتوزيع القنب وراتنج القنب حسب تقرير مكتب الأمم المتحدة لمكافحة تجارة المخدرات والجريمة (ONUDEC) لسنة 2013، حيث قدر الإنتاج السنوي للقنب أو "الكيف" في المغرب بـ38 ألف طن و760 طن من راتنج القنب في نفس السنة، ويضيف نفس التقرير أن ما يزيد عن 82 بالمائة من إجمالي المخدرات التي ضبطتها

100 الدكتور زاهر، الجريمة المنّظّمة ، ص20.
101 "واقع الجريمة المنظمة في المغرب العربي"، يومية الشعب الجزائرية، 17/07/2012.
102 زغدار عبد الحق، "واقع وأفاق التعاون الأمني في المتوسط في مجال مكافحة المخدرات"، مجلة المفكر، (جامعة بسكرة، العدد8، 2012)، ص 255.

سلطات الجمارك في جميع أنحاء العالم مصدرها المغرب. يقدر الانتاج المغربي من القنب الهنِدِي بحوالي40.000 طن، فضلاً عن كون المغرب يظل معبراً رئيسيا لمهربي أنواع المخدرات الأخرى لموقعه الجغرافي القريب من أوروبا، كما بلغت مبيعات المخدرات المغربية 214 مليون دولار للمنتجين المغاربة الذي يقدر عددهم بحوالي 800 ألف منتج.

تقول دراسة أعدها "وولفرام لاشير" من مركز "كارنيجي" Carnegie Endowment for International Peace للشرق الأوسط بعنوان "الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء" نشرت أواخر سنة 2012:

تنبع أهمية النشاط الإجرامي المنظم في المنطقة من أن ثمّة قلّة من الأنشطة البديلة التي تحقق أرباحاً وثراءً سريعاً مماثلاً. وهذا ينطبق خصوصاً على ثلاث مهمّات توسّعت بشكل ملحوظ منذ العام 2003 تقريباً: تهريب صمغ الحشيش المغربي، وتهريب الكوكايين، وعمليات الاختطاف للحصول على فدية. وقد حوّل الأفراد والشبكات الضالعة في هذه الأنشطة ثرواتهم إلى نفوذ سياسي وقوة عسكرية. ووضعت التجارة في السلع المهرّبة المشروعة، والتي تطوّرت في جميع أنحاء المنطقة في العقود السابقة، الركيزة المؤسّسية لتطوير هذه الأنشطة ذات الربحية العالية"[103].

نظرا للموقع الإستراتيجي الذي تتمتع به دول المغرب العربي الذي يجعلها ممرا هاما لعبور المخدرات المنتجة في المغرب، إضافة إلى شساعة الحدود البرية والحجم الكبير للمبادلات مع أوروبا خاصة بالبحر عن طريق إسبانيا، فإن ذلك يفسر ارتفاع عدد عمليات حجز القنب في دول الضفة الشمالية: 400 عملية حجز في إسبانيا مقابل 100 عملية حجز في فرنسا و22 عملية في إيطاليا في عام 2012. وفيما يتعلق بعمليات حجز راتنج القنب في نفس السنة: إسبانيا 356 عملية، البرتغال 15 عملية، فرنسا 100 عملية وإيطاليا 20 عملية.[104]

فيما يتعلق بدول الضفة الجنوبية: في الجزائر تمت مصادرة 762 470 186 كلغ من راتنج القنب خلال الأحد عشر شهرا الأولى من عام 2013، مقابل 921.387 130 كلغ لنفس الفترة من عام 2012 أي بزيادة قدرها 42.43 من الكمية السابقة حسب الوكالة الوطنية لمحاربة المخدرات، مصدرها المغرب، "فضلا عن 72 بالمائة من المضبوطات في العالم"[105].

103 Office des Nations Unies contre la drogue et le crime, « Rapport de l'ONUDEC sur la drogue 2013 », F. 12.XI.1, (Vienne, 2012), https://bit.ly/3aSx5XQ

104 Christophe CHAMPIN, "DROGUES, MAFIAS ET TRAFICS", Politique Internationale, n°139 (Printemps 2013), https://bit.ly/2RkTBRr

105 « L'Algérie une déstination incortounable pour le trafic de drogue », Algérie Focus, 22/12/2013, https://bit.ly/34h6W2F

وفقا للاحصاءات التي سجلت من قبل أجهزة الأمن التونسية إلى غاية شهر ماي 2013، تم اعتقال 2154 شخص في حيازة المخدرات (بين التجار والمستهلكين) وحجز ما يقرب من 1200 كلغ من المخدرات وتسجيل 512 قضية تتعلق بالمخدرات في المحاكم.[106] تعتبر تونس بلد عبور حيث أن 80 بالمائة من الكميات المتسللة، موجهة لإعادة التصدير. مع العلم أن القاعدة المشتركة في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات تعتمد مبدأ أن مقابل كل كيلوغرام محجوز هناك من 8 إلى 10 كيلوغرامات أفلتت من قبضة الأجهزة المعنية.

تعود الزيادة الكبيرة في تهريب المخدرات إلى ظاهرة التهريب بين تونس والجزائر وليبيا بعد الأزمة الليبية وظهور أنواع جديدة من طرق تهريب المخدرات وتسويقها.

أصبحت موريتانيا، في وقت قياسي، مركزا لتهريب المخدرات في منطقة الساحل والصحراء، فهي نقطة عبور هامة لتزويد أسواق الشرق الأوسط وأوروبا، ويجب تذكر أنه تمت مصادرة 360 كلغ من الكوكايين في مطار نواذيبو في ماي 2007 و830 كلغ أخرى في نواكشوط في شهر أوت في العام نفسه.[107]

يتم نقل الكوكايين وراتنج القنب من السواحل الموريتانية إلى أوروبا أولا عبر شمال مالي والجزائر والمغرب وليبيا. القنب الذي يأتي من الجزائر والصحراء الغربية يصل إلى وموريتانيا عن طريق البر أو الزوارق، ثم يتم نقله إلى أقصى شمال مالي أو مدينة تمبكتو من نواكشوط.

يتم الاتجار بالحشيش إلى شمال مالي من قبل شبكات موريتانية، مغربية وصحراوية.

في شمال مالي، يتابع العملية تجار ماليون رفقة عرب يتمتعون بعلاقات أسرية وقبلية مع موريتانيا والنيجر، يحملون البضائع إلى شمال النيجر وجنوب الجزائر ونحو الوجهة الليبية. يتم تسليم المخدرات في وقت لاحق في أوروبا عبر البلقان ومصر وإسرائيل، أو إلى دول الخليج عبر تشاد والسودان.[108]

لكن منذ اندلاع النزاع في شمال مالي في أوائل عام 2012 تراجع الاتجار بالمخدرات في الساحل الإفريقي والصحراء بسبب الانخفاض العام من الأنشطة غير المشروعة في إفريقيا التي تعتمد بشكل كبير على نقاط الممرات الساحلية.

106 « Drogue en Tunisie: un fléau marginalisé », Tuniscop, 26/07/2013, https://bit.ly/2V7okm8
107 « La Mauritanie, "une plaque tournante du trafic de drogue" dans le Sahel », Al Akhbar Info, mardi 19 février 2013, https://bit.ly/2UPFYMf
108 Observatoire européen des drogues et des toxicomanies, « Rapport européen sur les drogues », (2012), https://bit.ly/2JMsSJt

في المقابل، سجلت صادرات القنب من موريتانيا إلى ليبيا ومصر ودول الخليج زيادة كبيرة والدليل على ذلك مصادرة طنين من الحشيش قرب بلدة نواذيبو في شمال موريتانيا في جانفي 2012 و3.6 طن في شرق موريتانيا في ماي 2012. إلا أن عدم الاستقرار في ليبيا شجع المتاجرين، إذ أصبحت طرابلس في قلب هذه الحركة حيث تم ضبط أربعة أطنان من القنب أيضا في ليبيا في ماي 2012.

لم يعد يخفى على أحد الآن أن تجارة المخدرات بدول الضفة الجنوبية ارتبطت ارتباطاوثيقا بالفساد الإداري، علما أنه في أواسط التسعينات من القرن الماضي، اتهم المرصد الأوروبي للتهريب والتجارة الدولية للمخدرات، المغرب بضلوع شخصيات نافذة في السلطة، في تسهيل تهريب المخدرات نحو أوروبا وهذا ما تبين كلما أقدم القيّمون على الأمور على تفكيك شبكة من الشبكات[109].

الاتجار غير المشروع بالمخدرات ليس السبب الرئيسي في عدم استقرار الدول لكنه نتيجة لعدم الاستقرار الموجود مسبقا. ينشأ من هذه التجارة غير المشروعة نظام يتغذى منها هذا هو سبب صعوبة التمييز بين الأسباب والنتائج. نناقش هنا الضرر الناجم عن الاتجار بالمخدرات:

عادة ما تستخدم المخدرات لتمويل الجماعات والأعمال الإرهابية، فالأموال التي يتم الحصول عليها من خلال الأنشطة غير المشروعة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ومنطقة الساحل والمغرب العربي تستخدم جزئيا في ما يسمى بالجهاد العالمي لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

هياكل الجريمة المنظمة لا تملك جنسية معينة، إذ يمكن أن يستقر مواطنو دول أمريكا الجنوبية على ساحل إفريقيا ويمكن للرعايا الأفارقة السفر عبر العالم لتوزيع الأحمال، كما أن للمواطنين الأوروبيين اتصال مع المهربين الإفريقيين.

تضعف الجريمة المنظمة الهياكل الحكومية، وبالتالي تصبح الدول التي تمسها هشة. على الرغم من أن هذه الفكرة قابلة للنقاش، كما أن هناك انتقاد لمؤشر الدول الفاشلة الذي تضعه مؤسسة السياسة الخارجية Foreing Policy إلا أنه يعطي فكرة عن نقاط قوة أو ضعف الدول، وتعتبر الدول

109 إدريس ولد القابلة، "مكافحة الاتجار في المخدرات"، الحوار المتمدن، العدد 2626، 24/04/2009، https://bit.ly/2UND0YC

الفاشلة أو الدول الضعيفة أحد التهديدات في إستراتيجيات الأمن القومي لكثير من البلدان فنجد موريتانيا تحتل المرتبة 31 عالميا في ترتيب عام 2018.[110]

الضرر الذي تلحقه بالتجارة المشروعة والوصول إلى الموارد، إذ يصنف مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال الذي وضعه البنك الدولي لسنة 2013 (يرتب الدول من 1 إلى 189 من الأحسن إلى الأسوأ) الحوض المتوسط الغربي إلى قسمين: الضفة الجنوبية التي يكون فيها مناخ الأعمال جيد والضفة الجنوبية التي تكون دولها في مؤخرة التصنيف باستثناء تونس (كما هو موضح في الجدول).

مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال الذي وضعه البنك الدولي لسنة 2013 في المنطقة

الضفة الجنوبية	الضفة الشمالية
تونس 51	البرتغال 31
المغرب 87	فرنسا 38
الجزائر 153	إسبانيا 52
موريتانيا 173	إيطاليا 65
ليبيا 187	مالطا 103

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات البنك الدولي على الرابط التالي:https://bit.ly/2Rh2UIC

الجريمة المنظمة والعوامل الاقتصادية هي معايير للتخلي عن البلاد والهجرة الدولية بحثا عن مستقبل أكثر إشراقا.

تشير أغلب الدراسات التي أجريت في مجال مكافحة المخدرات، وعلى رأسها الدراسات الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (ONUDEC)، إلى أن ظاهرة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وتعاطيها جزء من مكونات الظاهرة الإرهابية، فهناك تنسيق خطير بين شبكات الاتجار بالمخدرات والتنظيمات الإرهابية في الضفة الجنوبية للمتوسط. كما ترتبط

110 Alain Dieckhoff, « Le moyen Orient et ses faillis », Alternatives économiques, No 113, (Janvier 2018), https://bit.ly/3bXdXbo

التنظيمات الإرهابية أيضا بشبكة تهريب الأسلحة التي تعتبر مظهرا آخر من مظاهر الجريمة المنظمة.[111]

2- الاتجار غير المشروع بالأسلحة

إن تهريب الأسلحة الفردية والذخيرة الخفيفة والتجارة غير الشرعية بخصوصها، أضحت أنشطة مربحة أكثر من أي نشاط تهريبي آخر عبر العالم. وحسب الإحصائيات الدولية، هناك ما يناهز 800 مليون سلاح خفيف يروج عبر العالم سنويا، تسبب في مقتل نصف مليون شخص، منهم 31 ألفا في نطاق حروب ومنازعات مسلحة. كما أن هناك 16 مليار ذخيرة خفيفة تنتج سنويا و15 سلاح خفيف يُصنع كل دقيقة في العالم.

وهي أسلحة سهلة التخزين ويمكن نقلها بيسر كبير ولا يتطلب استعمالها واستخدامها دراية خاصة، وبالتالي تشكل آلية للتقتيل ومصدرا للقلق الكبير.[112]

أصبحت الأسلحة الخفيفة بيد المدنيين تمثل مشكلة كبيرة على الصعيد العالمي، وحسب جملة من المنظمات العالمية فإن 60 في المائة من الأسلحة الخفيفة في العالم هي الآن في حوزة مدنيين.

فالسلاح الناري الخفيف ولو من فئة العيار الصغير، يطرح جملة من الإشكاليات عندما يكون بحوزة المدنيين، لذا وجب ضبطه من طرف الدولة. علما أن التحكم في سيرورة سلاح المدنيين ظل من بين القضايا التي أولتها دول المتوسط الغربي أهمية بالغة، لكن خلافا لما هو جار به العمل في دول أخرى، لا تتوفر معلومات دقيقة حول حجم وطبيعة السلاح الذي هو الآن بحوزة المدنيين بالضفة الجنوبية للمتوسط الغربي، ومن الصعب بل من المستحيل حاليا التوفر عليها.

هذا في وقت أضحت فيه تجارة الأسلحة الفردية والذخيرة الخفيفة وتهريبها، في السنواتالثلاث الأخيرة رائجة بشكل لم يسبق له مثيل في جنوب الصحراء على مرمى حجر من التخوم المغربية.

تغذي مظاهر الفوضى التي أعقبت "الربيع العربي" تصاعدا في أنشطة تهريب المخدرات والأسلحة والبشر في أنحاء منطقة البحر المتوسط. يقول هيو جريفيث Hugh Griffith الباحث في التهريب في معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام

111 عقبة وقازي، "الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية، الجزائر، العدد 4، ديسمبر2015، ص19.

112 إدريس ولد القابلة، تهريب السلاح بالمغرب، الحوار المتمدن، العدد 1808، (1 جانفي 2007)، https://bit.ly/34i8ppi

"ليبيا سوق مفتوحة إلى حد كبير.. لا توجد تراخيص لتصدير السلاح ولا جمارك فعلية وخط الساحل بعيد فعليا عن السيطرة"[113].

تمخض عن الحدود المغربية ـ الجزائرية والحدود المغربية ـ الموريتانية جملة من الأنشطة غير الشرعية، وأخطرها نشاطا خلال السنوات الثلاث الأخيرة الاتجار بالسلاح الفردي والذخيرة الخفيفة المهربة، فإلى غاية عام 2003 كان تهريب هذه الأسلحة شبه منعدم لندرتها، غير أن الوضع تغير مع حلول سنة 2004 موازاة مع الغزو المهول للسلع المهربة سواء من الجزائر أو من سبتة ومليلية، وعلى رأس هذه السلع السجائر المهربة من موريتانيا وعبر الصحراء المغربية برا وبحرا، وقد برزت هذه الظاهرة إلى حد أضحى معه البعض يعلنون قلقهم ليس بخصوص الانعكاسات الاقتصادية فقط وإنما، بالأساس، بخصوص استقرار وأمن الضفة الجنوبية للمتوسط.

خلال بداية سنة 2007 نشطت تجارة السلاح الفردي والذخيرة الخفيفة في المنطقة الواقعة ضمن مثلث: مالي، شمال موريتانيا وتندوف من قبل جماعات تتاجر في كميات صغيرة من السلاح، غالبا تحت الطلب، لكنها عمليات متكررة ومتعددة، لاسيما بخصوص الأسلحة المهربة من الصومال الذي كان يشكل مصدرها الأساسي.

إن الأسلحة المهربة إلى المغرب والمارة عبره، خصّت في البداية مسدسات من نوع"براونيك" وبنادق "ماص 36" ورشاشات "سيطا" و"بيريطا "و"فال" و"7/12" و"ماك" و"كلاشينكوف" ومتفجرات "ت ن ت" و"تروتي" و"بانكالو "والقنابل الدفاعية والهجومية والذخيرة الخفيفة؛ ومن أهم أنواع الأسلحة المهربة إلى المغرب أو عبره، بنادق من عيار 36 ملم والبنادق المستعملة عموما من طرف حلف "الناتو"، ومن الأنواع الرائجة مؤخرا، نذكر مسدسات "كلوك" ورشاشات "عوزي" (من صنع إسرائيلي) و"إم 15" و"إم 4" و"إم ب 5" (من صنع أمريكي)، علما أن الكلاشينكوف أضحى أكثر قابلية للتهريب بمناطق جنوب الصحراء[114].

قبل بدء الحرب في ليبيا، غالبية الأسلحة المنقولة بطريقة غير مشروعة في المنطقة مصدرها الصومال والسودان وتشاد.

وبعد سقوط نظام القذافي أضيف عامل جديد ذو خطورة عالية، وهو الانتشار غير المسبوق لترسانة أسلحة متطورة ومتنوعة شكلت مصدرا لتسلح الجماعات المرتبطة بالقاعدة وجماعات الجريمة

113 بيتر أبس، "تداعيات الربيع العربي تغذي عمليات التهريب في البحر المتوسط خاصة من سورية وليبيا"، القدس العربي.8/8/2013.
114 Chawki Amari, « Sahel: le trafic d'armes se porte bien, merci, Slate Afrique, 20/01/2012, https://bit.ly/2JJG2qH

المنظمة في المنطقة، وبالتالي أصبحت ليبيا المصدر الأساسي للأسلحة المتداولة في المغرب العربي الساحل ابتداء من عام 2011.

ليست هناك أي جهة تتوافر على الخريطة الكاملة لانتشار تلك الأسلحة، فعلى سبيل المثال تقدر القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا (أفريكوم) أن عدد صواريخ أرض- جو أس.أي7 السوفياتية الصنع من تلك الأسلحة قد يرتفع إلى عشرين ألفا، بينما أعلن حلف شمال الأطلسي اختفاء قرابة عشرة آلاف صاروخ أرض- جو لم يتم التعرف علىنوعيتها بالتحديد.[115]

كما أفادت التقارير بوجود تداول واسع للعديد من الأسلحة الأخرى، بينها قذائف صاروخية وصواريخ سكود وصواريخ مضادة للدبابات وأسلحة أخرى مضادة للدبابات مزودة بشحنات حرارية. ويقدر خبراء دوليون في تقرير الأمم المتحدة لسنة 2012 أن صواريخ ورشاشات مزودة البصر مضادة للطائرات ورشاشات وذخائر وقنابل يدوية ومتفجرات (سيمتكس) (Semtex)، ومدفعية مضادة للطائرات (عيار ضوء مزدوجة الأنابيب) محمولة على المركبات منتشرة في منطقة الساحل. ويذهب بعض الخبراء بعيدا جدا، إذ لا يستبعدون إمكانية نقل أسلحة أكثر تطورا مثل صواريخ أرض جو في هذه المنطقة.[116]

وهكذا، أصبحت المنطقة مرتعا لسماسرة بيع الأسلحة المحليين والدوليين بموارد مالية مهمة ووسائل متطورة جدا، من آليات النقل المتطور ومعدات الاتصال وأجهزة التواصل الدائم عبر الأقمار الصناعية، وسهّلت هذه الشبكات على عناصر جماعات القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي أو الجريمة المنظمة أو الجماعات الانفصالية عملية الحصول على الأسلحة أو الانخراط في بيعها، بل منهم من أحدثوا شبكات تهريب خاصة بهم.

المطلب 3: العلاقة بين الجريمة المنظمة والإرهاب

يشكل الإرهاب تهديدا مستمرا للأمن والسلم والاستقرار في دول العالم، فضلا عما يسببه من انتهاكات لحقوق الإنسان، وتزداد خطورته في تنامي العلاقات بين الجريمة المنظمة والإرهاب، فالتشابه الكبير في التنظيم الهيكلي لكل منهما وفي استخدام أساليب العنف وإدارة العمليات في سرية تامة وتنفيذها بدقة شديدة، أدى إلى ذهاب البعض إلى اعتبار الإرهاب صورة من صور الجريمة المنظمة. وتتداخل أحيانا طبيعة عمل الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية إلى الحد الذي يصل

115 د. سعد الدين العثماني، "منطقة الساحل: التحديات والأفاق المستقبلية"، الجزيرة نت، 2014،(تاريخ الإطلاع: 03-06-2016)، https://bit.ly/2UOHoqs

116 Saïd Haddad, « Insécurité, exclusion et blocage politiques dans une Libye fragmentée », L'Année du Maghreb, No11 (2014), https://bit.ly/2VblA7d

إلى التحالف الوثيق، إلا أن ذلك لا يعني الخلط بين الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية. وتتمثل الخصائص المشتركة في أن كلا منهما يتخذ العنف غير المحدود وسيلة لتحقيق غايته غير المشروعة، فضلا عن نشرهما الرعب والذعر بهذه الوسائل، ثم تشابه الهيكل التنظيمي لكل منهما والقائم على العلاقة الهرمية بين أعضائه.

وتعتبر شبكات الإرهاب والجريمة المنظمة غاية في التنظيم والدقة، فضلا عن السرية في تنفيذ المهام، كما تعتبر شبكات الإرهاب والجريمة المنظمة عقبة أمام التنمية الاقتصادية. وتمتد الشبكات الإرهابية والجريمة المنظمة في بعض الأحوال عبر حدود الدول.

هذه الخصائص المشتركة لكل من الإرهاب والجريمة المنظمة جعلت البعض يرى أن الإرهاب هو أحد أشكال الجريمة المنظمة بأبعادها الجديدة، بالنظر إلى آثارها السلبية التي تمتد إلى مناطق متعددة من العالم.

لكن، رغم أوجه التقارب هذه، إلا أن هناك رأيا مخالفا يرى عدة اختلافات بين الإرهاب والجريمة المنظمة. فالإرهاب قد يقع من شخص واحد في حين أن الجريمة المنظمة لا تقع إلا من مجموعة أشخاص، وذلك لأنها جريمة جماعية، كما أن العنف في الإرهاب يوجه إلى مجموعة أشخاص دون تمييز كما يحصل في العمليات الإرهابية بينما يكون العنف في الجريمة المنظمة بالقدر اللازم لتحقيق أغراضها غير المشروعة.

وغالبا ما تقوم الحكومات بالتفاوض مع الجماعات الإرهابية، وهو ما يعبر عن الاعتراف بها ويضفي عليها صفة الشرعية بغض النظر عما ترتكبه من جرائم، الأمر الذي لا يُتصور حدوثه مع جماعات الجريمة المنظمة. ويعتبر الدافع هو الاختلاف الأساسي والجوهري بين الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة فالجماعات الإرهابية تسعى إلى إسقاط الحكومات والأنظمة للوصول إلى السلطة في حين يعتبر الدافع الأساسي لجماعات الجريمة المنظمة الربح المادي، فتعمل داخل الأنظمة القائمة دون الرغبة في إسقاطها.

ثمة اليوم قناعة متزايدة بأن الجريمة المنظمة بأشكالها المختلفة تساعد بشكل مباشر أو غير مباشر في أنشطة الجماعات الجهادية والإرهابية في منطقة غرب المتوسط، وخاصة الضفة الجنوبية، ويتفق هذا التوصيف مع ما تمخض عنه نقاش بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ماي 2013 حول مظاهر نمو وترابط الإرهاب والجريمة المنظمة في إفريقيا. وفي هذا الصدد، أعرب مجلس الأمن الدولي عن "قلقه إزاء التعاضد والتلاحم، في كثير من الحالات، بين الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، من جهة، وبين تفشي ممارسة الأنشطة غير المشروعة مثل تهريب

المخدرات والأسلحة والاتجار بالبشر من جهة أخرى، وهذا ما يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن في إفريقيا[117]."

لاحظ ألكس شميد Alex P. Schmid أن "المنظمات الإجرامية والإرهابية لديها الكثيرمن القواسم المشتركة: فكلاهما جهتان فاعلتان عقلانيتان، وكلاهما تنتجان ضحايا، وكلاهما تستخدمان تكتيكات متماثلة مثل الاختطاف والاغتيال، وكلاهما تعملان في الخفاء، وكلاهما تجرّمان النظام الحاكم وتتخندقان ضد الدولة "[118].

وعلاوة على ذلك، لا يقتصر تمييز الإرهاب عن الجريمة المنظمة على جانب الأهداف والأغراض المختلفة (على سبيل المثال الدوافع السياسية مقابل حصة أكبر من الأسواق غير المشروعة)، بل يتجاوز ذلك ليشمل شكل ونوع العنف (على سبيل المثال الإرهابيون يميلون أكثر من المجرمين إلى عدم التمييز بين ضحاياهم)، ناهيك عن الاستراتيجيات الاعلامية الخاصة بهذه الفئة أو تلك (مثلا الإرهابيون يعلنون مسؤوليتهم عن أعمال العنف ويستخدمون وسائل الإعلام لنشر قضيتهم، في حين أن المجرمين عادة ما يتجنبون وسائل الإعلام).

ومن المهم أيضا أن نلاحظ أن الإرهابيين يستنكفون عن وصمهم بأنهم مجرمون عاديون، رغم أن الاستثناءات في هذا الصدد قليلة. والأهم من ذلك كله أن الإرهابيين يقدمون إطارا يبررون من خلاله أفعالهم وهو ما يمكن أن يتجلى في رواياتهم وخطاباتهم السياسية أو الأيديولوجية أو الدينية. أما جماعات/عصابات الجريمة المنظمة فلا تهمها الحكومات القائمة ما دامت سلطات الدولة لا تتدخل أو تعطل أنشطتها الرامية لتحقيق الاستفادة والربح الماديين، هذا في الوقت الذي يقف فيه الإرهابيون كمعارضين متشددين للحكومة والنظام السياسي ويحرصون على استخدام الهجمات العنيفة والعشوائية ضد الأهداف الحكومية وغير الحكومية لعرقلة أو تقويض السلطة القائمة. كما أن الإرهابيين يميلون إلى تبني رؤية خاصة بهم تحدد ما يجب أن يكون عليه النظام الديني والسياسي والإيديولوجي الذي ينبغي له – حسب رؤيتهم- أن يوجه المجتمع، بينما لا توجد مثل هذه الرؤية لدى العصابات الإجرامية.

وإذا سلمنا بوجود الاختلافات المذكورة آنفا بين الجريمة المنظمة والإرهاب، يمكن أن نرى تعاونا قويا ووثيقا بين الفئتين، وفي مثل هذه الحالة "يمكن لانسيابية التفاعل بين الجماعات الإرهابية

117 فريدوم سي أونوها ود. جيرالد إي إزريم، "غرب إفريقيا: الإرهاب والجرائم المنظمة العابرة للحدود"، الجزيرة نت، 24 جويليا 2013 (تاريخ الدخول 10 جانفي2014)، https://bit.ly/3c0booV.

118 مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، "منتدى حول الجريمة والمجتمع"، (النمسا: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ديسمبر 2004)، https://bit.ly/2UQBbdu

والشبكات الإجرامية وتبادل المعرفة حول عمليات التهريب، وأنظمة غسل الأموال والتكنولوجيات والاتصالات، وتزوير الوثائق أن تقوّ ي وتحسّ ن مهارات الفئتين وتكسبهما مصالح أوفر، وفي بعض الحالات يتضح وجود تعاون بين الإرهابيين والمجرمين داخل نفس الإقليم، وتبادلهم المعلومات الاستخبارية واعتمادهم على نفس المسؤولين الحكوميين الفاسدين، وحتى تنفيذهم بعض العمليات المشتركة"[119].

ولذلك، فإن العلاقات بين الشبكات الإرهابية والمنظمات الإجرامية غالبا ما تتسم بالميوعة والتغير المستمر تبعا للبيئة التي يتم التفاعل فيها بين الطرفين. لكن بغض النظر عن ما إذا كانت العلاقة بين الاثنين دائمة في بعض السياقات ومتحولة وسريعة الزوال في سياقات أخرى، تظل الحقيقة الثابتة أن تجليات الجريمة المنظمة والإرهاب، سواء منفصلين عن بعضهما أو منسقين فيما بينهما تقوض الاستقرار والأمن والتنمية الحقيقية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

لقد برزت العلاقة القائمة بين تنظيم القاعدة ببلاد المغرب ومهربي المخدرات بغرب إفريقيا مؤخرا. وفي الآونة الأخيرة اعتبر الدكتور كواسي أنتغ، مدير الشؤون الأكاديمية والبحث بمركز كوفي أنان الدولي للتدريب على حفظ السلم بغانا، أنه خلال العقد الماضي كانت التجارة تحت هيمنة الطوارق والوسطاء الذين يرشدون المهربين إلىنقاط الماء والوقود في الصحراء.[120]

وبعد مرور عشر سنوات، ومع دخول تنظيم القاعدة على الخط، سجلت زيادة كبيرة في كمية الكوكايين المهربة. وفاقم الصراع في ليبيا من درجة الخطورة التي أصبحت تكتسيها هذه المنطقة، مع تزايد حجم الأسلحة والسلع المتوفرة التي بيعت بعض الكميات منها مقابل الحصول على أنواع متعددة من المواد المهربة بما في ذلك المخدرات. وقد أورد تقرير للأمم المتحدة عديد الحالات، سواء المتأكد منها أو التي هي بصدد التحقيق، لعمليات التحويل غير المشروعة من ليبيا إلى أكثر من 12 دولة، لأسلحة ثقيلة وخفيفة وأنظمة الدفاع الجوي المحمولة وقطع السلاح الصغيرة والذخائر والمتفجرات المرتبطة بها. ويبدو أن الألغام البلجيكية الصنع – التي سلمت في الأصل إلى الجيش الليبي إبان حكم القذافي – قد وقعت بأيدي مجموعة مختار بلمختار، واستعملتها بدورها في هجومها الأخير على منشأة الغاز بعين أميناس في شهر جانفي 2013.

119 وليام إف وشلر، "مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود"، معهد واشنطن، أبريل 2012 (تاريخ الدخول: 10-01-2014)، https://bit.ly/34ikhYv

120 Bertrand Laumondais, « Le financement de la criminalité et du terrorisme au Sahel », Info Guerre, 25-11-2013, « Accessed 03-02-2014 », https://bit.ly/2XeMWMy

والأدلة تشير إلى أن تنظيم القاعدة ببلاد المغرب على علاقة وثيقة بالشبكة الدولية لتجارة المخدرات، وأنه قام بالاتجار في الأفيون والماريخوانا وتهريب المخدرات من بعض الدول على غرار المغرب إلى أوروبا. وعلى سبيل المثال، كان أسلوب الاعتداء على شبكة النقل بمدريد في سنة 2004 مطابقا لهجمات تنظيم القاعدة. ويعُتقد أنه قد تم تمويل بالكامل تقريبا من عمليات بيع المخدرات من غرب إفريقيا. ومثل تهريب المخدرات والسجائر المحظورة – التي تعتبر معضلة بالمملكة المتحدة – مصدرا قادرا للتمويل لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب منذ سنوات.[121]

المطلب 4: أثر الجريمة المنظمة على النظام السياسي والأمن القومي

تمثل الجريمة المنظمة العابرة للأوطان على مستوى حوض البحر الأبيض المتوسط خطراً على سيادة الدولة واستقرارها الأمني من خلال قيام عصابات الجريمة المنظمة باختراق سيادة الدول على أراضيها عن طريق أنشطتها غير المشروعة، سواء كانت تعتبر هذه الدول ممراً لأنشطتها أو هدفاً رئيساً لها، وهو ما يستلزم اختراق أجهزة هذه الدول القانونية والإدارية وغيرها للمحافظة على أنشطتها[122].

كما أصبحت الجريمة المنظمة تهدد كيان الدول واستقلالها، فنظرا للأموال الطائلة التي تحققها من أنشطتها المشروعة وغير المشروعة وتنظيمها الدقيق وقدرتها على اختراق أجهزة الدولة فإن ذلك قد يولد دولة غير شرعية داخل دولة. وقيل: أن الجريمة المنظمة دولة داخل دولة[123].

فضلا عن أن الجريمة المنظمة تؤثر على العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدول، حيث ساعدت العولمة والانفتاح الاقتصادي بين الدول على ظهور عصابات للجريمة المنظمة تمارس أنشطتها متخفية وراء شركات دولية، مما يؤثر على العلاقات بين الدول[124].

كما أن للجريمة المنظمة آثار كبيرة على المستوى الوطني، سواء كانت من الناحية الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية أو حتى على مستوى الأفراد ومن هذه الآثار:

من الناحية الاقتصادية:

تقوم عصابات الجريمة المنظمة على المستوى الاقتصادي، بالسيطرة على قطاع ما من الاقتصاد أو على الاقتصاد بأكمله، وذلك بسبب ما تملكه من مبالغ طائلة، فضلا عن قيامها بالسيطرة على

121 جياكومو بيرسي باولي وآخرون، التجارة غير المشروعة بالأسلحة النارية، والمتفجرات والذخيرة على الإنترنتُ المظلم، (كامبريدج، مؤسسةRAND ، 2017)، ص71، https://bit.ly/3bYHcKU

122 د. عادل الكردوسي، التعاون الأمني العربي ومكافحة الإجرام المنظم عبر الوطني، ط1، (السعودية، مكتبة الاداب،2005)، ص 112.

123 فائزة الباشا، الجريمة المنظمة في ظل الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية، (القاهرة، دار النهضة العربية،2001)، ص79

124 نسرين عبدالحميد نبيه، الجريمة المنظمة عبر الوطنية، (الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2006)، ص81.

المسؤولين في القطاع الخاص عن طريق الرشوة أو الابتزاز، وكذلك تقوم عصابات الجريمة المنظمة بالتهرب الضريبي والتشجيع على المعاملات المشبوهة، كما تقوم بعمليات غسيل الأموال لإخفاء مصادر أموالها غير المشروعة وهو ما يؤدي في النهاية إلى الخسائر الاقتصادية على مستوى الأفراد والشركات وحتى على مستوى الاقتصاد بأكمله[125].

من الناحية السياسية:

تؤدي الجريمة المنظمة على المستوى السياسي إلى فقدان الثقة في العملية الديمقراطية، لقيامها بالسيطرة على هذه العملية وإفسادها عن طريق الرشوة وابتزاز المسؤولين وأصحاب القرار السياسي في الدولة، واختراق الأحزاب والتنظيمات السياسية للوصول للسلطة والحفاظ على مصالحها، مما يؤدي في النهاية إلى تشويه العملية الديمقراطية وسقوط الأنظمة السياسية في هذه الدول[126].

من الناحية الاجتماعية:

تؤدي الجريمة المنظمة إلى تفشي الفساد بين أفراد المجتمع، وانتشار الرشوة وظهور اللاأخلاقيات وضياع القيم، مما ينجم عنه هدم كيان الأسرة وتفكيكها، إضافة إلى ما تسببه أنشطة الجريمة المنظمة كتجارة الرقيق من إهدار لآدمية الإنسان وكرامته وتفش للأمراض، كما تؤدي تجارة المخدرات إلى تدمير المجتمع وبالأخص فئة الشباب[127].

يضاف إلى ذلك فقدان الأمن وانتشار العنف، نتيجة ضعف الأجهزة الأمنية في مواجهة الجريمة المنظمة[128].

بالرغم من أن الهدف الأساسي من وراء الجريمة المنظمة هو الاتجار غير المشروع في المخدرات والأسلحة، أي أن الهدف تحقيق ربح اقتصادي، غير أنه بمجرد تحقيق هذا الهدف تبدو طموحات المنتسبين للعصابات في ازدياد مستمر حيث يحاولون تسخير هذه الأموال في نشاطات أخرى مثل تجارة السلاح باعتبارها تضاهي نشاطهم السابق من حيث المردودية، إضافة إلى المركز الاجتماعي الذي يحظون به لدى من يشترون السلاح والذين غالباً ما يكونون من الدول النامية.

125 الكردوسي، التعاون الأمني العربي ومكافحة الإجرام المنظم عبر الوطني ، ص119.
126 نبيه، الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ص83.
127 الباشا، الجريمة المنظمة في ظل الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية ، ص 79- 80
128 الكردوسي، ، ص119.

ولعل أولى المخاطر التي تهدد النظام السياسي من جراء ذلك تسريب الأسلحة للفئات المناهضة للنظام السياسي، وغالباً ما يكون الهدف ليس الوصول إلى السلطة وإنما إزعاج أجهزة الدولة من خلال متابعتها للمتمردين وبالتالي تمارس العصابات نشاطاتها غير المشروعة في أمان.

ومما يؤكد أثر المخدرات على النظام السياسي تسخير جزء من أموال "تجّارها" في إفساد أجهزة الدولة الإدارية والسياسية من خلال شراء ذمم ذوي النفوس الضعيفة، وإذا ما فسدت أجهزة النظام السياسي فإنها تعطي مبرراً للفئات للاستيلاء على السلطة بداعي الغيرة على مصلحة الوطن.

ويتضح الأثر السلبي للمخدرات في الدور الذي لعبته هذه الأخيرة في تدهور العلاقات الدولية بين الدول المنتجة لهذه المواد والدول الأكثر استهلاكاً، وخير مثال على ذلك الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية على تركيا من أجل تخفيض إنتاجها من الأفيون.

أما بالنسبة للأمن القومي، فإن الدول تسعى لترسيخ شعار الأمن مسؤولية كل مواطن ومواطنة، باعتبار أن كافة الخطط الأمنية التي ترسمها الدول تهدف من ورائها إلى حماية أفراد المجتمع والمحافظة على السير الطبيعي له.

وبالرغم من الجهود المبذولة في هذا المضمار من طرف الدول تجدها أحياناً غير قادرة على الحفاظ على أمنها الوطني، ويرجع سبب ذلك للخروقات التي تحدث في الجدار الأمني من قبل الأعداء.

المبحث 3: واقع الهجرة غير الشرعية في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي

إن التغيرات والتحولات التي شهدها العالم في القرن العشرين أدت إلى ظهور نمط جديد من الأخطار والتهديدات غير العسكرية ذات طابع مجتمعي، وهذا الأمر يتطلب استجابة ومعالجة جديدة ومختلفة حسب طبيعة هذه التهديدات، وتكون بتعاون جميع الأطراف وتنسيق كل الجهود لدرء هذه الأخطار واحتوائها.

فإدخال القضايا الأمنية غير التقليدية والمتمثلة في الأبعاد غير العسكرية للأمن ضمن جداول أعمال ترتيبات الأمن الإقليمي والعالمي، جعل هناك قائمة طويلة من المشكلات الأمنية التي لا ترتبط بامتلاك واستخدام القوة العسكرية ومنها الهجرة غير الشرعية والمتمثلة في التدفق البشري المفاجئ والمتزايد من الضفة الجنوبية للمتوسط إلى الضفة الشمالية، خصوصا المغاربية منها التي عرفت اتساعا وبشكل كبير نحو جنوب القارة الأوروبية.

إن موضوع الهجرة الدولية وبما تنطوي عليه من شبكة معقدة من المحددات والنتائج الديموغرافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية انتقلت إلى صدارة الاهتمامات القُطرية والدولية، حيث أصبح موضوع الهجرة في الأعوام القليلة الماضية من المسائل الرئيسية التي تدعو للقلق في عدد متزايد من البلدان نتيجة لتفاقم آثارها وتسارع وتيرتها بشكل كبير، مما يستدعي دراستها وتحليلها بشكل علمي حتى نتمكن من معرفة أسبابها وحتى تسهل سبل معالجتها بطريقة عملية.

ففي ظل تنامي واستمرار أو تفاقم تداعيات العولمة والأزمة الاقتصادية من بطالة وغلاء معيشة، علاوة على التأثيرات البليغة لعولمة المعلومات عبر وسائل الإعلام والاتصال المتزايدة الانتشار، كل هذا زاد من عوامل الطرد والرغبة في الهجرة وتفاقم في الهجرة غير الشرعية، مخلفة مآسي إنسانية تجلت صورتها في قوارب الموت في البحر الأبيض المتوسط والتي باتت مع الأسف ظاهرة متكررة ومتداولة.

المطلب الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية

نظرا لكون الهجرة غير الشرعية جزءًا من الهجرة بصفة عامة فإنه من الواجب البدء بتعريفها كمصطلح عام كخطوة أولى ثم التطرق لتعريف النوع غير الشرعي منها:

أولا: التعريف اللغوي

الهجرة تعني الاغتراب أو الخروج من أرض إلى أخرى أو الانتقال من أرض إلى أخرى سعيًاً وراء الرزق أو العلم أو العلاج أو أيّ منفعة أخرى. كما تعني الهجرة بصفة عامة الانتقال للعيش من مكان إلى آخر مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة.

والهجرة اسم من فعل هجر يهجر هجراً وهجرانا، نقول هجر المكان أي تركه والهجرة هي الخروج من أرض إلى أخرى ومفارقة البلد إلى غيره.[129]

وفيما يتعلق بمصطلح الهجرة غير الشرعية فهو مركب من لفظين: لفظ "الهجرة" ولفظ "غير الشرعية" والذي يدل في معناه على مخالفة القوانين والتشريعات المعمول بها في تنظيم دخول الرعايا الأجانب إلى الإقليم السيادي لدولة ما، وبذلك فالهجرة غير الشرعية هي كل حركة للفرد أو الجماعة العابرة للحدود خارج ما يسمح به القانون والتي ظهرت مع بداية القرن العشرين وعرفت أوّج ازدهارها بعد إقرار سياسات غلق الحدود في أوروبا خلال سبعينيات القرن الماضي.[130]

ويترادف هذا المصطلح مع عدّة تسميات منها "الهجرة غير القانونية" و"الهجرة السرّية" ومصطلح "الحرقة" الذي يعني في مدلوله حرق كل الروابط والأواصر التي تربط الفرد بجذوره وهويته، وكذا حرق كل القوانين والحدود من أجل الوصول إلى أوروبا.

ثانيا التعريف الاصطلاحي

من الصعب إيجاد مفهوم دولي دقيق للهجرة، وترجع هذه الصعوبة بالأساس إلى تعدد المفاهيم المقدمة من طرف الدول لاختلاف الأغراض والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها.

وبشكل عام يُنظر إلى الهجرة على أنها عبارة عن انتقال البشر من مكان إلى آخر سواء كان في شكل فردي أو جماعي لأسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو أمنية. ويمكن التفريق بين الهجرة الشرعية والهجرة غير الشرعية على أساس كون الأولى تنظمها قوانين وتحكمها تأشيرات دخول وبطاقات إقامة تمنحها السلطات المختصة بالهجرة والجوازات، بينما الهجرة غير الشرعية تتم بشكل غير قانوني دون حصول المهاجرين على تأشيرات دخول أو بطاقات إقامة.

129 عبد الله عبد الغني غانم، المهاجرون: دراسة سوسيوأنثروبولوجية، ط2، (الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2002)، ص15.
130 Vaisse Mourice, Dictionnaire des relations internationales au 20ème siécles, (Paris, Armand Colin, 2000), 173

وحسب الأستاذ تريبالات M.Tribalat "فإن للهجرة مفهومان أحدهما عام يعني الحركة أو الفصل الآني في الانتقال إلى دولة غير الدولة الأصل، والآخر خاص يعني دخول أشخاص يقيمون لفترة معينة فوق إقليم دولة غير دولتهم[131]".

وتعني الهجرة بصفة عامة: "الانتقال للعيش من مكان إلى آخر مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة، وتُستثنى من ذلك الزيارة للسياحة أو العلاج أو خلافه، وقد تكون هذه الهجرة من دولة إلى دولة أو من قارة إلى قارة فتسمى (هجرة دولية)".

وبالتالي تنقسم الهجرة إلى نوعين[132]:

-الهجرة الداخلية: وهي التي تحدث داخل الحدود الجغرافية والسياسية للدولة الواحدة، وهذا النوع من الهجرة لا يتطلب تأشيرات أو أذونات مسبقة للانتقال من منطقة إلى أخرى داخل الحدود الجغرافية للدولة الواحدة.

-أما الهجرة الدولية (الهجرة الخارجية): فهي التي يعبر فيها الفرد أو الجماعة الحدود الجغرافية والسياسية من دولة معينة إلى دولة أخرى بهدف الإقامة الدائمة أو المؤقتة.

يُعرّ ف تقرير التنمية البشرية بعنوان "التغلب على الحواجز: قابلية التنقل البشري والتنمية" الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة PNUD لسنة 2009، الهجرة الدولية على "أنها تشير إلى التحرك البشري عبر الحدود الدولية والذي ينجم عنه تغيير في بلد الإقامة المعتادة[133]".

فإذا كانت الهجرة بصفة عامة تطرح مشكلات خاصة تتعلق أساسا بالاندماج وتمتع المهاجرين بكافة الحقوق وفقا للقوانين المحلية والدولية، فإن الظاهرة الأكثر إثارة للقلق تتعلق بالهجرة غير الشرعية أو السرية.

فالهجرة تتعدد دلالاتها بين الهجرة السرية، الهجرة غير الشرعية، الهجرة غير القانونية، الهجرة غير النظامية، فمفهوم الهجرة غير الشرعية هو إطار شامل لكل هذه الحالات التي تترتب عنها هذه الظاهرة والتي تعني "انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة

131 سمير محمد عياد، "الهجرة في المجال الأورومتوسطي: العوامل والسياسات"، (ورقة قدمت في الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط، جامعة قسنطينة،2008)، ص 220.

132 عثمان حسن محمد نور وياسر عوض الكريم مبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة. (الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008)، ص.51.

133 البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 2009: التغلب على الحواجز: قابلية التنقل البشري والتنمية، ترجمة أمل الترزي، (القاهرة، مركز معلومات قراءة الشرق الأوسط،2009)، ص 51.

كما هو متعارف عليه دوليا"، أما المصطلح المتداول فهو "الحرقة"، ومعناه "حرق كل الأوراق والروابط التي تربط الفرد بجذوره وبهويته على أمل أن يجد هوية جديدة في بلدان الاستقبال[134]."

ـ الهجرة غير الشرعية أو غير النظامية: هي سلسلة من الظواهر المختلفة وتشمل الأشخاص الذين يدخلون أو يظلون في دولة ليسوا من مواطنيها على خلاف ما تقتضيه القوانين الداخلية لتلك الدولة، وتشمل المهاجرين الذين يدخلون أو يظلون في دولة دون تصريح وضحايا التجارة غير المشروعة والاتجار بالبشر وطالبي اللجوء المرفوض طلبهم والذين لا يمتثلون لأمر الإبعاد والأشخاص الذين يتحايلون على ضوابط الهجرة بزواج تم الاتفاق عليه.

عرّف المكتب الدولي للعمل"BIT" المهاجر غير الشرعي بأنه: "كل شخص يدخل أويقيم أو يعمل خارج وطنه دون حيازة الترخيصات القانونية اللازمة، لذلك يعتبر مهاجراً غير شرعي أو سرّي أو بدون وثائق أو في وضعية غير قانونية."[135]

أمّا المفوضية الأوروبية فتعتبر الهجرة غير الشرعية هي كل دخول عن طريق البرّ أو البحر أو الجوّ إلى إقليم دولة عضو بطريقة غير قانونية بواسطة وثائق مزوّرة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة، أو من خلال الدخول إلى منطقة الفضاء الأوروبي "الاتحاد الأوروبي" بطريقة قانونية، من خلال موافقة السلطات، بالحصول على تأشيرة ومن ثم البقاء بعد انقضاء الفترة المحددة، أو تغيير غرض الزيارة فيبقون دون موافقة السلطات، وأخيراً هناك طالبو اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على الموافقة على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد.[136]

أمّا الاتفاقية الدولية حول حماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم التي أقرّتها الجمعية العامة في 31 ديسمبر 1990 فتُعرّف العمّال المهاجرين في المادة 2 من القسم الأول فقرة"أ" بأنّهم: "الأشخاص الذين يعملون أو سيعملون أو قد عملوا في نشاط مأجور في دولة غير دولتهم". وتضيف المادة "5" الفقرة "أ" بأن المهاجرين يعتبرون في وضعية قانونية هم وأفراد عائلاتهم إذا رُخّص لهم الدخول والإقامة والعمل في الدولة التي يمارسون فيها العمل وفقاً للنظام المعمول به في تلك الدولة وبما لا يتعارض مع الاتفاقيات الدولية التي تلتزم بهذا. أما الفقرة "ب" فتنطوي على تعريف

134 عبد النور ناجي، "الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط: ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي"، (ورقة قدمت في الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط ، قسنطينة،)2008، ص911.

135 Bureau International du Travail, « Une Approche équitable pour les traveilleurs migrants dans une économie mondialisée », (Conférence internationale du BIT 92em session, Rapport n° 6, Genéve, 2004), 15.

136 Massimo Merlino et Joanna Parkin, Rapport: » La migration clandestine en Europe: Les politiques de l'UE et l'écart en termes de droits fondamentaux », Centre d'étude des politiques européennes, (2012), https://bit.ly/3c4HArc

خاص بالمهاجر غير القانوني، حيث تنص على أنه: "يعتبر بدون وثائق، وفي وضعية غير قانونية كلمن لا يلتزم بالشروط المنصوص عليها في الفقرة "أ" من هذه المادة."[137]

أمّا المنظمة الدولية للعمل (OIT) فتعتبر الهجرة السرّية أو غير الشرعية: "هي التي يكون بموجبها المهاجرون مخالفين للشروط التي تحددها الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية، ويقصد على هذا الأساس بالمهاجرين غير الشرعيين كلاً من[138]:

الأشخاص الذين يعبرون الحدود بطرق غير قانونية وخلسة من الرقابة المفروضة.

الأشخاص الذين رُخّص لهم بالعمل بموجب عقد، ويخالفون هذا العقد سواء بالقيام بعمل غير مرخص له، أو عمل يعاقب عليه القانون المحلي.

الأشخاص الذين يدخلون إقليم دولة ما بصفة قانونية وبترخيص إقامة ثم يتخطون مدّة إقامتهم ويصبحون في وضعية غير قانونية.

وتعرف الهجرة في علم السكان "الديموغرافيا" بأنها الانتقال (فرديًا كان أو جماعيًا) من موقع إلى آخر بحثًا عن وضع أفضل اجتماعيًا أو اقتصاديًا أو دينيا أو سياسيًا.139 وعليه فإن هذا التعريف يؤكد أهمية العوامل التي تحفز على هذا الانتقال ويضع العامل الاجتماعي والاقتصادي في مقدمتها، ثم تليه العوامل الأخرى التى تقف وراء هذا الانتقال الفردي أو الجماعي لفئات داخل المجتمع أو الدولة تتعرض لنقص في إشباع تلك الاحتياجات، ومن ثم يدفعها ذلك دفعًا إلى التوجه بالهجرة لمجتمعات أخرى حيث مزيد من الفرص، وتحقيقًا للإشباع.

أما في علم الاجتماع فتدل الهجرة على تبدل الحالة الاجتماعية كتغيير الحرفة أو الطبقة الاجتماعية وغيرها.140 ومن ثم أعطى هذا التعريف بعدًا اجتماعيا للهجرة، إذ ركّز على ذلك التغيير الاجتماعي الذي يطال الفرد أو الطبقة، فقد ينتقل الفرد من طبقة فقيرة إلى طبقة أكثر ثراء، أو في ظروف اجتماعية معينة قد يتقلص الدور الاجتماعي للطبقة المتوسطة مثلاً أو يتلاشى دورها.

ومن ثم يلاحظ على هذا التعريف أنه جعل من مفهوم الطبقة مفهومًا مركزيا، كما أنّه جعل الانتقال من طبقة لأخرى داخل المجتمع هي الحالة المعبرة عن الهجرة في علم الاجتماع.

---

137 منظمة الأمم المتحدة، "الاتفاقية الدولية حول حماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم"، (المعتمدة بموجب قرار الجمعية العامة ٤٥ /١٥٨ المؤرخ ١٨ كانون الأول /ديسمبر ١٩٩٠) ، https://bit.ly/2yEF9x8

138 Bureau International du Travail, Une Approche équitable pour les traveilleurs migrants dans une économie mondialisée, 11.

139 محمد الغريب عبد الكريم، فسيولوجيا السكان، (الإسكندرية، دار الكتاب الحديث، 1991)، ص89.

140 علي عبد الرزا ق جلبي، علم اجتماع السكان، ط3، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2005)، ص207.

ومن خلال استعراض هذه التعريفات يتضح أن ثمة معيارين هامين في تحديد مفهوم الهجرة هما:

1-المعيار المكاني: إن الهجرة تشير إلى تغير موطن الإقامة أي الانتقال الدائم من بلد، أو موطن إقامة إلى بلد أو موطن إقامة آخر ويعني ذلك أن الحراك من مكان لآخر داخل ذات البلد أو الموطن لا يعتبر هجرة، فانتقال البدو الرحل من مواضع إقامتهم إلى مواضع أخرى في باطن الصحارء لا يعتبر هجرة مهما كانت المسافة التي تفصل بين الموضعين.

2- المعيار الزماني: يتعلق بمدة الهجرة، وهذا معيار هام في التمييز بين الهجرة باعتبارها نقلة دائمة من أنواع الحراك المكاني الأخرى، ذلك أن ثمة انتقالاً عبر المكان ولكنه يفتقر إلى البعد الزماني الذي يجعل منه هجرة، فانتقال أحدهم إلى مدينة أخرى بضعة أيام للزيارة، أو غيرها يفتقد استهداف الإقامة الدائمة.

وبالرغم من أهمية هذين المعيارين في تحديد مفهوم الهجرة إلا أن الاعتماد عليهما والاكتفاء بهما في تحديد مفهوم الهجرة لوحدهما يؤدي إلى خلط شديد في فهم مضمون هذا المفهوم، بل لابد من إضافة شروط أخرى مثل الموقف الشخصي للمتنقل، فالمستهدف للسياحة أو التعليم، أو القائم بأعمال تجارية ليس مهاجرا.

وبناء على تحديد مفهوم الهجرة غير الشرعية يمكن تمييزها عن بعض الظواهر ذات الصلة تجنبًا للخلط المفاهيمي، وتتمثل في:

الاتجار بالبشر: يشتمل على نقل أفراد من البشر كسبًاً للربح أول تحقيق منفعة مادية،وتمر عملية الاتجار بالبشر بثلاث مراحل أولها اصطياد الضحية عن طريق الخطف أو الإكراه أو الإغراء، ومن ثم يتم نقل الضحية بالإكراه تحت التهديد من خلال حجز حرية الحركة للضحايا، وخاصة النساء باحتجاز وثائق السفر، وأخيراً الوصول إلى الوجهة النهائية حيث تجبر الضحية على عيش حياة العبيد وغالباً ما تجبر النساء والأطفال على الدعارة أو الانضمام إلى مجموعات منظمة من المتسولين أو المجرمين.[141]

يكمن الاختلاف بين الهجرة غير الشرعية والتهريب فيما يلي: يكون للمهاجرين السرّيين حرية الإرادة بعد عبورهم الحدود، أمّا في حالة الاتجار بالبشر فإنهم يصبحون في وضعية سخرة وبذلك فإن مصدر الربح الرئيسي هو عوائد استغلال الضحايا في البغاء أو نقل الأعضاء أما في حالة

141 أمير فرج يوسف، مكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية طبقًاً للوقائع والمواثيق والبروتوكولات الدولية، (الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، 2011)، ص 21.

تهريب المهاجرين تكون أجرة التهريب التي يدفعها المهاجر غير الشرعي هي مصدر الربح الرئيسي.

اللجوء: تُعرّف اتفاقية جنيف الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951 اللاجئ بأنه: "كل شخص يتواجد خارج بلد جنسيته بسبب خوفه من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو جنسه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معيّنّة أو آرائه السياسية، ولا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية ذلك البلد أو كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابقة نتيجة مثل تلك الأحداث أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يعود إلى ذلك البلد."[142]

وبذلك فالفرق بين اللجوء والهجرة غير الشرعية يكمن في الوضع القانوني للاجئ على العكس من المهاجر غير القانوني، وفي هذا السياق يحاول المهاجر السرّي عادة أن يقدم طلب اللجوء باعتبارها وسيلة من وسائل تسوية وضعيته في دولة المقصد. كما يتجلى الفرق بينهما في الدوافع فالأساس في الهجرة السرّية يعود إلى الدافع الاقتصادي على عكس اللجوء الذي يسببه الخوف من الحالات سالفة الذكر.

المطلب 2: تطور الهجرة في المجال المتوسطي

حوض البحر الأبيض المتوسط فضاء متحرك، وقد تسببت كل من الغزوات، الحروب والاستعمار في حركات سكانية تعتبر وراء التعقيد العرقي الحالي الذي جعل من البحر الأبيض المتوسط المنطقة التي تعيش الهجرة الأكثر كثافة في العالم. كما يمكن تمييز أنواع مختلفة من التدفقات البشرية التي تكون أساسا تدفقات ذو غرض اقتصادي (حركة العمال) أو سياسي (اللاجئين السياسين)...

كانت الهجرة تحدث في البداية من الضفة الشمالية إلى الجنوبية في شكل حركات استعمار، وسرعان ما أخذت اتجاها معاكسا، حيث لجأت الدول الأوروبية الاستعمارية إلى العمالة الموجودة في مستعمراتها، خاصة خلال الحربين العالميتين، ولذا نلاحظ التواجد المكثف للعمال المغاربة في فرنسا، ففي الخمسينيات عرفت فرنسا لوحدها مجيء 220 ألف جزائري و20 ألف مغربي و5 آلاف تونسي [143].

142 منظمة الأمم المتحدة، "اتفاقية جنيف الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951"، https://bit.ly/3ed9kvZ

143 Michel Poulain, « Les flux migratoires dans le bassin méditerranéen », Politique étrangère, No 3, (1994): 689.

وقد ساعدت الهجرة من الضفة الجنوبية للمتوسط إلى الشمالية على مواجهة أوروبا حاجتها من اليد العاملة خاصة الصناعات الثقيلة مثلا البناء والصناعة الاستخراجية، وما يميز هذه العمالة قبولها بأداء الأعمال الصعبة وكذا الخطيرة والملوثة وبأجور زهيدة.

أما المهاجرون من دول جنوب المتوسط، فقد مكنتهم الهجرة من الحصول على مستوى من الوعي السياسي والنضالي بفضل احتكاكهم بالنشاط السياسي والنقابي السائد في أوروبا، ومن الناحية الاقتصادية فقد ساهم المهاجرون في تنمية اقتصادياتهم الوطنية بفضل التحويلات المالية، سواء خلال فترة الكفاح المسلح أو بعد الاستقلال[144].

تمثل مرحلة السبعينات فترة الانتقال من استيراد دول الضفة الشمالية للعمالة الأجنبية مندول الضفة الجنوبية لسد العجز الدائم من قوة العمل التي أنشأها النمو الاقتصادي، إلى إغلاق أبواب الهجرة بسبب الأزمة الاقتصادية الشديدة التي عاشتها أوروبا بعد 1973. وبالتالي أعادت بلدان الهجرة التقليدية مثل فرنسا النظر في سياستها الليبرالية للهجرة من خلال: وقف توظيف العمال الأجانب وتنفيذ نظم مقيدة للهجرة. بالتحديد، تم وضع ضوابط حدودية مشددة، واشتراط المؤسسات تأشيرات الدخول.

ومع ذلك، لأسباب أخلاقية وإنسانية (حق المهاجرين في حياة طبيعية) ولأسباب ديموغرافية (انخفاض الخصوبة في أوروبا) اعتمدت دول الضفة الشمالية المضيفة سياسات تسمح للمهاجرين جمع شمل الأسر.

هكذا تمّ الانتقال من هجرة مؤقتة لليد العاملة إلى هجرة إعمار نهائية. وبالموازاة مع هذا التشدد في سياسات الاستضافة ظهرت وتطورت الهجرة غير الشرعية، حيث يحاول حوالي 45 ألف شخص من المغرب العربي كل سنة للوصول إلى أوروبا بطريقة غير مشروعة بالمخاطرة الكبيرة على حياتهم.

وبحلول منتصف الثمانينات، لم تعد سياسة جمع شمل الأسرة الوسيلة الوحيدة لعبور حدود أوروبا المتوسطية: استخدام الهجرة الإنسانية المتمثلة في طلب اللجوء الإنساني (الوضع السياسي لا يحُتمل في بلاد طالب اللجوء) الذي أصبح السبيل الأول للحفاظ على الهجرة من جنوب إلى شمال المتوسط.

144 Philippe Fargues et Hervé Le Bras, « Migrants et Migrations dans le bassin de la Méditerranéen », Etudes & Analyses, No 1, (septembre 2009): 28.

وبالتالي أصبحت إيطاليا وإسبانيا أبوابا جديدة للهجرة إلى أوروبا، ليس فقط بسبب الحاجة إلى العمل في هذين البلدين، لكن أيضا بسبب القرب الجغرافي والطبيعة التي تسهل مرور المهاجرين، وهذا ما جعل الدولتين تخضعان لضغوط من الدول الأوروبية المجاورة لضمان رقابة صارمة على حدودها.

وفي سنوات التسعينيات فإن مظاهر الأزمة التي عانت منها مختلف دول جنوب حوض المتوسط أدت إلى تسارع وتيرة الهجرة، فالدافع كان اقتصاديا (بحثا عن العمل) ثم أصبح سياسيا بسبب تدهور الوضع الأمني، فمن الجزائر فقط هاجر حوالي 300 ألف شخص من فئة الجامعيين، الصحفيين، المحامين، الأطباء والفنانين، كما عرفت غالبية دول جنوب أوروبا وخاصة إسبانيا وإيطاليا وفرنسا، والتي كانت مُ صدّ رة للهجرة في وقت ما، قدوم مهاجرين من دول المغرب العربي، وهم يمثلون أهمية اقتصادية بالغة، إذ يتوزعون على قطاعات العمل الصعبة من قطاع البناء، الزراعة والخدمات التي يرفضها العمال الوطنيون ويتقاضون عنها أجورا منخفضة[145].

ومن الناحية الديمغرافية، فإن هناك تكاملا بين الضفتين بالنظر إلى الانفجار الديمغرافي الذي تعرفه دول شرق وجنوب المتوسط، مما يؤكد حاجة أوروبا إلى مهاجرين جدد من المنطقة.

واقع الهجرة غير الشرعية في المتوسط الغربي

شهدت أواخر التسعينيات من القرن الماضي تصاعد الهجرة حول حوض البحر الأبيض المتوسط، وكأنه رد على إغلاق الحدود الجنوبية لأوروبا، كما نمت الهجرة غير الشرعية بشكل مقلق. علاوة على ذلك، وبالإضافة للهجرة غير الشرعية الكلاسيكية للشباب المغاربي إلى جنوب أوروبا، برز للوجود نموذج ثان من الهجرة، يتألف من الشباب الأفارقة.

على الرغم من أن بلدان الضفة الجنوبية لحوض المتوسط، وبالأخص المغرب العربي، ظلت لمدة طويلة أرضا تتميز بالهجرة المتواصلة، على وتيرة ثابتة، خلال السنوات القليلة الماضية، إلا أن هوية الهجرة المغاربية تغيّرت وتوسعت إلى إفريقيا الجنوبية وأصبحت للدول المغاربية وظيفة أخرى هي العبور. كما أن حجم الهجرة من الضفة الجنوبية الى الضفة الشمالية لا يزال يميل نحو الزيادة.

عند محاولتنا دراسة الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط أدركنا عدم وجود بيانات موثوقة، وغيابها تماما في بعض الحالات، وهذا ما يشكل العقبة الرئيسية في دراسة الهجرة غير الشرعية.

145 Poulain, Les flux migratoires dans le bassin méditerranéen, 986.

البيانات الكمية: من الصعب إجراء تقييم دقيق لتدفقات الهجرة غير الشرعية في البحر الأبيض المتوسط، وذلك بسبب الطابع غير الرسمي لهذه الظاهرة. بالإضافة إلى ذلك، هذا النوع من التنقل يشمل فئات مختلفة من الأفراد، مثل "المهاجرين غير الشرعيين"، المهاجرين الذين يبقون في البلد المضيف إلى ما بعد الفترة التي أذنت بها تأشيراتهم و"طالبي اللجوء".

وبالتالي يعتبر غير قانوني دخول المهاجرين إلى بلاد دون تقديم إقرارا إلى السلطات. هذا التعريف لا يشمل أولئك الذين يبقون في البلاد بعد انتهاء تأشيراتهم، وكذلك فشل طالبي اللجوء في الحصول على ذلك، ولكن لم يتم تحويلهم إلى دولهم. وما يزال من غير الواضح أيضا وضع المهاجرين بتأشيرة والذين يعملون بدون تصريح عمل. وبالتالي، فمن الصعب الوصول إلى تقدير دقيق لعدد المهاجرين غير الشرعيين.

البيانات الكيفية: إن صعوبة إجراء مقابلات مع المهاجرين غير الشرعيين تتعلق أولا بوضعهم غير القانوني ثم بسرية وجودهم.

بالرغم من ندرة وعدم موثوقية الإحصاءات، نحاول تشخيص ظاهرة الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط التي تُميّز إلى حد كبير وبشكل مستمر الدول التي تعرف مشاكل اجتماعية واقتصادية في المنطقة (تشير الأرقام إلى أن هناك نحو نصف مليون مهاجر غير شرعي يدخل أوروبا سنويا، أغلبهم من المغرب العربي)[146] من خلال النقاط التالية:

أ - الهجرة غير الشرعية المباشرة: أو الحرقة باللغة الشعبية، وهي عملية عبور البحر الأبيض المتوسط سرا من أجل الاستقرار في جنوب أوروبا. صحيح أنه منذ الستينيات من القرن الماضي فُتن الشباب الجزائري، التونسي والمغربي بالإمكانيات التي تتيحها سوق العمل الفرنسية والإيطالية والألمانية أو البلجيكية. بفعل تأثير قوات الجغرافيا، ينجذب التونسيون خاصة لإيطاليا، الجزائريون لفرنسا والمغاربة لإسبانيا.

في تونس، تعترض قوات حرس السواحل كل سنة لحوالي 4 آلاف شاب من المهاجرين غير الشرعيين التونسيين، لكن يقدر عدد الذين يتمكنون من النفاذ إلى الضفة الأخرى بأكثر من 16 ألف

146 Laurent Beurdeley et Renaud De la Brosse, L'Union Européenne et ses espaces de proximité, (Bruxelles, Bruyant, 2007), 75.

شاب. في إيطاليا، يتم إلقاء القبض على نحو 10 ألف مهاجر غير شرعي من المغرب العربي، مقابل أكثر من 20 ألف في إسبانيا من بينهم 12 ألف مغربي[147].

تنتقل إلى الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط أعداد كبيرة من المهاجرين من بلدان الضفة الجنوبية الغربية للبحر الأبيض المتوسط: بالنسبة للمغرب 13 مليون شخص؛ الجزائر 8 مليون شخص؛ تونس 400 ألف شخص سنة 2011[148]. تتم هذه الهجرات على أساس الروابط التاريخية (سكان شمال إفريقيا في فرنسا ودول البنلوكس والمغاربة في إسبانيا وايطاليا ومع كل الحذر الواجب عند تحليل البيانات الإحصائية، ففي ما يلي بيانات عن البلدان التي شملتها دراستنا، طبقا لاتحاد الجمعيات للبحوث لتطبيقية بشأن الهجرة الدولية في العقد الأول من الألفية والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين: 149

الدولة	عدد طالبي اللجوء	عدد اللاجئين	عدد المهاجرين غير الشرعيين	عدد المهاجرين
الجزائر	192	138	10 آلاف	أكثر من 90 ألف
ليبيا	4.834	6.713	مليون	2,1 مليون
المغرب	469	766	10 آلاف	75 ألف
تونس	51	94	10 آلاف	45 ألف

مؤخرا نلاحظ أيضا ظهور كل من ليبيا وتونس كمراكز للهجرة غير الشرعية، إذ سجلت في عام 2013 في جزيرة لامبيدوزا Lampedusa حوالي 8 آلاف محاولة قطع البحر من السواحل التونسية والليبية، وبالتالي تضاعفت الهجرة غير الشرعية في الدولتين خلال سنة واحدة[150] بسبب انعكاسات الأزمة التي تعيشها الدولتان (بدرجات متفاوتة) بعد الثورات الشعبية.

147 Gérard-François Dumont, «La Méditerranée, une géographie paradoxale: Situations démographiques et logiques migratoires trans-méditerranéennes», Géoconfluences, 01-03-2004, « accessed 09-04-2014, https://bit.ly/3b79djD

148 Institut de Prospective Economique du Monde Méditerranéen, Méditerranée 2030, (Paris, 2009), 125.

149 اتحاد الجمعيات للبحوث التطبيقية بشأن الهجرة الدولية، الهجرة المتوسطية : تقرير 2010، (مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، معهد الجامعة الأوروبية، 2010)، 103 .

150 L'OCDE, « Atlas de l'integration régionale: Les migrations », (2014), https://bit.ly/2UVs1N6

ب - الهجرة غير الشرعية للعبور: لم تعد حالة الهجرة السرية في المغرب العربي تعكس الصورة التقليدية التي كانت سائدة في بداية التسعينات والتي كانت تتميز بهيمنة المحاولات المعزولة التي كان يقوم بها مواطنون مغاربة، وقد أخذت عمليات الهجرة السرية تعتمد على شبكات منظمة ومهيكلة حول شبكات متداخلة تغذي إجراما عابرا للحدود يصعب التحكم فيه .

ويمثل المهاجرون السريون القادمون من البلدان الإفريقية جنوب الصحراء المكون الرئيسي لهذه الظاهرة التي لا تخفى امتداداتها الدولية، في حين شهدت حركة الهجرة السرية للمواطنين المغاربة نوعا من التراجع منذ 2002.

مع زيادة تدفقات المهاجرين غير الشرعيين من جنوب الصحراء الكبرى إلى شمال إفريقيا، أصبحت بلدان الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، وخاصة المغرب، الجزائر وليبيا مستقبلات للمهاجرين. وبالتالي انتقلت هذه الدول من مكوّنة للهجرة غير الشرعية فقط إلى دول مضيفة للعبور إلى أوروبا أيضا.

في المغرب العربي، ظهر المهاجرون غير الشرعيين من أجل العبور من إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى أوروبا منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي. لكن توسعت هذه الظاهرة فجأة في السنوات الأخيرة. سنة 2010، كان هناك 40 ألف مهاجر غير شرعي للعبور في ليبيا. أما في تونس، فاعترض حرس السواحل 12 ألف إفريقيا خلال السنوات الخمس الماضية. كما تقوم الجزائر كل عام بطرد 2500 شاب إفريقي إلى الصحراء[151].

بالإضافة إلى ذلك، تتغير تدفقات المهاجرين غير الشرعيين الإفريقيين بسرعة، نظرا للتغييرات التي شهدتها إفريقيا والمتمثلة في الانتقال من النمط الريفي إلى النمط الحضري خلال قرن من الزمن (من 70 ٪ من المناطق الريفية إلى 70٪ من المدن)، الأمر الذي أنتج هجرة ضخمة من الأرياف والتي من بين نتائجها الهجرة الدولية.

لقد أصبحت الأزمات السياسية خلال السنوات الـ15 ماضية (منطقة البحيرات العظمى، ساحل العاج، السينغال والقرن الإفريقي: إريتريا والصومال) سببا إضافيا في زيادة أعداد اللاجئين على المستوى الداخلي والدولي.

151 Philippe Fargues, « Les politiques migratoires en Méditerranée Occidentale: contexte, contenu, perspectives », Institut National d'Etudes Démographiques et Robert Schuman Centre for Advanced Studies, 16-10-2002, « accessed 10-06-2014 », https://bit.ly/2yJZQI5

أخيرا، نلاحظ أثر قرار إغلاق الحدود التي فرضها الاتحاد الأوروبي على الدول المغاربية في إطار اتفاقيات إعادة القبول الثنائية أو متعددة الأطراف[152] والذي أدى إلى الحد وعرقلة الهجرة من جنوب الصحراء الكبرى إلى كل من المغرب والجزائر وليبيا.

طرق الهجرة غير الشرعية:

الطرق الرئيسية التي يستخدمها المهاجرون غير الشرعيين هي:

بالنسبة للمغرب من طنجة والجزيرة نحو الساحل الجنوبي لإسبانيا، أو عن طريق لاس بالماس، سبتة ومليلية؛ بالنسبة لتونس من بنزرت وصفاقس إلى الجزر الإيطالية (تراباني، لامبيدوزا وصقلية)، أما فيما يخص ليبيا من كفرة، سبها وزوارة إلى اليونان وصقلية أو الساحل الإيطالي، وأخيرا من مصر إلى ساحل صقلية الايطالية عبر تونس وأحيانا عبر مالطا.

وقد تتغير تدفقات المهاجرين وخطوط سيرهم بسرعة كبيرة تبعا للوضع الجغرافي- السياسي في مناطق المنشأ والتغيرات التي تطرأ على القانون والممارسة في دول المغرب العربي والاتحاد الأوروبي. وهكذا، يصبح طريق الهجرة الأقدم، وهو مضيق جبل طارق، أقل استخداما بالتدريج، ليحل محله العبور من موريتانيا أو السينغال إلى جزر الكناري (الذي بلغ ذروته في عام 2006)، ومن ليبيا إلى إيطاليا (الذي بلغ ذروته في2008). [153]

المطلب 3: أسباب الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالجريمة المنظمة

إن رحلة الشباب غير الشرعية بالتأكيد رحلة معرّضة لمخاطر عالية، تتم عمليات العبور في الليل، على متن قوارب مكتظة وغير مجهزة لأعالي البحار أو بمحرك الطوارئ أو نظام الملاحة أو الراديو، وعدم كفاية الطعام... هذه القوارب المرتجلة تستحق اسمها المستعار "قوارب الموت". إلا أن شبان المغرب العربي لا يترددون في محاولة المغامرة وذلك للأسباب التالية:

152 إعادة القبول تهدف إلى ترحيل الأجانب الذين ليس لديهم أو لم يعد لديهم الحق في الدخول والعيش في أراضي دولة معينة. عادة ما يتم التعاون مع البلدان التي تكون مصدر للهجرة، العبور ودول الأصل (بالنسبة للمهاجرين) بشأن إعادة القبول على أساس اتفاق. على سبيل المثال وقعت فرنسا مع شركاء الضفة الجنوبية على 14 اتفاقية ثنائية تحتوي بنود إعادة القبول في مقابل تبادل "المهارات والمواهب " أو مقابل برامج التنمية، خلال الفترة الممتدة بين عامي 2007 و2010.

153 الشايب بشير، "تهديدات الهجرة غير الشرعية على الأمن الأوروبي"، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية،(الجزائر، ديسمبر 2013)، ص20.

الأسباب الاقتصادية:

فيما يخص الحدود الجنوبية لمنطقة المغرب العربي كمصدر للهجرة غير الشرعية للأفارقة تجاه المنطقة تعود الأسباب الاقتصادية الى انهيار اقتصاديات دول الساحل الإفريقي، فعلى الرغم من امتلاكها لثروات طبيعية هائلة، إلا أن الركود الصناعي لهذه الدول جعل أفرادها يعتمدون على الفلاحة والزراعة كمورد أساسي، بيد أن هذا المورد عجز بدوره عن سد حاجات الأفراد والمواطنين، نظرا لصعوبة الظروف كالتصحر والجفاف، مما توّلد عنه انتشار سريع للفقر والبطالة اللذين يعتبران سببان قويان للهجرة نحو الدول الأوروبية، وبالمقابل تسجل هذه الدول ارتفاعا مطردا للنمو الديمغرافي سنة بعد أخرى، وقد انجّر عن هذه العوامل مجتمعة انتشار المجاعة التي أصبحت تهدد سكان تلك الدول.

أما فيما يخص الهجرة غير الشرعية من المغرب العربي اتجاه أوروبا، فيتجلى الأمر عند التباين في المستوى الاقتصادي بصورة واضحة بين دول الجنوب ودول الشمال الجاذبة، نظرا لتذبذب وتيرة التنمية في دول الجنوب المتوسط، فشل السياسات الحكومية، فاستمرار الحكومة في سياسة الاعتماد على القطاع الخاص فقط لتوفير فرص عمل جديدة يؤدي إلى تفاقم كارثة البطالة التي تزيد من الظاهرة، بالإضافة إلى عدم قدرة الحكومات المغاربية على طرح حلول حقيقية وجذرية لمشكلة البطالة المتفاقمة فيالريف والمدينة، إضافة إلى هدف البحث عن الاستقرار الدائم وتحقيق حياة أفضل.

الأسباب الاجتماعية:

إن الهجرة تدور في مجالين مختلفين ديمغرافيا، أحدهما يعرف زيادة سكانية تصل إلى حد العجز عن تلبية الطلب الوطني على الشغل والسكن والخدمات الاجتماعية... ويعرف الآخر انخفاضا في عدد السكان خاصة نسبة الشباب، فبالنسبة لدول جنوب المتوسط، فإن نموها السكاني حسب تقديرات منظمة الأمم المتحدة مرشح للارتفاع على مدى 20 سنة القادمة، ففي سنة 1997 مثلا، قُدّر عدد سكان الدول المطلة على المتوسط بأكثر من 300 مليون نسمة وسينتقلون إلى ما يقارب 500 مليون نسمة في أفاق2025 [154].

154 Commission européenne, « LE MONDE EN 2025 », EUR 23921 FR, (2009), 11, https://bit.ly/2xfehUc

ومن النتائج الأولى للانفجار الديمغرافي نجد مشكلة البطالة، فإذا كان الفرد العامل يرى أن انخفاض الدخل مبرر كاف للهجرة بغرض رفع مداخيله، فإن العاطل عن العمل يرى أن مبرره أكثر من كاف، لذا تعتبر البطالة أحد الأسباب الرئيسية للهجرة إلى الخارج طلبا للعمل، وتزداد حدة البطالة في دول العالم الثالث ومنها دول جنوب المتوسط، ففي إفريقيا مثلا، البطالة هي من أعلى معدلات البطالة في العالم، مع أنها غير موزعة بالتساوي بين البلدان بحسب نوع الجنس والفئات العمرية كما رأيناه سابقا.

وفقا للاعتقاد السائد، الدافع الرئيسي للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط يكون حصريا السعي للحصول على العمل، مع ذلك، فإن النتائج الأخيرة للعمل الميداني الذي أجري في المنطقة تسمح بالتدرج في هذا الافتراض. في دراسة حديثة في المغرب العربي، اعترف الشباب الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية أن دوافع الهجرة غير الشرعية غامضة، مثل "الرغبة غير المتحكم فيها في اكتشاف آفاق جديدة"، أو "طريقة جديدة للمعيشة"[155]. كما أن تواجد عدد كبير من المهاجرين غير الشرعيين القادمين من بلدان غنية ومستقرة سياسيا مثل غامبيا والغابون والكاميرون، يكون أيضا ضد فرضية البحث عن وظيفة بسيطة.

تظهر نفس الملاحظة تقريبا من خلال مقابلة الشباب التونسيين الذين هاجروا بطريقة غير شرعية إلى إيطاليا أو فرنسا، على الرغم من انتمائهم إلى طبقات اجتماعية معينة، وعلى الرغم من مستوى تعليمهم الجامعي. وهكذا نرى المزيد من الشباب المتحصلين على البكالوريا من بين المهاجرين غير الشرعيين.

وبالتالي، تغيّرت طبيعة التركيبة البشرية للمهاجرين من رجال ما بين 15 و45 عاما لديهم مهارة ضئيلة يستقرون بشكل رئيسي في مدن بلدان الضفة الشمالية المستقبلة، من أجل العمل كأيادي عاملة في المناطق السياحة ومناطق الزراعة الكثيفة، ثم تميزت الهجرة غير الشرعية أساسا بانتقال الزوجات والأطفال للانضمام إلى قادة الأسر الذين يعيشون في البلد المضيف، أي تركيبة بشرية معظمها غير نشط لكنها تتمتع بنظام ضمان اجتماعي بفوائد جمة، إلى انتقال وهجرة الشباب الجامعيين والإطارات[156].

155 Philippe Fargues et Hervé Le Bras, « Les politiques migratoires en Méditerranée Occidentale: contexte, contenu, perspectives», https://bit.ly/2yJZQI5

156 AMBROSINI Maurizio, « Migrants dans l'ombre. Causes, dynamiques, politiques de l'immigration irrégulière », Revue Européenne des Migrations Internationales, vol. 26, n° 2, (2010): 7, https://bit.ly/3c58jE2

عادة ما يحافظ المهاجرون على روابط هامة مع بلدانهم الأصلية، هذه الأخيرة مصدر التدفقات الاقتصادية (التحويلات المالية للمهاجرين هي واحدة من الإيرادات الأولى لدول الضفة الجنوبية والشرقية لبحر المتوسط) والثقافية (المهارة والتعاون الاقتصادي والعلمي). ومع ذلك، تمثل هذه التدفقات البشرية أيضا خسارة بالنسبة للبلدان المرسلة، ولا سيما مع رحيل الإطارات وهجرة الأدمغة.

والملاحظ أن البطالة تمس الأفراد من جميع المستويات العلمية والمهنية وحتى الحاصلين على شهادات عليا، وأن عدم قدرة سوق العمل الوطنية على تأمين هذه الطلبات على العمل يجعل الأفراد يتجهون إلى طلبها في الخارج ولو في ظروف عمل صعبة. بالإضافة إلى الفشل في حل المشاكل الاجتماعية المتمثلة في الفقر والمجاعة والبطالة والأمراض..

وكذلك صورة النجاح الاجتماعي الذي يُظهره المهاجر عند عودته إلى بلده لقضاء العطلة، حيث يتفانى في إبراز مظاهر الغنى: سيارة، هدايا، استثمار في العقار.. إلخ، وكلها مظاهر تغذيها وسائل الإعلام المرئية.

فوق قومية الشباب: فوق القومية من بين التغييرات الرئيسية التي لوحظت في الشباب، تتمثل في الشعور بأن الحدود لم تعد موجودة وأن الفرد لم يعد يرتبط بالضرورة بأرض ووطن. هذا السلوك هو نتيجة مباشرة للعولمة، وعلى وجه الخصوص تطور وسائل النقل السريعة، وسائل الاتصال الحديثة، مثل الإنترنت أو قنوات التلفزيون الرقمي. وبالتالي يعيش الشباب في بيئة من السهل فيها الابتعاد عن الجذور والدخول في دوامة من التنقل.

الأسباب السياسية:

تميّزت نهاية القرن العشرين بحركات هامة من اللاّجئين بصفة فردية أو جماعية، من جراء الحروب والنزاعات التي عرفتها العديد من مناطق العالم، حيث أن عدم الاستقرار الناجم عن الحروب الأهلية والنزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان بسبب الانتماءات العرقية أو الدينية أو السياسية، يعدّ أحد الأسباب الرئيسية لحركات الهجرة التي تجبر الأفراد على النزوح من المناطق غير الآمنة إلى أخرى أكثر أمنا وهو ما يطلق عليه بالهجرة الإضطرارية أو اللّجّوء السياسي.

وتعتبر منطقة المغرب العربي خاصة، وإفريقيا بصفة عامة من أهم المناطق المصدرة والمستقبلة للاّجّئين بسبب الحروب وعدم الاستقرار الداخلي الذي تعرفه دول المنطقة.

وفي هذا الإطار يمكن القول بأن منطقة المغرب العربي تعتبر منطقة عبور رئيسية للاجئين والمهاجرين القادمين من إفريقيا، خاصة من منطقة البحيرات الكبرى، فالمملكة المغربية تعدّ نقطة عبور رئيسية نحو إسبانيا، سنويا هناك حوالي 100 شاحنة تعبر مضيق جبل طارق، وقد سجل بين سنتي 1997 و2010 حوالي 3286 ضحية غرق في المضيق[157]، والجزائر وتونس وليبيا تعد هي الأخرى مناطق عبور للمهاجرين القادمين من إفريقيا السوداء، حيث بدأت هذه الدول تعرف انتشارا ملفتا للمهاجرين الأفارقة.

ولا يمكن إغفال التأثيرات السلبية للحروب العربية ـ الإسرائيلية، حيث أدت إلى هجرة الفلسطينيين واللبنانيين، جزء منهم اتجه إلى منطقة الخليج العربي، واتجه الجزء الآخر إلى منطقة المغرب العربي أو إلى أوروبا، وتجب الإشارة أيضا إلى هجرة المعارضة السياسية في تونس والجزائر والمغرب إلى أوروبا والتي وجدت فيها ملجأ آمنا.

العامل البيئي أو الجغرافي:

يضاف إلى العوامل المساهمة في الهجرة من اقتصاد وسياسة، عامل القرب من أوروبا، ذلك أن الجزائر تشكل بوابة رئيسية وهمزة وصل بين إفريقيا وأوروبا، هذا الموقع الجغرافي يساهم في تسهيل عملية انتقال الأفارقة على العموم والمغاربة على الخصوص إلى الضفة الشمالية للمتوسط، كما تساهم شساعة الحدود الجزائرية في تفاقم الظاهرة، 7011 كلم. كما يتعلق الأمر بدول الساحل المحاذية للمنطقة المغاربية، حيث تشهد هذه الدول تقلبات طبيعية قاسية، كالتصحر وزحف الرمال على الواحات الصالحة للعيش وكذا الجفاف، باعتبارها تقع في مناطق ذات مناخ قاري أين تقل النسب المئوية لسقوط الأمطار.

تأثير المتاجرين (المهربين): نعرف الآن أن تدفقات المهاجرين غير الشرعيين تُشجّع إلى حد كبير من قبل شبكات منظمة من المهربين الذين يغرسون في نفوس الشباب الأمل في حياة أفضل في الضفة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط. كما نعلم سهولة التأثير على المراهقين.

لتحسين فهم المتاجرة غير الشرعية بالمهاجرين التي تقوم بها جماعات التهريب وضع حراس الحدود تعريفا إمبريقيا لشبكات التهريب: "تجمع منظم، هرمي ومغلق، عابر للأوطان، يساعد

157 أحمد إسماعيل، "قراءة في ظاهرة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى الغرب"، قراءات إفريقية، 17 أكتوبر2012،(تاريخ الدخول: 02-09-2014)، https://bit.ly/2V9Epb2

الأشخاص الراغبين في الهجرة في التنقل من بلد إلى آخر أو البقاء فيه بشكل غير قانوني مقابل مبالغ مالية"[158] .

من خلال مكونات شبكات التهريب نلاحظ أنها تحمل بعدا إنسانيا يشير إلى الاعتبارات الأخلاقية والسياسية، فهي تقوم من خلال نشاطها بنقل أو تسليم "بضاعة ذكية".

تهريب المهاجرين في البحر الأبيض المتوسط متعدد الأشكال. بالفعل، إن الواقع الإجرامي الذي ينتمي إليه متعدد الأوجه يمتد في مجال بحري صغير نسبيا، بالمقارنة مع البحارالآخرى، لكن مع ذلك يمثل ثلث أعمال التهريب العالمية.

إن جماعات التهريب في البحر الأبيض المتوسط تأخذ مظهرا مختلفا، اعتمادا على ما إذا كانت تقع في المتوسط الغربي أم في المتوسط الشرقي: من جهة الشبكات "الإفريقية"، ومن جهة أخرى "الشرقية".

بالنسبة للأولى، نادرا ما تكون مكونة من جماعات مهربين منظمة بطريقة مهيكلة وموسعة، في حين أن الثانية كيانات إجرامية منظمة بشكل جيد نسبيا. مما لا شك فيه أن هناك في الحالتين عدد كبير جدا من فرص المتاجرة والتهريب[159].

وحتى إذا كانت الشبكات مهيكلة، فإنه عادة ما يكون هيكلها خفيفا وعشوائيا، لأنه يستند إلى حد كبير على الفرص المتغيرة التي ترتبط بالمبادرات الفردية أو الجماعية والمتعلقة بالأوضاع الاقتصادية (المجاعة، الحرب والكوارث الطبيعية والتوتر بين الجماعات). كانت أحداث عام 2011 في تونس وليبيا مثالا على ذلك، إذ أنتجت خلال النصف الأول من عام 2011 تدفقات من المهاجرين غير الشرعيين واسعة النطاق ومفاجئة عبر البحر الأبيض المتوسط. ومن أجل ذلك اضطر المهاجرون لمناشدة جماعات التهريب الذين لديهم الحد الأدنى من الخدمات اللوجيستية.

نتيجة للسياسات الأوروبية المتشدّدة تجاه الهجرة؛ نشطت شبكات الاتجار بالبشر، وذلك باستغلال لهفة المهاجرين للوصول إلى أرض الأحلام، لكن يجد المهاجرون أنفسهم قد تحولوا إلى عبيد، مجبرين على ممارسة أعمال السخرة، أو الدعارة، أو الجريمة المنظّمة، وتستدرج تلك الشبكات الراغبين في الهجرة بالاعتماد على فريق يتألف من المستقطبين وموفري الإيواء والناقلين، الذين

158 Emilie DERENNE, Le trafic illicite de migrants en mer méditerranée: Une menace criminelle sous contrôle?, (Paris, Collection études de l'INHESJ, 2014), 17.

159 Nations Unies: Office contre la drogue et le crime, « Crime organisé et migration clandestine de l'Afrique vers l'Europe », (Juillet 2006), 16, https://bit.ly/3aVTdRj

يتوفرون في الغالب على ورشات سرّية لبناء القوارب، وتُقدّر منظمة العمل الدولية أعداد ضحايا الاتجار بالبشر لأغراض العمل بالسخرة، أو الإجبار على العمل، بحوالي اثني عشر مليوناً وثلاثمائة ألف نسمة.

فيما يشير تقرير عن الاتجار بالبشر صادر بتاريخ 14 جوان 2004 عن مكتب مراقبة ومكافحة الاتجار بالبشر التابع للخارجية الأمريكية إلى أنه في كلّ عام يتم الاتجار بنحو 600.000 – 800.000 رجل وامرأة وطفل عبر الحدود الدولية[160].

علاقة الهجرة غيرالشرعية بالجريمة المنظمة

الهجرة السرية وفي إطار علاقتها بالجريمة المنظمة تشكل خطرا على استقرار ونمو دول البحر الأبيض المتوسط، وهذا نظرا لما تحمله من مخاطر عبور فئات غير سوية، إضافة إلى انخراطها في الحياة السرية ضمن هذه المجتمعات، مما يجعلها فريسة سهلة في يد الشبكات التي تتعاطى مختلف الأساليب غير الشرعية في كسب قوتها واستمرارها، خصوصا تهريب المخدرات والمتاجرة فيها، كما أن العائدات المالية الناتجة عن المتاجرة في المخدرات تقدر ما بين 300 - 500 مليار دولار سنويا، وهو ما يفسر لجوء الجماعات التي تنشط في الخفاء إلى الاستفادة من ظاهرة الهجرة غير الشرعية[161].

كما أن تهريب المهاجرين غير الشرعيين يعتبر أحد المظاهر المميزة للتطور الخطير الذي آلت إليه الجريمة المنظمة عبر دول الضفة الجنوبية، و قُدّرت الأرباح المحققة من هذا النشاط بنحو 3.5 مليار دولار سنويا.[162]

ومن بين الأنماط الجديدة للإجرام التي أصبحت تتخصص فيها عصابات الإجرام الترحيل الجماعي لمواطني إحدى الدول إلى حدود دول أخرى مقابل تحصيل مبالغ باهضة. كما أن الجماعات الإرهابية قد تلجأ إلى الهجرة السرية من أجل تجنيد عناصرها وتدريبها على استعمال واستخدام الأسلحة في الدول الراعية للإرهاب للقيام بأنشطة إرهابية.

160 مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، "النشرة الإخبارية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، (مصر، 2012)، https://bit.ly/34sAXwz

161 Pascal Le Pautremat, « Drogue au Sahel: La source principale de financement des jihadistes », Slate.fr, le 1/01/2013, « Accessed 06-06-2014 », https://bit.ly/2RoTQuU

162 Rapport de l'ONUDEC, « Criminalité transnationale organisée en Afrique de l'Ouest », (2013), https://bit.ly/3c9abMh

إن أحداث 11 سبتمبر قد نقلت المتوسط، وخاصة ضفته الجنوبية إلى أولويات الاهتمام الأوروبي والأمريكي، حيث أصبح الإرهاب والهجرة من أكثر العوامل حساسية على الأمن الدولي[163].

لكن كما رأينا سابقا تتطلب الأعمال الإرهابية أموالا كثيرة، لذلك تلجأ التنظيمات الإرهابية إلى تهريب المهاجرين غير الشرعيين.

المنظور الأوروبي للمهاجرين:

لاحظنا زيادة تأثير الهجرة على العلاقات الأورومتوسطية في سنوات التسعينيات، فمن جهة ظهرت الجماعات الأصولية في دول الجنوب وامتد نشاطها وتأثيرها إلى أوروبا، ومن جهة ثانية هناك صعود الحركات اليمينية الأوروبية المعادية للأجانب وللجالية المسلمة خاصة، مما أدى إلى توتر العلاقات بين مجتمع الإقامة والمهاجرين. فالدول الأوروبية اليوم، تُحمّل المهاجرين بشكل خاص مسؤولية الصعوبات التي تعرفها المجتمعات الأوروبية: تفشي مظاهر البطالة ومشاكل السكن وانتشار الجريمة وانعدام الأمن...

لذلك نتطرق إلى النظرة الأوروبية للهجرة، لأن المتتبع لسياسات التعاون الأورومتوسطي في مجال الهجرة يكتشف أن الطرف المؤثر والمحدد لهذه السياسات هو الطرف الأوروبي، لكن هذا لا يعني أن دول الجنوب ليس لها تصور حول المسألة.

ويمكن القول بأن قضية الهجرة شكلت دائما نقطة محورية في الخلاف الدائر بين التنظيمات السياسية والحزبية في أوروبا عموما، وقد أثرت بشكل واضح على تحديد السياسة المنتهجة بخصوص الهجرة من سياسة متساهلة مع المهاجرين وأخرى أكثر تشددا، حسب انتماء التيار المتواجد في السلطة وحسب توجهات الرأي العام في الدول الأوروبية كما يلي: [164]

أ- الاتجاه المعارض: يرى هذا التيار أن المهاجرين يشكلون تهديدا ثقافيا وأمنيا لأوروبا:

-البعد الثقافي: يؤكد التيار اليميني في أوروبا أن المهاجرين الأفارقة، المغاربة خاصة، والمسلمين عموما، يهددون وحدة الثقافة والهوية الأوروبية، خاصة بعد تأكد استحالة اندماجهم في الثقافة الأوروبية، فالحل هو إعادة المهاجرين إلى أوطانهم، هذا التيار يركز على العامل الثقافي لتغطية توجهه العنصري المعادي للمهاجرين والأجانب، وضمن هذا التصور الجديد للأخطار التي تهدد

163 ناجي، الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط، ص911.

164 Denis Duez, L'Union européenne et l'immigration clandestine, (Bruxelles: Université de Bruxelles, 2008), p.p.98-.99

المنظومة الغربية والتي تحولت عن الشرق نحو جنوب المتوسط، يأتي المهاجرون في الواجهة لأنهم نقطة التماس بين منظومتين ثقافيتين مختلفتين.

-البعد الأمني: وهذا البعد لا يمكن فصله عن التصور العام لمصادر تهديد الأمن في الغرب، والرامي إلى جعل مصدر الأخطار آتية من الجنوب، وخاصة من العالم الإسلامي، حيث بلغ الأمر إلى حدّ تجريم الهجرة، فمنذ بداية التسعينيات أصبحت الهجرة في أوروبا جريمة مثل جرائم تهريب المخدرات والإرهاب الدولي. والمهاجرون السريون هم أكثر عرضة لهذا العداء، لذا نلاحظ ارتفاع حركات اعتقال المهاجرين، خاصة السريين منهم، في الدول الأوروبية كإيطاليا وإسبانيا واليونان التي تعد مناطق حدودية بالنسبة للفضاء الأوروبي.

ب - الاتجاه المؤيد: يؤيد هذا التيار تواجد المهاجرين في أوروبا، بالنظر إلى الحاجة الديمغرافية والأهمية الاقتصادية التي يمثلونها، ويرى هذا التيار أن العنصرية ضد المهاجرين من شأنها أن تؤدي إلى ردود أفعال متطرفة من قبل المهاجرين الذين يعانونمن التمييز والعنصرية لا لسبب إلا لأسباب ثقافية غير واقعية.

عموما هناك وجهتي نظر لدى دول أوروبا الجنوبية الغربية اتجاه الهجرة[165] :

1- فرنسا؛ تركز على تشجيع تنقل المهاجرين من مستعمراتها القديمة وضرورة تكثيف التعاون في مجال الهجرة مع الدول الأصلية.

2-إيطاليا وإسبانيا والبرتغال؛ ترى أن الهجرة وسيلة لمواجهة العجز الديمغرافي في أوروبا وتركز على ضرورة التعاون الأوروبي لوقف الهجرة غير الشرعية، وانتهاج سياسة انتقائية.

بهذا اعتبرت ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المغرب العربي أحد أبرز التهديدات الأمنية الحديثة التي تواجه الأمن المغاربي، ومن هذا المنطلق نستطيع القول أن أشكال الهجرة السرية اختلفت من وإلى الضفة الجنوبية للمتوسط باختلاف الأسباب المؤدية إلى ذلك. فقد اعتبر الإقليم ذو الموقع الاستراتيجي بالنسبة للعديد من الدول ملاذا لأطماعها. فالدول الإفريقية الجنوبية تنظر للمنطقة على أنها محطة مهمة للعبور إلى ما وراء بحر المتوسط والدخول إلى أوروبا، فيما يجد المغاربة أن المنطقة لا تحقق لهم مستوى طموحاتهم وآمالهم ومستقبلهم.

165 Guillaume Le Boedec, «Le détroit de Gibraltar», EchoGéo, N°2, (2007), https://bit.ly/2yQ62P3

المطلب 4: انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الأمن الإقليمي

تحمل الهجرة غير الشرعية عدة آثار غير محمودة على الأمن القومي لدول المتوسط الغربي على مختلف المستويات: الاقتصادية، الاجتماعية والأمنية، فعلى المستوى الاقتصادي والاجتماعي تؤثر الهجرة غير الشرعية على الاقتصاد الوطني لدول الضفة الجنوبية، بإخلالها بالتنظيم المصرفي، من خلال تجويل الأموال خارج البلاد، إضافة إلى ارتفاع نسب البطالة لدى سكان المناطق الجنوبية الأصليين والمناطق الداخلية الفلاحية نتيجة لمزاحمة المهاجرين الأفارقة الذين يمثلون يدا عاملة رخيصة لهم .

في السياق ذاته لا يؤثر المهاجرون الأفارقة على الاقتصاد أو على الجانب الاجتماعي فقط، بل تعدوا ذلك وأصبحوا وسيلة لنقل الأمراض الخطيرة، مثل السيدا، والملاريا في الآونة الأخيرة، حيث أن ولاية تمنراست، تحتل الصدارة في نسبة الإصابة بهذا الوباء الخطير، نظرا لكثرة المتوافدين الأفارقة إليها.

ومن جهة أخرى، فإن بعض المهاجرين الأفارقة الذين لم يتمكنوا من مغادرة دول الضفة الجنوبية (العبور)، اختاروا الحصول على عمل من طرق مشبوهة، مثل السرقة وتنظيم جماعات إجرامية تكون الفئة الأكبر فيها من الشباب من مالي والنيجر، والقلة الأخرى من باقي الجنسيات الأخرى، وهي الفئات التي تم إحصاء عدد غير قليل من الجرائم التي قامت بارتكابها.

أما فيما يخص دول الضفة الشمالية للمتوسط، فتهديدات الهجرة غير الشرعية متعددة ومختلفة في الدول الأوروبية المستقبلة، وهذا ما يجعلها ظاهرة خطيرة، خاصة في العشرية المعاصرة، ولاسيما بعد الثورات العربية في كل من تونس وليبيا التي أدت إلى نزوح عدد هائل من الأشخاص نحو الدول الأوروبية، هربا من الظروف التي يعانون منها في بلدانهم، وسعيهم لتحقيق أمنهم، ما أدى إلى حدوث مفارقة في الأمن، حيث أنه في حين أن هؤلاء الأفراد يسعون جاهدين في تحقيق أمنهم أصبحوا يشكلون تهديدا لأمن غيرهم.

وعلى هذا الأساس، اختلفت التهديدات التي مثلتها الهجرة غير الشرعية ولازالت تمثلها للقارة الأوروبية، وذلك على أساس ارتباطها بالعديد من المتغيرات والحقبات الزمنية. ومنه فقد ربطنا الهجرة غير الشرعية والتهديدات المنجرة عنها بمرحلتين تاريخيتين الأولى قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 والأخرى بعدها.

أولا: تهديدات الهجرة غير الشرعية قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 على الأمن الأوروبي

لقد حظيت الهجرة غير الشرعية باهتمام واسع، وذلك راجع للتحولات المستمرة التي تحدث في البيئة الدولية، وقد أجمعت غالبية الدول في الاتحاد الأوروبي على رفض الهجرة غير الشرعية، سواء القادمة من جزئها الشرقي أو تلك التي تأتي من الضفة الجنوبية للمتوسط، رغم استثناء بعض الحالات التي تسمح فيها نفس هذه الدول بمرور انتقائي للكفاءات والأدمغة المتميزة، ونظرا لتفاقم الهجرة غير الشرعية أصبحت بذلك ظاهرة تثير قلق دول الاتحاد الأوروبي، وذلك راجع لعديد المشاكل التي ظهرت في دول الاستقبال والمتمثلة في [166]:

الإخلال بالبناء الديموغرافي: حيث أن التدفق المستمر للمهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا سيؤدي في نهاية المطاف إلى تهديد كيان السكان الأوروبيين الأصليين.

الإخلال بالمسائل الأمنية: نظرا لكون المهاجرين غير الشرعيين لا يحملون هويات إثبات الشخصية، فهذا ما يعني أنه في حالة ارتكابهم للجرائم لا يمكن التعرف على المرتكب الحقيقي لهذه الجرائم وبالتالي تفشي المشاكل والإجرام في المجتمعات الأوروبية.

الإخلال بالوضع الاقتصادي: رغم أن المهاجرين غير الشرعيين يعتبرون أهم مصدر لليد العاملة الرخيصة، إلا أن هذا في حد ذاته يعد مشكلا أساسيا وخللا في سوق العمل الأوروبية، باعتباره منافسا قويا للأيدي العاملة المحلية، وذلك نتيجة لانتشار العمالة العشوائية غير الضرورية وذات الإنتاجية المنخفضة وظهور سوق موازية للعمالة المتسللة التي تقبل بأجور أقل وكذا شروط قاسية للعمل، إضافة إلى زيادة تفشي البطالة في الدول الأوروبية نتيجة لوفرة اليد العاملة الرخيصة التي تقبل القيام بالأعمال الشاقة التي يرفضها الأوروبيون الأصليون.

مشكلة الأقليات: إن نهاية الحرب الباردة وما حملته من تغيرات في الساحة الدولية، أدت إلى تصاعد الأفكار القومية التي سبّبّت العديد من الحروب والنزاعات داخل حدود الدولة الواحدة، وبالتالي فتأثير الهجرة غير الشرعية على النمو الديموغرافي وكذا الواقع السكاني في أوروبا قد يؤدي إلى خلق أقليات تطالب بحقوقها، ما يعني أن الهجرة غير الشرعية أصبحت بذلك أزمة ومشكلة تهدد أوروبا، حيث أن تعرض المهاجرين غير الشرعيين للإقصاء من الحياة الاجتماعية وسوء المعاملة

166 ناصر حامد، "المهاجرون في أوروبا بين مكافحة الإرهاب ومشكلة الاندماج"، مجلة السياسة الدولية، (مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية واللإستراتيجية، مصر، العدد 63، المجلد42، جانفي 2006)، ص ص 63- 65.

والتهميش يؤدي بالأفراد إلى المطالبة بحقوقهم نتيجة للأوضاع المتردية التي يعيشونها، أيضا عامل التفريق الموجود داخل دول الاتحاد الأوروبي والراجع في الأساس إلى سياسة التمييز بين المهاجرين غير الشرعيين والسكان الأوروبيين الأصليين، وكذا التمييز بين المهاجرين غير الشرعيين في حد ذاتهم أي بين المهاجرين غير الشرعيين القادمين من أوروبا الشرقية ونفس الفئة القادمة من الضفة الجنوبية للمتوسط، خاصة من الدول العربية الإسلامية. حيث بدا واضحا هذا التمييز بين المهاجرين غير الشرعيين القادمين من الضفة الشرقية لأوروبا، خاصة بعد تفشي هذه الظاهرة وذلك بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وهذا ما أدى إلى بروز العنصرية التي بدأت تتصاعد منذ بداية السبعينات في غرب أوروبا، حيث أصبح المهاجرون غير الشرعيين بصفة عامة يلامون على كل ما يحدث من مشاكل، سواء التعامل بالمخدرات، الجريمة المنظمة وتفشي ظاهرة التسول، وقد أخذت الأحزاب اليمينية المتطرفة تستغل هذه الكراهية، ما أدى إلى زيادة التشديد والتعقيد منذ سنة1975.

مشاكل النفقات: زيادة النفقات لدول الاتحاد الأوروبي، وذلك من حيث تشديد الإجراءات على الحدود وملاحقة المهاجرين غير الشرعيين واحتجازهم وإعادة تسفيرهم، ما يؤدي بالدول الأوروبية إلى تحديد ميزانية كاملة لمثل هذا النوع من العمل.

مشاكل اجتماعية: نظرا للظروف الاجتماعية السيئة التي يعاني منها المهاجرون غير الشرعيين، فقد ارتبطت ظاهرة الهجرة غير الشرعية بالعديد من المشاكل كتجارة المخدرات القادمة من بعض دول الشرق الأوسط، شمال إفريقيا، أفغانستان، شرق أوروبا وأمريكا اللاتينية المتجهة نحو أوروبا الغربية من خلال التنقل عبر: روسيا، تركيا وجنوب البحر المتوسط.

كما ترتبط هذه الظاهرة بمشاكل أخرى انتشرت بكثرة في المجتمع الأوروبي وأصبحت بذلك تهدد استقراره وأمنه، والتي تمثلت في شبكات التجارة بالبشر والدعارة، وذلك من خلال التشارك مع عصابات الجريمة المنظمة، كما ترتبط الهجرة غير الشرعية بجرائم التزوير، الرشوة، الاختلاس، وجرائم الاعتداء على الأشخاص، الأموال والأغراض، خاصة إذا لم يجد المهاجرون غير الشرعيين عملا يقتاتون منه، في الوقت الذي يقعون فيه تحت ضغوط المجرمين الذين سهلوا هجرتهم وكذا الضغوطات التي يتلقونها من أسرتهم في بلد المصدر، إضافة إلى الارتباط بجريمة تهريب المهاجرين غير الشرعيين التي تتشارك مع الجريمة المنظمة العابرة للأوطان أو التشكيلات الإجرامية.

يضاف إلى ذلك تنامي الأحياء العشوائية وتدني الخدمات الضرورية وكذا تدهور البيئة، وأيضا مشكلة الهوية الثقافية وتراجع القيم والمبادئ الأصلية للدول الأوروبية، وكذا دخول عادات غريبة على المجتمع الأوروبي مثل: التسكع، البطالة والتسول.

ثانيا: تهديدات الهجرة غير الشرعية بعد أحداث 11 ديسمبر 2011

كان رد المجتمع الدولي على ظاهرة الهجرات غير الشرعية حازما، خاصة بعد الأحداث التي وقعت في 11 سبتمبر 2011، حيث وُ جد اتفاق حول ضرورة مكافحة الإرهاب والتيارات المتطرفة، وقد شدّد الاتحاد الأوروبي على ضرورة وضع إستراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي، خاصة بعد أن تم الربط بين ظاهرة الهجرة غير الشرعية والإرهاب، باعتبار أن أوروبا تستقبل عدد كبيرا من المهاجرين غير الشرعيين المسلمين، ومع أن أوروبا شجعت الهجرة في العقود السابقة لكسب يد عاملة رخيصة إلا أنها واجهت صعوبات في ما يتعلق بمسألة الهوية والتي تتمثل في السؤال المطروح: من نحن؟ وذلك على نحو ما طرحه صامويل هنتنغتون من قبل، نفس الشيء في إطار أطروحة فرنسيس فوكوياما "الهوية والهجرة والديمقراطية" وذلك من خلال ضرورة ترحيل أكبر عدد ممكن من المهاجرين غير الشرعيين المسلمين غير القادرين على الاندماج مع القيّم الغربية المسيحية [167].

شهدت سنة 2005 بروز ملف الهجرة غير الشرعية ضمن مقدمة الأحداث السياسية في أوروبا، وذلك إثر التغييرات الدولية التي حصلت في النظام الدولي، وعلى رأسها التفجيرات الإرهابية التي حصلت في أوروبا بداية بلندن 2005 ومدريد التي تختلف عن ما حدث في كل من فرنسا وألمانيا وهولندا وبلجيكا، وذلك باعتبارها انعكاسا لظروف اجتماعية واقتصادية للمهاجرين فيما يخص الأمن، التهميش، التطرف، الإرهاب أما أحداث مدريد فهي ذات طبيعة أمنية، وهذا ما دفع دول الاتحاد الأوروبي إلى محاولة مراجعة سياستها المتعلقة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وكذا موقفها من اتفاقية شنغن الخاصة بتأشيرات الدخول إلى دول الاتحاد الأوروبي وقوانين الجنسية والإقامة. إن أحداث التفجيرات التي شهدتها كل من مدريد ولندن، قد أدت إلى تزايد المخاوف وكذا إلقاء اللوم على المهاجرين غير الشرعيين العرب والمسلمين، باعتبار أن هذه الأحداث يقوم بها مهاجرون ينتمون إلى الدول الإسلامية ولدوا وتربوا في دول المهجر والذين كان يفترض استيعابهم وإدماجهم في المجتمعات الأوروبية وبذلك تحولت الهجرة غير الشرعية إلى مشكلة تؤرق العديد

167 Augustin Jandon, « L'identité nationale selon Huntington», Polémia, 16-01-2007, « accessed 30-04-2014, https://bit.ly/3ealZQ0

من الدول الأوروبية[168]. باتت أوروبا تعتبر الهجرة العربية ـ الإسلامية عبئا عليها بعد أن فشلت القارة العجوز في إدماج المهاجرين في مجتمعاتها وقيمها، إذ أن التفجيرات التي حدثت جعلت الجاليات الإسلامية بأوروبا في مأزق كبير، وذلك نتيجة لوضعها تحت منظار الشك والاهتمام الجماعي بالإرهاب، هذا ما جعل من الدول الأوروبية تسن قوانين استثنائية بما يسمى "مكافحة الإرهاب"، تستهدف بشكل خاص المهاجرين المسلمين باعتبار أن أوروبا تلقت تحذيرات من خطورة زيادة عدد المسلمين لما لهم من تأثير على أمن أوروبا، وذلك بعد تدني معدل المواليد في أوروبا بدرجة تهدد مواطنيها مقابل تزايد المسلمين في أوروبا، إضافة إلى ذلك دخول كثير من الأوروبيين سنويا في الإسلام، ما سيجعل المسلمين هم الغالبية في المجتمعات الأوروبية بحلول 2075 م، وذلك على حد قول لويس برنارد المشرف الأمريكي[169] .

لعبت أحداث 11 سبتمبر 2001 دورا مهما في التأثير على الهجرة غير الشرعية في أوروبا، وهذا لأخذها بعدا دينيا، إضافة للبعد الاقتصادي الذي اكتسبته قبل ذلك، وبذلك برز توجه يربط بين الحركات الإسلامية المتطرفة والإرهاب الدولي، وقد ربطت هذه المواضيع كلها بالأمن الأوروبي.[170]

إن دخول العالم كله في إطار ما يعرف بالحرب على الإرهاب مع الولايات المتحدة الأمريكية بصفة عامة وأوروبا بصفة خاصة جعلها تنظر إلى ظاهرة تدفق المهاجرين غير الشرعيين من الضفة الجنوبية إلى الشمالية للبحر المتوسط على أنها مصدر كل المخاطر وتشكل تهديدا على الأمن الأوروبي، وهذا ما يؤدي إلى انتشار وتفاقم ظواهر أخرى مثل: الجريمة المنظمة، تجارة المخدرات، التطرف الديني والعرقي، ما يؤدي إلى انتشار حالات اللاستقرار والأمن والتوترات.

168 Hocine Zeghbib, «Normativité juridique et géopolitique des migrations en Méditerranée», Méditerranée, No 113, (2009), https://bit.ly/2RpY7hF

169 وليد الشيخ،"أوروبا وقضايا الهجرة... معضلة الأمن والاندماج"، مجلة السياسة الدولية، (مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر، العدد 165، المجلد16، جويلية 2006)، ص 68.

170 المرجع السابق، ص69.

خاتمة

أفرزت التحولات الجذرية والعميقة التي مسّت السياسة العالمية بعد نهاية الحرب الباردة، مجموعة من الديناميكيات الجديدة والفاعلة، أدت بحقل الدراسات الأمنية إلى التكيّف مع هذه التحولات من خلال إيجاد مفاهيم حديثة وإعادة صياغة منظورات جديدة للاستجابة للطبيعة المتعدّدة لأبعاد الأمن ومستوياته، ولتعميق الحوارات النظرية حول ماهية الأمن وتطور مفاهيمه، وفتح المجال لإعادة تعريف التهديدات والمصالح، كل ذلك انعكس أساسا على إعادة تكييف الترتيبات الأمنية والعسكرية مع هذه التغييرات.

تميزت هذه الفترة بظهور تهديدات جديدة عابرة للحدود الإقليمية أثبتت محدودية قدرات الدول، وصعوبة حماية حدودها وأمن مواطنيها بمفردها، ما أعطى أهمية للتعاون الإقليمي في المجالات الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، السياسية والأمنية. استدعى ذلك ضرورة التعاون بين الدول في إطار التفاعل بين عنصري الدفاع والأمن، اللذين لا يقتصران على القدرات العسكرية، بل يشملان جوانب اقتصادية واجتماعية.

تتميز البيئة الأمنية في المتوسط الغربي بالتفاوت الصارخ بين ضفتيه، ضفة شمالية مكونة من بلدان جنوب أوروبا (القوس اللاتيني)، ترى مستقبلها في مؤسسة الاتحاد الأوروبي، ولا تعرف مشاكل أمن فيما بينها، هي دول متفوقة عسكريا ومنضّمة إلى حلف شمال الأطلسي. في المقابل، ضفة جنوبية مكونة من بلدان عربية منقسمة مشتتة، تعيش حالة تراجع فوضوي، تتميز بخلل مؤسساتي، إمكاناتها العسكرية محدودة، ما جعل منطقة المتوسط دائرة نفوذ أوروأطلسية.

مع ذلك، ورغم هذا الإختلاف الشاسع في الإمكانيات وموازين القوى، يعتبر جنوب المتوسط بمشاكله المختلفة: الإرهاب، الهجرة غيرالشرعية والجريمة المنظمة مصدر تهديد جديد، شامل ومركب ضمن أطروحة "التهديد القادم من الجنوب"، بما يخدم مصالح المنظومة الغربية الأمنية، ما أدى إلى إدخال التهديدات غير العسكرية إلى جدول أعمال الأمن.

انتهاء الحرب الباردة بدوره جعل الفصل بين ضفتي المتوسط في التصورات الأوروبية أمرا غير وارد، ذلك أن القضايا الأمنية والدفاعية المتوسطية غير قابلة للفصل، ما يوجب النظر للمتوسط كمنطقة واحدة، لكن الاختلاف الشاسع في الإمكانيات وموازين القوى، وفي مدركات التهديد والشواغل الأمنية لضفتي المتوسط، أوجد هوة بين الضفتين، وأدى إلى إخفاق التكيّف الأمني لدول الجنوب مع الأوضاع الجديدة للبيئة الأمنية المتوسطية، مما أفقدها قوة التأثير في إيجاد دور لها في صياغة المعادلة الأمنية - العسكرية في منطقة المتوسط.

رغم التداخل من حيث المشاكل الأمنية، فإن الأمن في المتوسط، خصوصا إذا ما تعلق الأمر بالمدركات والاعتبارات الإستراتيجية، هو أقرب إلى صيغة الجمع منه إلى صيغة المفرد. وبذلك، يبقى المتوسط فضاء مجزءا ومختل الموازين، بين ضفتيه الشمالية والجنوبية، ما خلّف فجوة بين مركبين للأمن الغربي (المنطقة الأوروأطلسية والمنطقة الجنوبية)، خاصة مع السعي الغربي للحد من قدرات الدول العربية بشتى الوسائل بما فيها القوة، ما يجعل الإشكالية الأمنية المتوسطية تفتقر لتصور مشترك للأمن في المنطقة.

يشكل الأمن المجتمعي الأساس الذي يقوم عليه المركب الأمني الجهوي في منطقة غرب المتوسط الذي يأخذ شكل الأنشطة الإرهابية والإجرامية والهجرة غير الشرعية، نظرا لفشل الدولة في الضفة الجنوبية. إن التهديدات الأمنية العرضية التي تهيكل المركب الأمني الجهوي المتوسطي الغربي ذات طبيعة غير حكومية وغير عسكرية، وحتى عندما تأخذ صبغة عسكرية (أزمة ليبيا) التي تشكل تهديد استراتيجي في الجنوب الغربي للمتوسط.

إن تداخل أمن دول المنطقة الناتج عن الجوار والتبادل وعن الظواهر العابرة للحدود (الإرهاب، الجريمة، الهجرة...) من جهة، وانهيار/فشل دول الضفة الجنوبية من جهة أخرى، خلق مجمعا أمنيا ثلاثيا (جنوب أوروبا وشمال إفريقيا ومنطقة الساحل)، حيث أن عدم الاستقرار وانعدام الأمن في المنطقة، ناتج عن ضعف دول الضفة الجنوبية.

برزت بعد نهاية الحرب الباردة مقاربات جديدة بديلة لإدارة ومواجهة التحديات الأمنية الجديدة ضد أمن المجتمعات الأوروبية، وذلك باعتبار المشاكل الاقتصادية، البيئية والتوترات الاجتماعية الجنوبية كمصدر تهديد للأمن الأوروبي، تم الإعلان عن ميلاد مشروع برشلونة للشراكة الأورومتوسطية سنة 1995 من أجل بناء نظام أمن إقليمي أورومتوسطي وإطار عام للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي والدول الواقعة في جنوب وشرق منطقة المتوسط.

جاء مشروع الشراكة الأورومتوسطية كإستراتيجية أوروبية جديدة بنيت على أساس التصور الشامل للأمن من خلال الأطر الثلاث (شراكة سياسية، أمنية، شراكة اقتصادية ومالية، شراكة ثقافية، اجتماعية وإنسانية) الموجّهة أساسا لاحتواء تهديدات الجنوب. فهو يعبّر عن سعي أوروبا لبناء نظام أمن إقليمي عبر مراحل أولها: "إقامة ترتيبات لشراكة أمنية جهوية"، مستقاة من تجربة هلسنكي حول الأمن الأوروبي، بهدف تحسين الأمن في المنطقة وضمان الاستقرار الجيوسياسي، المرحلة الثانية: هي بناء "منظومة أمنية جهوية متوسطية" أوروبية المرجعية أحادية الاتجاه، بمعنى أنها تستجيب بالدرجة الأولى للمتطلبات الأمنية الأوروبية التي تستدعي (بسبب الاعتماد الأمني

المتبادل) شراكة مع الشركاء المتوسطيين، لتحقيق مصالح مشتركة عن طريق تأسيس وبناء منظومات دولية، لكن هناك عدم تكافؤ في مؤسسات الأمن بين بلدان ضفتي المتوسط بسبب التطور في الشمال والفراغ المؤسساتي في الجنوب. كما أن منطقة المتوسط تفتقر لمعايير مشتركة وفهم جماعي للتحديات الأمنية، فالاختلاف في ثقافة الأمن السائدة في ضفتيه، جعل الاجتماعات لا تؤدي إلى الاتفاق على إستراتيجية مشتركة بسبب وجهات النظرالمتباعدة.

إن علاقات الشراكة الأورومتوسطية وسيلة لتدعيم التعاون لصالح الطرفين، إلا أنها، في شكلها الحالي، تعبّر، بدرجة أكثر، عن نوع من هيمنة الدول الأوروبية وتبعية دول الجنوب المتوسط، كون طبيعة العلاقات بين الدول المتوسطية، خاصة الاقتصادية منها، ذات طبيعة غير عادلة وغير متكافئة ولصالح الدول الأوروبية على حساب الدول المتوسطية الجنوبية. حيث أن هذه العلاقات تشكّل نوعا من الامتداد للعلاقات ذات الطابع الاستعماري، مما جعل منها مانعا لإحداث التطور والتنمية في جنوب المتوسط، وعرقل محاولات التكامل الأفقي بين الدول الجنوبية فيما بينها والدليل الجمود الذي يعرفه مشروع اتحاد المغرب العربي، فسياسة إبرام الاتفاقيات بين الاتحاد الأوروبي وبعض الدول المغاربية بشكل انفرادي، أثّرت سلبا وجعلت هذه البلدان تتنافس فيما بينها بدل أن تتكامل.

تفتقر الدول العربية إلى رؤية أمنية موحّدة في المتوسط، إذ أن هناك غياب تصورمشترك لدى دول جنوب المتوسط لما يشكّ ل تهديدا لأمن شعوبها وقيمها، ويبقى هاجسها وانشغالها الأمني الوحيد هو تأمين وضمان بقائها، ولم تبادر دول جنوب المتوسط بمحاولة مشتركة لإقامة تعاون أمني فيما بينها أو تفعيل الأطر الموجودة كالاتحاد المغاربي.

لم تساهم العوامل الاجتماعية (وحدة اللغة، الثقافة، الحضارة والدين)، والاقتصادية (الثروة النفطية، الموارد الطبيعية، المساحات الزراعية والسياحة)، والعسكرية (الطاقة البشرية، والترسانة الهائلة من الأسلحة) في إنشاء نظام مغاربي قادر على حفظ الأمن القومي للدول الجنوبية، يعود ذلك إلى مشكلة انعدام الثقة والشك بسلوك الآخر. هذا ما يبرز بوضوح سيطرة تصور أمني ضيق وغلبة الشك المتبادل فيما بين الدول الجنوبية، الذي أدى إلى التركيز على الجوانب العسكرية، وإهمال الأمن الداخلي الذي يستند إلى بيئة داخلية متوازنة ومستقرة.

قائمة المراجع باللغة العربية:

المعاجم والموسوعات:

الكيالي، عبد الوهاب وآخرون، الموسوعة السياسية. ط2. بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985.

سعد الله، عمر، المعجم في القانون الدولي. الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

مجمع اللغة العربية، معجم الوسيط. الطبعة5. القاهرة، دار العمران،2011.

الكتب:

أمير فرج يوسف، مكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية طبقًا للوقائع والمواثيق والبروتوكولات الدولية .الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، 2011.

إدريس، محمد السعيد ، تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية. ط 1. القاهرة، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2002.

الباز، أسامة، الحوار السياسي الأوربي العربي. ط1. باريس، مركز الدراسات العربي الأوربي،1997.

الابراهيمي، عبد الحميد ، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية. ط1. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.

الإمام، محمد محمود، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للعالم العربي. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

الباشا، فائزة، الجريمة المنظمة في ظل الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية. القاهرة، دار النهضة العربية، 2001.

الصيفي، عبد الفتاح، الجريمة المنظّمة: التعريف والأنماط والاتجاهات . الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999 .

العسيوي، فايز محمد ،الجغرافيا السياسية المعاصرة. الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2000.

العكرة، أدونيس، الإرهاب السياسي: بحث في أصول الظاهرة و أبعادها الإنسانية. بيروت، دار الطليعة، 1993.

العموش، أحمد فلاح، أسباب انتشار ظاهرة الإرهاب. الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999.

الكردوسي، عادل، التعاون الأمني العربي ومكافحة الإجرام المنظم عبر الوطني. ط1.السعودية، مكتبة الاداب،2005.

بخوش، مصطفى، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف. ط1. القاهرة ، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006.

بشارة، خضر ، أوروبا في مواجهة الجنوب. بيروت، دار الفارابي، 1992.

بن عنتر، عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي. الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة، النشر و التوزيع، 2005.

بن محمد الشهقاء، فهد ، الأمن الوطني: تصور شامل. الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية،2003.

حتي، ناصيف يوسف ، النظرية في العلاقات الدولية. الطبعة 1. بيروت، دار الكتاب العربي، 1985.

جندلي، عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية. ط 1. الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007.

دوغرتي، جيمس، و بالتسغراف، روبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. الكويت، ناظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985.

ساعاتي، أمين ، الامن القومي العربي. ط1. القاهرة، دار الفكر، 1993.

عبد الحميد نبيه، نسرين ، الجريمة المنظمة عبر الوطنية. الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2006

عثمان حسن محمد نور و ياسر عوض الكريم مبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة. الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008.

غانم، عبد الله عبد الغني، المهاجرون: دراسة سوسيوانثروبولوجية. ط2. الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث،2002.

غليون، برهان ، العرب والعالم. عمان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2001.

قشقوش، هدى حامد ، الجريمة المنظّمة. ط2. الإسكندرية، منشأة المعارف ، 2006.

كوركيس، يوسف داود، الجريمة المنظّمة. الأردن، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، 2001.

مقدم، محمد، الأفغان الجزائريون من الجماعة إلى القاعدة. الجزائر، المؤسسة الوطنية للنشر، الإتصال و التوزيع، 2002.

مقلد، إسماعيل صبري، العلاقات السياسية: دراسة في الأصول والنظريات. مصر، المكتبة الأكاديمية، 1991.

نافع، محمد عبد الكريم ، الأمن القومي. القاهرة، دار الشعب للنشر و الطباعة و التوزيع، 1972.

وشلر، وليام ، مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود. واشنطن، منشورات معهد واشنطن، أبريل 2012.

زاهر، أحمد فاروق ، الجريمة المنظّمة: ماهيتها، خصائصها، أركانها. الرياض، مركز الدراسات والبحوث في أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2007.

الإتفاقيات:

منظمة الأمم المتحدة، "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنّظّمة عبر الحدود الوطنية"،(نيويورك، 2004)، https://bit.ly/2R1TzxX

منظمة الأمم المتحدة، "الاتفاقية الدولية حول حماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم"، (المعتمدة بموجب قرار الجمعية العامة ٤٥ /١٥٨ المؤرخ ١٨ كانون الأول /ديسمبر ١٩٩٠) ، https://bit.ly/2yEF9x8

جامعة الدول العربية، "الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب"، (القاهرة، 22 أفريل)1998، https://bit.ly/2x7mFoK

جامعة الدول العربية، "الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية" ، (القاهرة، 21 ديسمبر 2010)، https://bit.ly/3aBbaEn

منظمة الأمم المتحدة،"اتفاقية جنيف الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951"، https://bit.ly/3ed9kvZ

المجلات:

إسماعيل، أحمد ، "قراءة في ظاهرة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى الغرب". (مصر: قراءات إفريقية، العدد 17، أكتوبر 2012).

التليسي، خليفـة مـحمد، "كتب الغرب تاريخ البحر الأبيض المتوسط من وجهة نظره، فمتى يكتب مؤرخونا تاريخ هذا البحر وفق رؤية عربية؟". (الكويت: مجلة العربي الكويتية ،العدد 521، 2010).

الحرماوي، محمد ، "مسؤولية الحماية : تقييم تدخل الناتو العسكري في ليبيا". (الحوار المتمدن، العدد 4198، 2012).

الحسين، امال ، "مكافحة الإرهاب وآثاره السلبية على حقوق الإنسان". (الحوار المتمدن، العدد811، 2004).

الدوسقي، إبراهيم، "القضايا الإستراتيجية و الأمنية في البحر الأبيض المتوسط". (مصر: مجلة العلوم السياسية، العدد 115، جانفي1994).

الشيخ، وليد، "أوروبا وقضايا الهجرة .....معضلة الأمن والإندماج". (مصر: مجلة السياسة الدولية، العدد 165، المجلد16، جويلية 2006).

المشاط، عبد المنعم ، "دراسة الأمن القومى العربى ومضاعفات حرب الخليج". (مصر: السياسة الدولية، مارس 2007).

بازغ، عبد الصمد، "معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي: مناقصها و نواقصها". (الحوار المتمدن، العدد 3696، أفريل 2012).

برقوق، أمحند، "المعضلات الأمنية في الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري". (الجزائر: مجلة الجيش،العدد 534، جانفي 2008).

بولعراس، بوعلام، "الجريمة المنظمة: الوجه الاخر للإرهاب الدولي". (الجزائر: مجلة الجيش، العدد 471، أكتوبر 2002).

حامد، ناصر، "المهاجرون في أوروبا بين مكافحة الإرهاب و مشكلة الاندماج". (مصر: مجلة السياسة الدولية، العدد 163، المجلد 42، جانفي 2006).

زغدار، عبد الحق، "واقع و أفاق التعاون الأمني في المتوسط في مجال مكافحة المخدرات". (الجزائر: مجلة المفكر، العدد الثامن، 2010).

زكور، يونس، "الإرهاب و الإجرام المنظم، أية علاقة؟". (الحوار المتمدن، العدد 1811، 30 جانفي 2007).

شايب، بشير، "تهديدات الهجرة غير الشرعية على الأمن الأوروبي". (الجزائر: المجلة الأفريقية للعلوم السياسية. ديسمبر 2013).

عدنان، السيد حسين سليمان عبد الله، "مفهوم الامن في اطاره العلمي: مفهوم الامن مستوياته و صيغه و تهديداته". (بيروت: المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، 2008).

محمود، أحمد إبراهيم ، "الإرهاب الدولي في إفريقيا بين الأزمات الداخلية و تهديدات تنظيم القاعدة". (العراق: كراسات إستراتيجية،العدد183، جانفي 2008).

مخيمر، أسامة فاروق، "تعريف الدولة المتوسطية: دراسة للخصائص الاجتماعية والاقتصادية". (مصر: السياسة الدولية، العدد 129، جويلية 1997).

مهدي، سحر، "في مفهوم الامن القومي". (العراق: جريدة الإتحاد السياسية، العدد 11،2005).

هنسون، بن، "الإتحاد الأوروبي والبحر المتوسط"، (مصر: السياسة الدولية، العدد 118، أكتوبر 1994).

ولد القابلة إدريس، "مكافحة الاتجار في المخدرات". (الحوار المتمدن، العدد 2626، 2009/04/24).

لكريني، ادريس، "مكافحة الإرهاب الدولي: بين تحديات المخاطر الجماعية و واقع المقاربات : الإنفرادية"، (الحوار المتمدن-العدد: 1555، 19-05-2006).

المقالات من المواقع الإلكترونية باللغة العربية:

الحراثي، ميلاد مفتاح، "التنسيق والتعاون في غرب المتوسط: دراسة تحليلية استطلاعية للتعاون الإقليمي"، (الجزائر: الحوار المتوسطي، المجلد 2015، العدد 8، 31 مارس/آذار 2015)، https://bit.ly/3bIlB9A

العثماني، سعد الدين ، "منطقة الساحل: التحديات و الأفاق المستقبلية"، الجزيرة نت،31-01-2014 (تاريخ الإطلاع 03-06-2014)، https://bit.ly/3bT8wKL

الجزيرة، البحر الأبيض المتوسط.. قصة الحضارة، موسوعة الجزيرة، 20-04-2016 (تاريخ الدخول: 30-04-2016)، https://bit.ly/2yJOAvs

إدريس ولد القابلة، تهريب السلاح بالمغرب، الحوار المتمدن، العدد 1808، (1 جانفي 2007)، https://bit.ly/34i8ppi

إدريس ولد القابلة، "مكافحة الاتجار في المخدرات"، الحوار المتمدن، العدد 2626، 24/04/2009، https://bit.ly/2UND0YC

أحمد إسماعيل، "قراءة في ظاهرة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى الغرب"، قراءات إفريقية، 17 أكتوبر2012،(تاريخ الدخول: 02-09-2014)،https://bit.ly/2V9Epb2

جياكومو بيرسي باولي وآخرون، "التجارة غير المشروعة بالأسلحة النارية، والمتفجرات والذخيرة على الإنترنتُ المظلم"، (كامبريدج، مؤسسةRAND، 2017)، https://bit.ly/3bYHcKU

فريدوم سي أونوها ود. جيرالد إي إزريم، "غرب إفريقيا: الإرهاب والجرائم المنظمة العابرة للحدود"، الجزيرة نت، 24 جويليا 2013 (تاريخ الدخول 10 جانفي2014)، https://bit.ly/3c0booV.

زقاغ، عـادل، "إعادة صياغة مفهوم الأمن – برنامج البحث في الأمن المجتمعي"، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، (تاريخ الإطلاع 23-01-2016)، https://bit.ly/3azhkoP

نواكشوط، أمين محمد، " تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، الجزيرة نت، 02-05-2011، (تاريخ الدخول: 07-07-2014)، https://bit.ly/3e4e86y

موسوعة مقاتل من الصحراء الالكترونية، "أسس ومبادئ الأمن الوطني"، موسوعة مقاتل من الصحراء الالكترونية، (تاريخ الدخول: 14 جانفي 2014)، https://bit.ly/2X6gV9p

تقارير المنظمات الدولية والمعاهد المتخصصة:

اتحاد الجمعيات للبحوث التطبيقية بشأن الهجرة الدولية. "الهجرة المتوسطية : تقرير 2010". (مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، معهد الجامعة الأوروبية، 2010).

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. "منتدى حول الجريمة والمجتمع". (نيويورك، 1- 2. ديسمبر 2004)، https://bit.ly/33ZYjJs

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. "النشرة الإخبارية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا". (مصر، 2012)، https://bit.ly/34sAXwz

البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. "تقرير التنمية البشرية 2009: التغلب على الحواجز: قابلية التنقل البشري والتنمية". ترجمة أمل الترزي، (القاهرة: مركز معلومات قراءة الشرق الأوسط،2009)

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. " أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها: التحديث الإحصائي لعام 2018 ". (نيويورك: برنامج ألمم المتحدة اإلنمائي،2018)، https://bit.ly/3b1MCoh

المؤتمرات:

بخوش، مصطفى. "التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط". (جامعة قسنطينة: الملتقى الدولي: "الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق"، 30 أفريل 2008).

حمدوش، رياض. "تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية". (جامعة قسنطينة: الملتقى الدولي"الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق"، 30 أفريل 2008).

ساسي، جمال. "مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط". (جامعة قسنطينة: الملتقى الدولي: "الجزائر والأمن في المتوسط : واقع وآفاق"، أفريل 2008).

صالح، عباس عميور. "التحولات الأمنية الجديدة وتأثيرها على الأمن الجزائري". (جامعة قسنطينة: الملتقى الدولي:" الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق"، 30 أفريل2008).

عياد، سمير محمد. "الهجرة في المجال الأورومتوسطي: العوامل والسياسات". (جامعة قسنطينة: الملتقى الدولي: "الجزائر والأمن في المتوسط"، 30 أفريل2008).

ناجي، عبد النور، "الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط: ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي". (جامعة قسنطينة: الملتقى الدولي:" الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق"، 30 أفريل 2008).

الصحف والجرائد:

أبس، بيتر، "تداعيات الربيع العربي تغذي عمليات التهريب في البحر المتوسط خاصة من سورية وليبيا"، القدس العربي، 08 أوت 2013.

تشارلي إدواردز، "الجريمة والإرهاب: تحالف ثالوث القاعدة والمخدرات وتجارة الأسلحة"، صحيفة العرب، 05 جوان 2013.

المراجع باللغة الأجنبية:

المعاجم والموسوعات:

IEMed. Annuaire de l'IEMed de la Méditerranée 2013. Barcelona: IEMed, 2013, https://bit.ly/3axsZV4

BADIE, Bertrand et VIDAL, Dominique. L'état du monde 2012. Nouveaux acteurs, nouvelle donne. Paris : La Découverte, 2012.

GERE François. Dictionnaire de la pensée stratégique. Paris: Larousse, 2000.

SMOUTS, Marie-Claude, BATTISTELLA, Dario et VENNESSON, Pascal. Dictionnaire des relations internationales. Paris: Ed. Dalloz, 2003.

الكتب:

ABIS, Sébastien. Entre unité et diversité : la Méditerranée plurielle. France: Fondation Méditerranéenne d'études stratégiques, 2004.

BACOT-Décriaud Michèle, JOUBERT Jean-Paul et PLANTIN Marie Claude. La sécurité internationale d'un siècle à l'autre. Paris: L'Harmattan, 2002.

BALTA Paul. Méditerranée : défis et enjeux. Paris: L'Harmattan, 2000.

BALTAZARD Louis. Les grands courants de la pensée politique. Paris: Presse de Siences Po, 2008.

BATISTELLA Dario. Théories des relations internationales. Paris: Presses de sciences po, 2003.

BEAUFRAYS Jean. La démocratie après le 11 septembre. Bruxelles: Editions de l'ULG, 2003.

Berque Jacques. Mémoires des deux rives. Paris: Seuil, 1989.

BETHEMONT Jacques. Géographie de la méditerranée : Du mythe unitaire à l'espace fragmenté. 3ème Ed. Paris: Armand Colin, 2008.

BEURDELEY Laurent et De la Brosse Renaud. L'Union Européenne et ses espaces de proximité. Bruxelles: Bruyant, 2007.

BICHARA Khader. l'Europe et la méditerranée, géopolitique de proximité. Paris: l'harmattan, 1994.

BOUKELLA, BENABDELLAH, M.,Y. & FERFERA, M-Y (eds). La Méditerranée occidentale: entre régionalisation et mondialisation. Alger: CREAD, 2003.

BOUZIANE Semmoud. Maghreb et moyen orient dans la mondialisation. Paris : Armand Colin, 2009.

BRAUDEL Fernand. La Méditerranée: histoire et espace. Paris : Flammarion, 1985.

BUZAN Barry, WAEVER Ole and DE WILDE Jaap. Security – A New Framework for Analysis. London: Lynne Rienner Publishers, 1998.

BUZAN Barry. People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post- ColdWar Era. London: Harvester Wheat sheaf, 1991.

CHALLIAND Gérard and BLIN Armand. Histoire du terrorisme de l'Antiquité à Al-Quaida. Paris : Bayard, 2004.

CHAUTARD Sophie. L'indispensable de la Géopolitique. 3ème Édition. Nanterre: Studyrama, 2009.

CHERNOFF Fred. Theory and Metatheory in International Relations: Concepts and Contending Accounts. New York : PALGRAVE MAC MILLAN. 2007.

DAVID Charles Philippe et Jean-Jacques ROCHE. Théories de la sécurité. Paris : Monchrestien, 2002.

.DAVID Charles Philippe. La guerre et la paix : Approches comptoporainnes de la sécurité et de la stratégie. 2ème éditions. Paris : Les presses de Sciences Po, 2006.

DAVID Dominique. Sécurité : l'après New York. Paris : Presses de Sciences Po, 2002.

Dupuy, Emmanuel et Sader, Karim, La Politique Européenne en Méditerranée : Plus que le libre-échange et moins que l'adhésion : Qu'en est il aujourd'hui. Paris : Publications de l'IRIS, 2007.

DERENNE Emilie. Le trafic illicite de migrants en mer méditerranée : Une menace criminelle sous contrôle ?. Paris : Collection études de l'INHESJ, 2010.

DUEZ Denis. L'Union européenne et l'immigration clandestine. Bruxelles : Université de Bruxelles, 2008.

GERARD Claude. La méditerranée, Géopolitique et relations internationales. Paris : Ellipses, 2007.

GUIDERE Matieu. Al Qaïda A La Conquête du Maghreb: Le Terrorisme Aux Portes de L'Europe. Monaco : Edition de Rocher, 2007.

GRIFFITHS Martin. International Relations Theory for the Twenty First Century. Oxon : Routledge. 2007.

KERDOUN Azzouz. La sécurité en méditerranée: Défis et stratégies. Paris : Publisud, 1995.

KOLODZIEJ Edward. Security and International Relations. Cambridge : Cambridge University Press, 2005.

KOUNGOU Léon. Défense et sécurité nationale en mouvement: Dynamiques des réformes. Paris : L'Harmattan, 2010.

LACOSTE Yve. Géopolitique de la Méditerranée. Paris : Armand Colin, 2006.

MACLEOD Alex, DUFAULT Evelyne et DUFOUR F. Guillaume. Relations Internationales: Théories et concepts. 2eme Édition. Montréal : Éditions Athéna. 2004. https://bit.ly/3bQbVdh

MARQUINA Antonio Ed. Perceptions Mutuelles dans la Méditerranée : Unité et Diversité. Paris : Publisud, 1998.

SAMIR Amin. Les enjeux stratégiques en Méditerranée. Paris: L'Harmattan, 1992.

SMOUTS Marie-Claude. Les nouvelles relations internationales: Pratiques et théories. Paris : Presses de Sciences Po, 1998.

TROIN Jean François. Le Grand Maghreb. Paris : Armand Colin, 2010.

WAEVER Olé, « Insécurité, identité: une dialectique sans fin », in Le GLOANNEC Anne-Marie (dir.), Entre union et nations : L'État en Europe. Paris : Presses de sciences po, 1998.

WIRTZ James et FREEDMAN Lawrence. A New Agenda for Security and Strategy. Oxford : Oxford University Press, 2003.

YANN Richard et BEKOUCHE Pierre. Atlas de la grande Europe : Economie, culture, politique. Paris : Editions Autrement, 2013.

الإتفاقيات:

LE CONSEIL DE L'UNION EUROPÉENNE, « DÉCISION-CADRE DU CONSEIL du 13 juin 2002 relative à la lutte contre le terrorisme», 2002/475/JAI, 2002, https://bit.ly/2Rf8kgU

المجلات :

ABIS, Sébastien. « Europe et Méditerranée : se souvenir du futur ». (Revue internationale et stratégique, n° 83, 2011).

ALLAL, A. et BENNAFLA, K. « Les mouvements protestataires de Gafsa (Tunisie) et Sidi Ifni (Maroc). Des manifestations en faveur du réengagement de l'Etat ou contre l'ordre politique ? ». (Revue Tiers Monde, hors série, 2011).

AMBROSINI, Maurizio. « Migrants dans l'ombre. Causes, dynamiques, politiques de l'immigration irrégulière ». (Revue Européenne des Migrations Internationales, vol. 26, n° 2, 2010).

AMRANI S. et LAIRINI N. « Le Maghreb dans le système régional et international : crises et mutations ». (Etudes International, Vol 22, n°2,1991).

ARCHAMBAULT, Jean-Claude. « Le terroriste : l'homme aux deux visages ». (Questions internationales, N°8, juillet-août 2004).

ARCUDI, Giovani. « "La sécurité entre permanence et changement ». (Relations Iternationales, n° 125, 2006).

BALDWIN, David A. "The Concept of Security", (Review of International Studies. vol. 23, n° 1, 1997).

BALDWIN, David. "Security Studies and the End of the Cold War". (World Politics, Vol. 48, October 1995).

Balancie, Jean Marc. « Les mille et un visages du terrorisme contemporain ». (Questions Internationales, N°8, Juillet-Aout 2004).

BALMONT, Louis. « Sécurité internationale ». (Ares, 18 Février 2000).

BALZACQ, Thierry. « Qu'est ce que la sécurité ». (la revue internationale et stratégique, n°52, Hiver 2004).

BALZACQ, Thierry. « La sécurité : définitions, secteurs et niveaux d'analyse ». (Fédéralisme Régionalisme, Volume 4, 2003-2004).

BELKAID, A. « La diplomatie Algérienne à la recherche de son age d'or », (Politique étrangère, Eté 2009).

BENANTAR, Abdennour. « Complexe de sécurité ouest-méditerranéen: externalisation et sécurisation de la migration ». (L'Année du Maghreb, n°IX, 2013).

BENANTAR, Abdennour. « Etablir la confiance et la sécurité en Méditerranée », (Géoéconomie (Paris), n° 35, automne 2005).

BENCHIKH Madjid. « Crises politiques et perspectives démocratiques dans la région méditerranéenne : Le rôle de l'Europe ». (Confluences Méditerranée, N° 32, HIVER 1999-2000).

BENNAFLA, K. « Sahara Occidental : les enjeux politiques du développement ». (Moyen Orient, n°14, Avril-Juin 2012).

BICHARA, Khader. « L'Europe et la Méditerranée. Géopolitique de la proximité », (Politique Etrangère, Numéro 4, 1995).

BIGO, Didier. « Sécurité et immigration : vers une gouvernementalité par l'inquiétude ? », (Cultures & Conflits, n°31-32, 1998).

BUZAN, Barry. « Rethinking Security after the Cold War". (Cooperation and Conflict, Vol. 32, No.1, 1997).

CEYLAN, Ayse. « Analyser la sécurité », (Cultures et Conflits, 31-32, Automne 1998).

CHENA, S. « L'Algérie dans le "Printemps arabe" entre espoirs, initiatives et blocages », (Confluences Méditerranée, n°77, 2011).

CHAMPIN, Christophe. « Drogues, Mafias et Trafics ». (Politique Internationale - La Revue, n°139, PRINTEMPS 2013).

COUSTILLIERE, Jean-François. « Géopolitique UE-Méditerranée. Comment réorganiser les relations européennes en Méditerranée pour s'adapter à la nouvelle donne ? », (La revue Géopolitique, 20 juin 2012).

CROUSTILLIERE, Jean François. « Questions de sécurité en Méditerranée ». (Confluence Méditerranée, N°67, Automne 2008).

DE MONTBRIAL, Thierry. « Reflexions sur la theorie des relationsinternationales ». (Politique étrangère, 3/1999).

DUFOURCQ, Jean. « Méditerranée 2000 : un espace de coopération militaire pour demain ? ». (Défense, n°89, septembre 2000).

DUMONT, Gérard-François. « Le système migratoire méditerranéen ». (Outre-Terre, n° 23, 2009/3).

GIORDANO, Alfonso. « Mutations géopolitiques dans le monde arabe et relations euro- méditerranéennes ». (Outre-Terre, n° 29, .2011).

GONZALEZ RIERA, G. « Des années de plomb au 20 février. Le rôle des organisations des droits humains dans la transition politique au Maroc ». (Confluences Méditerranée, n°78, 2011).

GUIDERE, M. « Al Qaïda au Maghreb Islamique : le tournant des révolutions arabes ». (Maghreb-Machrek, n°208, 2011).

HADDAD, S. « La politique Africaine de la Libye : de la tentation impériale à la tragédie unitaire ». (Maghreb-Machrek, n°170, 2000).

HUYSMANS, Jef. « Dire et écrire la sécurité : le dilemme normatif des études de sécurité ». (Culture & Conflits, n°31-32, 1998).

KAROUI, Hakim El. « Eux et nous : quelles évolutions en Méditerranée ? », (Revue internationale et stratégique, n° 80, 2010).

KODMANI, Bassma. « Pulsion et impulsions : l'Euro-méditerranée comme enjeu de société ». (Politique Etrangère, n°01, Printemps 1998).

LACOSTE, Yves. « La Méditerranée ». (Paris: Hérodote, n°103, octobre 2001).

LEBECHE, K. « Elements sur la globalisation conflictuelle an Méditerranée ». (Paris : Géopolitique, 2005).

LOUNNAS, Djallil. « AQMI, une filiale d'al-Qaïda ou une organisation algérienne ». (Maghreb-Machrek, N°208, Été 2011).

MACLEOD, Alex. « Les études de sécurité : du constructivisme dominant au constructivisme critique ». (Culture et conflits, n°54, été 2004).

MARTIN, Iván. « Emploi et mobilité des jeunes en Méditerrannée ». (Confluence Méditerrannée, Octobre 2012).

OUANNES, Moncef. « Sociologie d'une révolte armée: Le cas de la libye ». (African Sociological Review, N° 16(2), 2012).

OUANNES, M. « La Libye dans le "Printemps arabe" : éléments d'une lecture de la révolte armé ».(Naqd, n°29, 2011).

OULD HAMED, Moussa. « Menace terroriste en Mauritanie : un cas d'école ». (L'Année du Maghreb, n° IV, 2008).

POULAIN, Michel. « Les flux migratoires dans le bassin méditerranéen ». (Politique étrangère. N°3. 1994).

REINARES, Fernando. « Méditerranée occidentale et terrorisme mondial : quels défis ? quelles réponses? ». (AFKAR/IDEES, Automne 2009).

SCHMID, Dorothée. « La Méditerranée dans les politiques extérieures de l'Union européenne: quel avenir pour une bonne idée? ». (Revue internationale et stratégique, No. 49, 2003).

SENIGUER, H. « Les paradoxes de la sécularisation/laïcisation au Maroc. Le cas du Parti pour la Justice et le Développement (PJD) ». (Confluences Méditerranée, n°78, 2011).

SOULIER, Gérard. « Comment combattre le terrorisme ». (Manière de voir, n°60, Décembre 2001).

TABARLY, Sylviane. « La Méditerranée, une géographie paradoxale ». (Géoconfluences, n°1, 2002).

TSCHIRGI, Neclâ. « L'articulation développement-sécurité. De la rhétorique à la compréhension d'une dynamique complexe ». (Annuaire suisse de politique de développement, Vol. 25, n°2, 2006).

YOUNGS, Richard. « L'Union européenne : de la munificence à la géostratégie ». (Confluences Méditerranée, N° 79, 2011).

ZEGHBIB, Hocine. « Normativité juridique et géopolitique des migrations en Méditerranée ». (Méditerranée, n°113, 2009).

المقالات من المواقع الإلكترونية:

Amari, Chawki, « Sahel: le trafic d'armes se porte bien, merci », Slate Afrique, 20/01/2012, "accessed 24-02-2016", https://bit.ly/2JJG2qH

Chena, Salim, «Le Maghreb après les indépendances», Espace Politique, no.18 2012, https://bit.ly/3dY7xdO

CHENA, Salim, L'Ecole de Copenhague en Relations Internationales et la notion de « sécurité sociétale », Asylon(s), N°4, mai 2008, https://bit.ly/3aylIEf

Compagnie Méditerranéenne d'Analyse et d'Intelligence Stratégique, « Al Qaida au Maghreb Islamique: histoire, réseaux et structure », Octobre 2013, 08, https://bit.ly/2JFPMCj

Driss, Ahmed, « Changements politiques au Sud de la Méditerranée et son impact sur la sécurité en Méditerranée », SEDMED: Seguridad y Defensa en el Mediterráneo, 2011, https://bit.ly/2V7pZIt

Dieckhoff, Alain, « Le moyen Orient et ses faillis », Alternatives économiques, No 113, (Janvier 2018), https://bit.ly/3bXdXbo

Dumont, Gérard-François. «La Méditerranée, une géographie paradoxale: Situations démographiques et logiques migratoires trans-méditerranéennes», Géoconfluences, 01-03-2004, « accessed 09-04-2014, https://bit.ly/3b79djD

Filiu, Jean Pierre, « Al-Qaida au sud de la méditerranée », PAPERS IEMed, Institut européen de la Méditerranée, (Janvier 2008), https://bit.ly/2XfZiEf

Jasson, Marc Antoine, « Intervention de l'Otan en Libye : Résponsabilité de protéger ou ingérence », Institut des Relations Internationales et Stratégique, 18 octobre 2011.https://bit.ly/3axmD88

Nye, Joseph S, "Cyber guerre et paix", Project Syndicate, "accessed September 02, 2018", https://bit.ly/2x3KvBD

Yassine, Boukhedouni, « Les effets de la crise en Libye sur le trafic d'armes légères et lourdes dans la région du Maghreb-Sahel », Rapport de l'Equipe de Recherche sur le terrorisme et l'antiterrorisme, 2012, https://bit.ly/2JpdcM0

تقارير المنظمات الدولية والمعاهد المتخصصة:

Ammour, Laurence Aida. « Nouveaux défis sécuritaires en Afrique du Nord ». GCSP Policy Paper. Genève Centre Politique de Sécurité. No 2012/04. 2012. https://bit.ly/34hZWlQ

Banque Mondiale. « Mauritanie : document de strategie pays axe sur les resultats 2011-2015 ». DSPAR. 2015. https://bit.ly/2UIcoYW

Bureau International du Travail. « Une Approche équitable pour les traveilleurs migrants dans une économie mondialisée ». (Conférence internationale du BIT 92em session, Rapport n° 6, Genéve, 2004)

Commission de l'Union européenne. « LE MONDE EN 2025 ». EUR 23921 FR. 2009. https://bit.ly/2xfehUc

FARGUES, Philippe. « Les politiques migratoires en Méditerranée Occidentale : contexte, contenu, perspectives ». Institut National d'Etudes Démographiques (Paris) et Robert Schuman Centre for Advanced Studies, European University Institute (Florence). 2002. https://bit.ly/2xee2Jb

Fonds monétaire international. « L'intégration économique du Maghreb : Une source de croissance inexploitée » .Washington, DC: International Monetary Fund. 2018. https://bit.ly/2Rc8jdn

Groupe de haut niveau sur les menaces, les défis et le changement. « Un monde plus sur: nôtre affaire à tous ». A/59/565*. Novembre 2004. https://bit.ly/2xP6n3Y

IEMED. « Annuaire de l'IEMED de la méditaranné 2018 ». 2018. https://bit.ly/2ReT3g5

Institut de Prospective Economique du Monde Méditerranéen. « Méditerranée 2030 ». Paris. 2009. https://bit.ly/3ciatjJ

MEBTOUL, Abderrahmane. « Le Maghreb et la sécurité euro-méditerranéenne ». Paris. L'Institut Français des Relations Internationales IFRI. Avril 2011.

MERLINO, Massimo et PARKIN, Joanna. « Rapport: La migration clandestine en Europe: Les politiques de l'UE et l'écart en termes de droits fondamentaux ». Centre d'étude des politiques européennes. 2012. https://bit.ly/3c4HArc

Nations Unies, Office contre la drogue et le crime. « Crime organisé et migration clandestine de l'Afrique vers l'Europe ». Juillet 2006. https://bit.ly/3aVTdRj

OCDE. « Atlas de l'integration régionale: Les migrations ». 2014. https://bit.ly/2UVs1N6

OCDE. "L'économie de la sécurité". ISBN 92-64-10773-8. https://bit.ly/2xIAMkh

ONUDEC. « Criminalité transnationale organisée en Afrique de l'Ouest ». 2013/ https://bit.ly/3c9abMh

Office des Nations Unies contre la drogue et le crime. « Rapport de l'ONUDEC sur la drogue 2013 ». F. 12.XI.1. 2012. https://bit.ly/3aSx5XQ

Observatoire européen des drogues et des toxicomanies. « Rapport européen sur les drogues ». 2012. https://bit.ly/2JMsSJt

Transparency International. « Corruption Perceptions Index 2019 ». CC BY-ND 4.0. 2018. https://bit.ly/2SxUVlH

الصحف والجرائد:

Boisbouvier, Christophe, «Terrorisme : la poudrière libyenne», Jeune Afrique, 11/03/2013, https://bit.ly/2USvxrz

Cherkaoui, Roudani, « Le spectre d'une tempête terroriste plane sur la Maghreb », sahel-intelligence, juillet 2010, « accessed February 4, 2019 », https://bit.ly/2UNyyJG

LAUMONDAIS, Bertrand, « Le financement de la criminalité et du terrorisme au Sahel », Matrices stratégiques, https://bit.ly/2Utcx2p

MEBTOUL, Abderrahmane et TAYEBI, Mohamed, « La problématique de la bonne gouvernance dans le monde Arabe », Algérie Focus, 20 Sebtembre 2010.

Rekacewicz, Philippe, « Affaissement des Etats, diffusion du djihadisme », Le Monde diplomatique, 1 Octobre 2013.

Ruzié, Radvid, « A propos d'une définition du terrorisme », Desinfos, le 11 décembre 2004, https://bit.ly/39TjNJC

Tariq, Ali, « Au nom du choc des civilisation », Le Monde Diplomatique, Octobre 2001, p.18.